وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

المرجع: .....

قسم : العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

إستراتيجية حلف الشمال الأطلسي في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة:علوم سياسية

التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالبة:
لعيدي نزيهة

تحت إشراف الأستاذ:
بوغازي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	عباسي عبد القادر	رئيسا
الأستاذ	بوغازي عبد القادر	مشرفا مقررا
الأستاذ	فراحي محمد	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

نوقشت يوم:2022/07/04

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

{ ....قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا }

سورة الإسراء ، الآية 85.

إهداء

أهدي ثمرة إنجازي العلمي إلى

الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال عمرهما

إلى أختي الغالية بديار الغربة وزوجها وكل أولادها .

إلى رفيق دربي زوجي العزيز

إلى فلذات كبدي أحباب قلبي أولادي ،

إلى كل عائلة الكريمة ، وزملاء الدراسة متمنية لهم التوفيق

إلى صديقتي وفقها الله خيرة محي الديني

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة

إلى كل من إحتضنه قلبي ونسيه قلمي

نزيهة لعيدي

شكر

"إن النعم لا تدوم إلا بشكر بارئها ، فاللهم لك الشكر ولك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وعلى نعمة العقل والصبر والإرادة على أداء هذا العمل المتواضع الذي أجعله وفقا لك وفي سبيلك"

أتقدم بأسمى عبارت الشكر والتقدير لكل من ساعدني على إتمام هذا العمل ، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف

" **بوغازي عبد القادر** "

الذي تفضل بقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل الدعم الذي قدمه وإرشادته القيمة

وأعبر عن الشكر والعرفان أيضا لكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مستغانم كل بإسمه الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي والذين لم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم ونصائحهم القيمة .

كما أنتقدم بالشكر إلى كل موظفي القطاع الجامعي من العميد الكلية إلي أعوان الأمن وخاصة عمال المكتبة على مساعدتهم في إنجاز هذه المذكرة.

قائمة المختصرات

ص : الصفحة .

ط : الطبعة .

ع : العدد .

ب.د. ن : بدون دار النشر

ب.س.ن :بدون سنة النسر

ب.ب.ن : بدون بلد النشر

ص ص : من صفحة إلي الصفحة

مقدمة

لقد شهد العالم بعد الحرب البادرة العديدة من التغيرات التي طرأت خاصة على الأمن ، حيث أصبح بمفهوم جديد ، شامل و موسع ، فكان يركز على الطابع العسكري التقليدي، فأصبح حديث و لين و غير عسكري ، كم كانت التهديدات الأمنية العسكرية ظاهرة ، فتحولت إلى تهديدات جديدة غير ظاهرة ، فتحولت إلى تهديدات جديدة غير ظاهرة و غير تماثلية إلى جانب التقليدية العسكرية ، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أثرت على الأمن وظهر معها الإرهاب كتهديد جديد ، هذه التغيرات أثرت على الأهمية الجيو بوليتيكية للعديد من المناطق و الأقاليم خاصة منطقة البحر الأبيض المتوسط التي أصبحت دوليا باعتبارها منطقة تعيش مختلف التهديدات الأمنية الجديدة من إرهاب و هجرة غير شرعية و جريمة منظمة و غيرها من التهديدات في القسم الجنوبي منها و هذا ما يؤثر على أمن و استقرار القسم الشمالي منها خاصة الدول المنتمية إلى حلف الشمال الأطلسي و هذا ما يهتم بالأمن المتوسطي لحماية أمنه و مصالحه في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

و يعتبر حلف الشمال الأطلسي منذ تأسيسه سنة 1949 ، بتوقيع معاهدة واشنطن من بين أهم المنظمات الإقليمة الحيوية التي أدت دورا بارزا منذ قيامه خلال الحرب الباردة ، حيث تتبنى العديد من المبادئ و الأهداف و قام بالعديد من الأدوار و اعتمد استراتيجيات مختلفة للتكيف مع التغيرات التي طرأت على الأمن و مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط ، باعتباره حلف عسكري دفاعي يسعى إلى تحقيق أمن الدول الأعضاء .

و استمر هذا الحلف بعد نهاية الحرب الباردة في أداء مجموعة من الأدوار بصياغة و تبني مفاهيم إستراتيجية تتماشى مع المتغيرات التي طرأت على البيئة في مسار الحلف ، و التي وجدت المحاور الكبرى لإستراتيجية الحلف ، إضافة إلى المفهوم الإستراتيجي لعام 1999 الذي اعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة ذات أهمية خاصة بالنسبة لحلف الشمال الأطلسي بحيث يرتبط أمنها و استقرارها ارتباطا وثيقا بأمن و استقرار أوروبا ، فضلا

عن المفهوم الاستراتيجي لعام 2010 و الذي ركز على ظاهرة التهديدات الأمنية الجديدة و خاصة ظاهرة الإرهاب التي برزت مع أحداث سبتمبر 2001 ، إضافة إلى الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة و ضرورة تكييف الحلف معها ، و ذلك بتبني إستراتيجيات تعاونية و شاملة تتوافق مع تطور المفهوم الاستراتيجي للحلف .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في معرفة الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، كون الموضوع يسلط الضوء على أكبر و أهم فاعل في هذه المنطقة و هو حلف الشمال الأطلسي ، و محاولة مواجهة للتهديدات الأمنية الجديدة التي تعيشها المنطقة .

فضلا على أن الأهمية الاستراتيجية التي يكتسبها حوض البحر الأبيض المتوسط ، فهناك قضايا الأمن التي يأخذ أهمية خاصة ، تحكم أن المنطقة تعيش العديد من التهديدات الأمنية الجديدة و الخطيرة ، كظاهرة الإرهاب و الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة ، و هذا ما زاد من أهمية موضوع دراستنا .

كذلك يكتسي الموضوع أهمية في كونه يركز على إهتمام حلف الشمال الأطلسي بمنطقة المتوسط و اعتماده على العدد من الميكانيزمات و الآليات في مواجهة هاته التهديدات الأمنية الجدية للحفاظ على الأمن و الإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

أسباب اختيار الموضوع :

تتمثل أسباب اختيار الموضوع من أسباب ذاتية و أخرى موضوعية :

الأسباب الذاتية :

تنبع الأسباب الذاتية لإختيار هذا الموضوع كونه يهتم بالمنطقة التي أنتمى إليها و التي تعيش تهديدات مختلفة وخاصة الهجرة غير الشرعية ،بالإضافة إلى اهتمامنا بالدراسات المتوسطية والأمن والتعاون ، فضلا عن اهتمامنا الكبير باستراتيجيات القوى الكبرى الفاعلة في هاته المنطقة كالإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية المجتمعة تحت مظلة حلف الشمال الأطلسي ، وكذا الرغبة الذاتية في فهم أفضل لدراسة هاته التهديدات الأمنية الجديدة التي تعرفها منطقة المتوسط ومحاولة التعرف على إستراتيجية الحلف في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط .

الأسباب الموضوعية :

ترجع الأسباب الموضوعية لإختيار الموضوع كونه ينتمي إلى الدراسات التي يتعين إثراءها، وذلك لمحاولة فهم الدور الذي يقوم به أهم فاعل منطقة المتوسط ألا وهو حلف شمال الأطلسي ، باعتبار منطقة البحر الأبيض المتوسط تعيش قضايا أمنية متعددة وصراعات مختلفة داخلية وإقليمية ، فضلا عن التهديدات الأمنية الجدية والتي برزت بشكل جلي وكبير مع نهاية الحرب الباردة كالهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها ، بالإضافة إلى كون منطقة المتوسط تعتبر من أحدى المناطق التي طبقت فيها الاستراتيجات الأمنية للقوى العظمى ، وبالتالي أردنا أن تكتشف تطبيق إحداها و هي استراتيجية حلف الشمال الأطلسي ، والذي زادت إهتماماته بمنطقة المتوسط خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و يتجلى هذا من خلال دراستنا لاستراتيجياتها الأمنية المختلفة في مواجهة هاته التهديدات الأمنية الجدية وخاصة الهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة التي انتشرت بشكل خطير في هاته المنطقة .

أدبيات الدراسة :

لدينا مجموعة من الدراسات التي تناولت الموضوع ، و سوف نحاول إلقاء الضوء على بعض منها :

1- دراسة ماندیز ألميان Méndez Aléman: و هي الدراسة المعنونة بـ "أمن البحر الأبيض المتوسط ، هل حلف شمال الأطلسي هو الحل ؟. LA Sécurité Méditerranéenne L'otan est-elle la solution ، حيث تناول الباحث في هذه الدراسة منطقة البحر الأبيض المتوسط من حيث تعريفها وتحليل المخاطر ومختلف التهديدات التي تواجهها ، بالإضافة إلى دراسته للحلف الأطلسي وتطوراته بعد نهاية الحرب الباردة ،كما قام الباحث بدراسة مختلف المبادرات والشركات الأطلسية التي قام بها الحلف الأطلسي من أجل التصدي لهذه التهديدات التي تواجه المنطقة والمتمثلة أساسا في مبادرة الحوار المتوسطي والذي لعب دورا هاما و فعالا في التعاون العبر الأطلسي لمكافحة التهديدات الخاصة منها ظاهرة الأرهاب التي انتشرت بكثرة في منطقة المتوسط .

2- دراسة لورد جيك Dick.A.leurdijk المعنونة بـ:" الحوار الأطلسي المتوسطي : ظهور خط الجبهة في الحرب على إرهاب ".

"NATO'S Mediterranean Dialogue :The Emergence of a front line in the war on terrorisn".

":، إن الباحث لوردجيك في دراسته رأي أن حلف شمال الأطلسي بدأ الحوار حول منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ أكثر من عشرة اعوام على افتراض مفاده أن الأمن في أوروبا يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن و الإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، و إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر لم تؤكد هذه الحجة فحسب ، بل أضافت أيضا شعور جديدا بالإلحاح إلى الحاجة الى الإستجابة لما يسمى " التهديدات الجديدة للقرن الحادي و العشرين

" ، كالإرهاب الدولي و إنتشار أسلحة الدمار الشامل ، و الهجرة غير الشرعية ، ووصف أهمية البحر الأبيض المتوسط بأنها : " أحد الخطوط الأمامية للحرب على الإرهاب "،الأمر الذي يؤكد على أهميتها الجيواستراتيجية الجديدة ، و هو يبرر ضمنا تواجد حلف شمال الأطلسي في منطقة على افتراض أن حلف شمال الأطلسي " لديه مصلحة مشروعة في التطورات في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، فقد قام الحلف بمبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي و كذا مبادرة اسطنبول للتعاون و غيرها من المبادرات التي كلها تخدم مصالح الحلف .

3- دراسة الدكتوره وفاء بوراس المعنونة بـ :" استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط " ، حيث تناولت البحاثة دور منظمة حلف شمال الأطلسي في منظمة البحر الأبيض المتوسط ، كونها منطقة تعيش العديد من التهديدات الأمنية اللاتماثلية ، و كيفية الحلف مواجهة هذه التهديدات ، لأنها منطقة ذات أهمية بالنسبة للحلف لذا كان لزاما عليه مواجهة هاته التهديدات و المتمثلة أساس في الإرهاب الجريمة المنظمة ، و الهجرة غير الشرعية ، و ذلك من خلال تطوير ووضع إستراتيجية أطلسية تتكيف مع الوضع الدولي وإقامة ترتيبات و مبادرات أمنية بهدف القضاء على مصادر هذه التهديدات.

4- دراسة الدكتوراه كنزة فني و المعنونة بـ:" منظمة حلف شمال الأطلسي و دورها في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة "، حيث تناولت الباحثة مفهوم الأمن و إنتقاله من المفهوم التلقيدي إلى المفهوم الجديد ، و من التهديدات العسكرية إلى التهديدات الأمنية الجديدة ، و كما تناولت التغيرات الذي طرأ على منظمة حلف الشمال الأطلسي ، من كونها حلف الدفاع الجماعي ضد التهديدات العسكرية ، إلى حلف للأمن التعاوني ،ما دفع بها إلى تبني أدوار وطيدة الصلة بإدارة التهديدات الأمنية الجديدة عبر مقاربة إدارة

الأزمة ، التي تعتبر قوام هو بأتي مهم للمنظمة بعد الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

5- دراسة تباني وهيبة بعنوان :" الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة : ظاهرة الإرهاب "، حيث تناولت الباحثة في هذه الدراسة التطرق للتغيير الذي عرفه مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة و الذي ارتبط بفعل تحول طبيعة التهديدات و المخاطر التي تهدد أمن الدول و التي ظهرت بشكل كبير كالجريمة المنظمة و الإرهاب و غيرها ...و خاصة في منطقة المتوسط و التي تعتبر من المناطق الأكثر تأثرا بهذه التهديدات ، و عليه شرع الحلف بإقامة ترتيبات و استراتيجيات بهدف القضاء على مصادر تلك التهديدات .

6- دراسة حسام الدين بودخنة بعنوان :" مقاربة حلف شمال الأطلسي للأمن في متوسط " حيث تناول الباحث مختلف المفاهيم الاستراتيجية الجديدة التي تتبناها منظمة حلف الشمال الأطلسي في الحوض المتوسطي ، بالإضافة إلى التطرق إلى مختلف المبادرات المقترحة من طرف حلف الشمال الأطلسي إزاء جيرانه وسط و شرق أوروبا ، الضفاف الجنوبية للمتوسط وصولا إلى الشرق المتوسط ، حيث تطرق إلى الأطر التعاونية في شقيها السياسي والعملياتي بين الحلف والدول الشريكة وسبل تعزيزها لمختلف المبادرات المقترحة بعد نهاية الحرب الباردة.

7- دراسة الدكتور فاتح طيفور: Fatih Tayfur التي تحمل عنوان: "الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط": SECURITY AND CO-OPERATION IN THE MEDITERRANEAN. حيث رأى الباحث من خلال دراسته لهذا الموضوع أن البيئة الأمنية وآليات التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتغير منذ نهاية الحرب الباردة ، وبالتوازي مع هذه التغيرات، ازدادت أهمية المنطقة بالنسبة للتحالف الغربي، أولا، لقد تزايد عدد القضايا الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وخاصة مع ظهور التهديدات الأمنية الجديدة وثانيا، أعادت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي

تعريف سياساتها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وأنشأت آليات تعاون جديدة للإستجابة للبيئة الأمنية المتغيرة. ومن هذه المبادرات التي تناولها الباحث في الدراسة، مبادرة حلف شمال الأطلسي المتوسطية، بالإضافة إلى تصورات الولايات المتحدة الأمريكية للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وقد ركزت الدراسة خاصة على الشراكة الأوربية المتوسطية من خلال اتفاقية برشلونة حيث تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التصدي للتحديات الأمنية القادمة من الشرق والجنوب، ومن ثم إعادة التوازن بين توزيع الموارد المالية للاتحاد الأوروبي بين الأطراف الشرقية والجنوبية.

8- لتقرير الصادر عن معهد دانيش للدراسات الدولية بعنوان: «Nato's new strategic concept : a comprehensive assessment "المفهوم الاستراتيجي الجديد لمنظمة حلف شمال الأطلسي: تقييم شامل"، حيث عرضت في هذا التقرير مجموعة من المقالات التي تمحورت جلها إن لم يكن كلها حول المفهوم الاستراتيجي الجديد إلى جانب دراسة تعامل منظمة حلف شمال الأطلسي مع أحد أهم التهديدات الأمنية الجديدة وهو "الإرهاب" والتحولات الهيكلية التي أحدثتها المنظمة بعد صياغة هذا المفهوم، كما تطرقت إلى مسألة الأمن التعاوني والتدخل في أفغانستان، لكن أغفلت هذه الدراسة التركيز على أهم استراتيجيات المنظمة بشكل مفصل، خاصة وإنها من النقاط التي جاء به المفهوم الاستراتيجي لعام 2010.

أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا هذه إلى:

- و إضفاء دراسة أكاديمية وعلمية في هذا الحقل من الدراسات العلمية وكذا معرفة الأهمية التي تكتسيها منطقة البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لحلف شمال الأطلسي .

– فهم الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي لمجابهة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المتوسطية، و معرفة أهم التهديدات الأمنية الجديدة بعد الحرب الباردة خاصة الإرهاب، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.

– التعرف على أهم إسهامات حلف شمال الأطلسي وإستراتيجيتها في حفظ السلم والأمن وفرضهما في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، و كيف حافظ على استمراريته، وتكييف مع الأوضاع والظروف والمتغيرات الدولية الراهنة، مع بروز ما يعرف بالتهديدات الأمنية الجديدة التي سيطرت على منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط .

إشكالية الدراسة :

تدور إشكالية الدراسة حول محاولة التعرف على مختلف التهديدات الأمنية التي تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط ، خاصة في المرحلة التي تلت نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001 والتطورات التي عرفها حلف الشمال الأطلسي من جهة ، وكذا التحديات الأمنية الجديدة كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة .....إلخ ، والتي تتطلب آليات وإستراتيجيات تختلف الإستراتيجيات العسكرية التقليدية ، فطبيعة التهديدات باتت تتحكم في الإستراتيجية المتخذة، ولهذا يعمل حلف الشمال الأطلسي على وضع إستراتيجيات لإحتواء هذه التهديدات الجديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمتمثلة في الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة .

وعليه فإن الإشكالية تطرح نفسها هي كالتالي

إلي أي حد إستطاع حلف الشمال الأطلسي تكييف إستراتيجية ف مواجهة التهديدات الأمنية الجديد في منطقة المتوسط؟

وندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية :

– فيما تتمثل الإستراتيجيات التقليدية لحلف الشمال الأطلسي ؟

– ماهي أهم المصادر الجديدة التي تهدد الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

– هل إستطاع حلف الشمال الأطلسي تكييف إستراتيجية بما يتلائم مع التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المتوسطية ؟

– هل تمكنت الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي من تحقيق الأمن والسلم في منطقة المتوسط بما يخدم البلدان الأعضاء وبلدان الضفة الجنوبية؟

الفرضيات :

لتحليل الإشكالية الجوهرية المطروحة وكذا الإجابة عن التساؤولات كان لابد من صياغة جملة من الفرضيات والتي قد تم إثباتها أو نفيها لاحقا من خلال الدراسة وهذه الفرضيات هي :

– تحقيق الشراكة الأمنية مع بلدان جنوب المتوسط عنصر جوهري في تصور حلف الشمال الأطلسي لإنجاح إستراتيجية الدفاعية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

– لإنجاح الإستراتيجية المتوسطية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط يجب تسوية القضايا الأمنية العالقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط .

– توجد علاقة إرتباطية بين تنامي ظاهرة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط وتطور إستراتيجية حلف الشمال الأطلسي في هذه المتوسط.

هيكل الدراسة :

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة إتبعنا منهجية تساعدنا على تحليلنا للموضوع وفهم وتفسير إستراتيجية حلف الشمال الأطلسي في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط ، حيث خصصنا فصلين وكل فصل ينقسم إلى ثلاث مباحث وكل مبحث يشمل مطلبين .

الفصل الأول تطرقنا فيه مختلف الإستراتيجيات لحلف الأطلسي بدء بالنشأة والأهداف والبنية العسكرية والسياسية للحلف ، ثم إنتقلنا إلى تناول إستراتيجيات الشمال الأطلسي أثناء الحرب الباردة وبعد الحرب الباردة ، ثم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وكل هذا جاء مفصل في المباحث والمطالب.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه الأهمية الجيوسياسية بمنطقة المتوسط ، ثم التهديدات الجديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، إستراتيجية حلف الشمال الأطلسي في مواجهة هذه التهديدات الجديدة ، وأجملنا كل هذا في مباحث ومطالب ، ومتبعين في ذلك مناهج علمية منها :

المنهج التاريخي : وذلك لدراسة التطور الإستراتيجي لحلف الشمال الأطلسي منذ الحرب الباردة إلى بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، وذكر المراحل لدور الشمال الأطلس في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وهذا ما يتطلب توظيف المنهج التاريخي لأننا بصدد دراسة نشأة وتطور حلف الشمال الأطلسي.

– **المنهج الوصفي التحليلي** : وذلك بغرض التعرف على أهم إسهامات حلف شمال الأطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط وكذا وصف إستراتيجية الحلف في هذا الجانب ، مما يساعد ويؤدي إلى التطرق إلي جمع الحقائق المتعلقة بالحلف ومختلف الأدوار التي قام بها في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط .

- **منهج تحليل المضمون** : وذلك لأننا قمنا بإستقراء معاهدة حلف الشمال الأطلسي وميثاقه التأسيسي بالإضافة إلى مفاهيمه الإستراتيجية المختلفة والتي تعبر عن تطور السياسيات الأطلسية أأمنية خارج منطقة حلف شمال الأطلسي والتي كانت في جنوب المتوسط، إضافة إلى تناول مختلف الشركات التي قام بها حلف الشمال الأطلسي مع مختلف الدول لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط .

الإطار المفاهيمي للدراسة :

الإستراتيجية : من بين المفردات التي أثارت جدلا وساعا في الأدب السياسي هي مفردة الإستراتيجية ولعل السبب في ذلك يعود إلي كثرة إستعمالها وتداولها في العديد من المجالات الحياة ، وتعبير الإستراتيجية stratégy مشتق أصلا من كلمة اليونانية strato بمعنى جيش او حشد ومن مشتقاته كلمة stratégo والتي تعني فن القيادة[1].

ويمكن تعريف الإستراتيجية بأنها : التخطيط الواعي والعقلاني للمستقبل بناء على إمكانات والموارد المتوفرة ن والظروف المحيطو بمجال إستخدام هذه الإمكانات ، وكذلك الإمكانات التي من المؤكد أنها ستتوفر عبر الزمن القادم ، وتحديد الخيارات المناسبة لكل سياسية والبدائل لكل موقف مستجد ، وعموما الإستراتيجية هي عقلنة السلوك السياسي حاضرا ومستبلا[2].

[1] – عبد القادر محمد فهمي ، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية ، الأردن ، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الإصدار الثاني ، 2010–2011 ،ص 17.

[2] – عامر مصباح معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، الطبعة الأولى ، 2005، ص 23.

– **الحلف** : يعرف الحلف لغويا في معجم الوسيط : الجزء الاول :" هو المعاهدة على التعاضد والتساعد الإتفاق :" أنا في الجزء التاسع : فيعني التعهد ويكون بين القوم ، وقد حالفه أي عاهده، ويقول إبن الأثير : الأصل الحلف هو العاقدة أو المعاهدة[3].

أما إصطلاحا فيعرف الحلف بأنه : معاهدة تبرم بين دولتين أو أكثر من أجل صد عدوان يقع على طرف او أكثر من أطراف المعاهدة من دولة معينة أو دولة غير معينة ، وهذا هو الحلف العسكري الدفاعي الشائع ، أما الحلف العسكري الهجومي الذي يكون عادة سريا فإنه تعاهد بين دولتين أو أكثر للهجوم على دولة معينة[4].

الحلف الأطلسي : هو مجموعة أجهزة سياسية وعسكرية وإدارية وتنفيذية ، مركزها الدائم في بروكسل ، ذات كيان مستقل ومهامها محددة ، بما يخدم الغرض من أسباب وجود الحلف ، ويتضمن هيكلة تنظيمية تحتوي على عدة لجان لتنشئ مؤسساتها المختلفة وقواعدها العسكرية في مناطق محددة في أوروبا وغيرها في المناطق التي تهدف إلي الإستراتيجية الحلف [5].

التهديد الأمني : يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل سوء كان فرد أو دولة ، ويشترط في التهديد أن يسبب الخوف للطرف المهدد[6].

– **منطقة المتوسط** : تمثل في منطقة البحر الأبيض المتوسط بحيث يتوسط ثلاث قارت أوروبا ، إفريقيا ، آسيا.

---

[3] – عماد جاد ، الحلف الأطلنطي ، مهام جديدة في بيئة مغايرة ، القاهرة ، مكتب الدراسات السياسيات الإستراتيجية ، ط1 ، 1988 ،ص 27.

[4] – بطرس بطرس غالي ، الإستراتيجية والسياسية الدولية ، القاهرة، مكتب الأنجلو المصرية ، ط1 ، 1978 ، ص 64.

[5] – العلمي حفيظة ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، مذكرة ماستر ، الجزائر ، جامعة الجيلالي بو نعامة خميس مليانة ، قسم العلوم السياسية ، 2014–2015 ،ص 5.

[6] – عمر بعزوز، فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر في إطار العولمة ، مجلة الفكر البرلماني ، العدد 06 ، جويلية 2004، ص 117.

الفصل الأول
إستراتيجية حلف الشمال الأطلسي

تعد الأحلاف و التكتلات العسكرية أول لبنة في بناء التنظيم الدولي ، فهي كانت أو صورة من صور التنظيمات الدولية، فلقد شهدت الساحة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية بروز ظاهرة الأحلاف العسكرية الامبرالية و المعاهدات الدفاعية منها حلف الناتو سنة 1949، و هو منظمة دولية تأسيس بناءا على معاهدة شمال الأطلسي التي يتم التوقيع عليها في واشطن في 1949 .

و في هذا الفصل ستتعرض هذه الدراسة حلف شمال الأطلسي الذي لا يزال الحلف الوحيد الذي له أدورا في السياسة العالمية منذ فترة مرحلة الحربة الباردة .

المبحث الأول : نشأة حلف الشمال الأطلسي

إن حلف الشمال الأطلسي قد ولد استجابة لمواجهة تحديات كبرى برزت على الساحة الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، كما ارتبطت هذه الولادة بمستوى التفكير والإدراك الأوروبي والأمريكي بمظاهر الخطر الأمني الجديد المتمثل في تحول الإتحاد السوفياتي إلى قوة عظمى ذات قدرات عسكرية هائلة ، متسلحا بإيديولوجية متناقضة تماما مع مفاهيم الغرب وقيمه .[1]

المطلب الأول : نشأة و أهداف حلف الشمال الأطلسي .

الفرع الأول : نشأة حلف الشمال الأطلسي :

أولا : نشأة حلف الشمال الأطلسي :

هو أحد أكبر الأحلاف العسكرية في التاريخ ، ضم عند نشأته 12 دولة ، أغلبها من دول أوروبا الغربية ، إرتفعت إلى 30 دولة ، نشأت فكرة هذا الحلف سنة 1929 ، يهدف تكتل الدول الديمقراطية في مواجهة النظم الديكتاتورية (الفاشية الإيطالية ،النازية الألمانية ، و الشيوعية السوفياتية) إذ فشلت عصبة الأمم في حل المشاكل الدولية وقد أقف تنفيذ فكرة الحلف نشوب الحرب العالمية الثانية [2].

بدأ التفكير في إنشاء الحلف بضم الولايات المتحدة و دول غرب أوروبا إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، حيث ظهرت هذه الفكرة الأول مرة على يد كاتب امريكي يدعى " كلانس ستريت " سنة 1939 بعنوان " الاتحاد في الحال " وقد دعى ستريت في هذا الكتاب إلى إقامة " إتحاد بين الدول الديمقراطية ، التي ترتبط فيما بينها بعوامل الجغرافيا و التاريخ و التراث المشترك و المدنية القائمة على مبادئ الديمقراطية و حرية الفرد " ، و تتمثل هذه الدول الديمقراطية ،كما يقول ستريت في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا عظمى و ايرلندا و فرنسا و هولندا و بلجيكا و السويد و النرويج و الدنمارك و سويسرا ، و حدد ستريت هدف الاتحاد في صدي أي إعتداء قد يأتي من الخارج ، وأكد هذا الإتحاد لن يكون من شأنه الهجوم على الديكتاتوريات ، ولقد لقيت فكرة ستريت هذه قبولا واسعا لدى بعض فئات الشعب

1-العلمي حفيظة ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص : دراسة دولية ، الجزائر : جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2014-2015 ،ص 44.

2- نفس المرجع ، ص 45.

الأمريكي ، حيث ظهرت في بعض المدن الامريكية جمعيات أطلقت على نفسها اسم لجمعيات الاتحاديين ، تبنت فكرة إقامة اتحاد بين ديمقراطيات شمال الأطلسي [1].

لقد توارت هذه فكرة مع اندلاع الحرب العالمية الثانية ، لكن سرعان ما بعثت من جديد على يد الكاتب الأمريكي الشهير والترليبمان في كتاب صدر له في عام 1943 تحت عنوان " السياسة الخارجية الأمريكية " أشار فيه إلى العلاقات الوثيقة التي تربط بين الشعوب القاطنة حول المحيط الأطلسي ، ولاسيما بريطانيا و الولايات المتحدة ، حيث قال :" ان هذا المحيط لا يمثل حاجزا بين الدول المطلة عليه ، و إنما هو مجرد بحر داخلي لأسرة دولية ترتبط فيما بينها برباط التاريخ و الجغرافيا و الرغبة في التعاون "، ومن هنا فقد نادى ليبمان بضرورة اقامة اتحاد بين الدول المطلة على المحيط الأطلسي يكون هدفه العمل على درء رأي عدوان يقع على اي من أعضائه ، و هذا ظهرت الدعوات الأولى لإنشاء حلف يضم الدول الغربية ، و بدأت هذه الفكرة تحظى باهتمام الساسة الغربيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وقد تمثل ذلك في دعوة ونستون تشرشل [2] في مارس 1946 في خطاب ألقاه في فولتون بولاية ميسوري الأمريكية إلى إقامة حلف يضم الدول الغربية و لاسيما الولايات المتحدة و بريطانيا لمواجهة الخطر السوفياتي .

لقد شهدت الفترة (1948-1949) أحداث عظيمة الأهمية أدت إلى تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي من ناحية ، كما أدت من ناحية أخرى إلى حفزهم الدول الغربية على إنشاء نظام دفاعي موحد ، و من بين هذه الأحداث حدثان مهمان هما :

1- الانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا (1948): وقد ترتب على هذا الانقلاب الذي وقع في تشيكوسلوفاكيا في 22 فبراير 1948 بتدبير من السوفييت ، إن دخلت تشيكوسلوفاكيا ضمن دول الستار الحديدي ، وقد تمثل أول رد فعل غربي على ذلك الانقلاب في تصديق الكونغرس الأمريكي على مشروع مرشال و الذي بمقتضاه تم تقديم مساعدات اقتصادية أمريكية ضخمة لدول غرب أوروبا بهدف تمكين هذه الدول من استعادة عافيتها الاقتصادية [3].

1- ليلى مرسي ، أحمد وهبان ، حلف شمال الأطلنطي العلاقات الأمريكية الأوروبية التحالف و المصلحة 1945-2000، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2001،ص 42.

2-نفس المرجع ، ص 43.

3- ليلى مرسي ، أحمد وهبان ، حلف الشمال الأطلنطي للعلاقات الأمريكية الأوروبية التحالف و المصلحة 1945-2000 ، مرجع السابق ،ص ص 44-45.

أما على الجانب الأوروبي فقد قامت خمس دول أوروبية في 17 مارس 1948 بتوقيع معاهدة للدفاع المتبادل عرفت بمعاهدة بروكسل ، و بمقتضى هذه المعاهدة اتفقت حكومات كل من بريطانيا وفرنسا ودول البينيلوكس الثلاث (هولاندا – بلجيكا – لوكسمبورج)على ان : (تلتزم كل دول من الدول الموقعة على هذه المعاهدة بتقديم كافة المساعدات العسكرية و غير العسكرية لأي طرف من أطراف المعاهدة حالة تعرضه لأي عدوان أو هجوم عسكري).

إن معاهدة بروكسل اعتبرت بمثابة النواة التي نشأت منها معاهدة حلف شمال الأطلسي كما أنها حازت تأييدا من قبل الولايات المتحدة ، و قد أعرب للرئيس ترومان في خطاب له ألقاه أمام الكونغرس في نفس اليوم الذي وقعت المعاهدة بقوله : " إن الجهود التي تبذلها البلدان الحرة في أوروبا من أجل الدفاع عن نفسها يجب أن تلقى كل دعم و مساندة من جانبنا"[1].

2- حصار برلين : بعد أسبوع من توقيع معاهدة بروكسل في 31 مارس 1948 بدأ ستالين حصار برلين وقد سارعت الدول الغربية إلى استخدام الجسور الجوية في نقل المؤن اللازمة للمدينة و هذا أدى إلى إقناع من كانوا يشككون في نوايا السوفيت التوسعية .

إذا سرعان ما أدركت الدول الغربية أن هذا العمل جانب الإتحاد السوفياتي موجه ضد الغرب ، خاصة الولايات المتحدة و بريطانيا و فرنسا ، فلقد اقتنعت هذه الدول أن ثمة عدوا واحد مشترك لكافة الدول الغربية و هو الإتحاد سوفياتي و بالتالي فقد بدأ لها أن العمل الجماعي هو خيار الأوحد لمواجهة التهديدات السوفيتية ، فبدأت في اتخاذ الإجراءات و الخطوات المتتابعة نحو تحقيق هذا العمل ففي 17 أفريل 1948 اجتمع في بروكسيل وزراء خارجية الدول الخمس الموقعة على معاهدة بروكسيل ، وقرروا إنشاء لجنة عسكرية دائمة .

و في 27 ابريل دعا رئيس وزراء كندا في خطاب له أمام البرلمان الكندي إلى إقامة نسق دفاعي موحد يضم كافة دول شمال بما فيها الدول الأطراف في معاهدة بروكسيل ، و قد أيد هذه الفكرة رئيس الوزراء البريطاني ارنست بيفن .

و في شهر يونيو اجتمع ممثلون عن وزارة الخارجية الأمريكية مع أعضاء لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ، و قد استهدف هذا الاجتماع تهيئة الظروف في الكونغرس للحصول على توصية تشريعية تفتح الطريق أمام الولايات المتحدة للدخول في ترتيبات للدفاع

1- ليلى مرسي ، أحمد وهبان ، حلف شمال الأطلنطي العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف و المصلحة ، 1945-2000، مرجع سابق ، ص 46.

المشترك مع الدول غرب أوروبا ، وقد أطلق على هذه التوصية اسم فاندنبرج ، و لقد تمت الموافقة على هذه التوصية في 11 يونيو 1948 بأغلبية 64 صوتا مقابل معارضة 6 أصوات فقط ، وقد نصت هذه التوصية على أنه " يجوز للولايات المتحدة في إطار القواعد الدستورية الانضمام إلى أية ترتيبات إقليمية أو غيرها من الترتيبات التي ترمي إلى الدفاع الفردي و الجماعي بما يؤدي إلى صيانة الأمن القومي للبلاد [1].

شاركت الولايات المتحدة و معها كندا في أول يوليو 1948 في اجتماعات لجنة دفاع معاهدة بروكسل ، كما أعقب ذلك اجتماع سفراء الدول الخمس الموقعة على معاهدة بروكسل و سفير كندا لدى واشنطن بمقرر وزارة الخارجية الأمريكية ، بهدف التشاور بشأن النظام الدفاعي المقترح ، و استمرت حتى التاسع من سبتمبر من العام نفسه عندما أوقفت هذه المشاورات لإتاحة الفرصة أمام الدول المعنية لتقييم مواقفها و بحلول شهر أكتوبر 1948 بدأت باريس الأعمال التحضرية لمعاهدة شمال الأطلسي بين الدول معاهدة بروكسل و الولايات المتحدة و كندا ، ثم استأنفت في واشنطن على مستوى وزراء الخارجية ، وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن صدور بيان رسمي جاء فيه : " إن وزراء الخارجية قد اتفقوا على مبدأ عقد معاهدة لشمال الأطلنطي ، وعلى الخدمات التي ستتخذ في المستقبل لتحقيق قيام الحلف " .

وقد انتهت الأعمال تحضيرية في 10 ديسمبر 1948 ، و في مارس 1949 أعلنت النرويج رغبتها في الانضمام إلى الحلف ، ثم تبعتها كل من الدانمارك و البرتغال في الحادي عشر من نفس الشهر .

و في الرابع من أبريل 1949 تم التوقيع على معاهدة حلف الشمال الأطلنطي ، و ذلك بحضور الرئيس الأمريكي ترومان ووزراء خارجية كل من الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا و فرنسا و كندا و هولاندا و بلجيكا و لوكسنبورج و النرويج و ايسلاندا و البرتغال [2]و ايطاليا و الدانمارك .

بموجب المادة الرابعة من المعاهدة واشنطن لعام 1949 يعتبر الهجوم المسلح الواقع على واحد أو أكثر من الفرقاء الموقعين عليها شاملا ما يلي :

1- ليلى مرسي ، أحمد وهبان ، حلف شمال الأطلنطي العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف و المصلحة ، 1945-2000، مرجع سابق ، ص 48- 49 .

2- د.أ. ليلى مرسي ،د.أ أحمد وهبان ، حلف شمال الأطلنطي العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف و المصلحة ، 1945-2000، مرجع سابق ، ص 48.

1- إقليم إي من الفرقاء في أوروبا و أمريكا الشمالية أو المقاطعات الجزائرية لفرنسا أو إقليم تركيا (باعتبار أن قسما من تركيا يقع في أسيا) أو جزر الخاضعة لولاية أي من هؤلاء الفرقاء في منطقة شمال الأطلسي و شمال مدار السلطان .

2- القوات و السفن و الطائرات التابعة لأي الفرقاء ، إذا كانت على أو فوق أقاليمها أي منطقة في أوروبا و تعسكر فيها قوات احتلال تابعة للفرقاء حين دحول الاتفاقية حيز النفاذ (رأي في ألمانيا و النمسا) أو في البحر الأبيض المتوسط أو في المحيط الأطلسي شمال مدار السرطان و حتى خليج المكسيك غربا .

و تعتبر المناطق التالية أيضا محمية بالحلف " الجزر الكندية القطبية ، ألاسكا(كجزء من إقليم الولايات المتحدة) ، غريلاند كجزء من إقليم الدانمارك و جزر الباهاما و برمودا (كجزر خاضعة للولاية البريطانية)، كذلك كل الجزر و الإقليم و الواقعة شمال مدار السرطان غير أنه بعد استقلال الجزائر اعتبارا من 3 تموز (يوليه) 1962 قرر مجلس الحلف إخراجها من المناطق المحمية به .

و الجدير بالذكر أن الجزائر تعرضت لحرب أسلحة هذا الحلف أثناء نضالها البطولي من أجل الاستقلال غير أنه بالمقابل و مع انضمام تركيا للحلف أصبحت مناطق نفوذه تمتد حتى شرق البحر الأبيض المتوسط مما جعل الوطن العربي على مرمى مدفعيته ناهيك عن صواريخه و أدوات حربه الخطيرة الأخرى "[1].

ثانيا : ميثاق حلف شمال الأطلسي :

بدأت مقدمة الميثاق ، بتأكيد الدول الموقعة عليه ، و إيمانهم بميثاق الأمم متحدة و مبادئه ، و رغبتهم في الحياة في سلام ، مع الشعوب و الحكومات الأخرى ، و أكدوا كذلك إصرارهم على حفظ حرية شعوبهم و حضارتهم ، القائمة على المبادئ الديمقراطية ، و حرية الفرد و سيادة القانون ، ولذلك فإنهم قد قرروا توحيد جهودهم ، للدفاع المشترك ، و للمحافظة على الأمن و السلام .

1- مصطفى ناصف ، الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، يوليو ، 1978 ، ص 36.

كان من المهم أن يطمئن الآخرين (الدول خارج الحلف) ، على أمنهم الخاص ، لذلك ذكرت المقدمة ، تأكيد دول الحلف ، بأنه " حلف دفاعي بحث ، ليس الغرض منه العدوان على أحد ، و أنه غير موجه ضد أحد بصفة خاصة " [1].

و من جهة أخرى ، اشترط لعضوية الحلف ، توفر نظام ديمقراطي في الدول الأعضاء ، قوامه سلطة الدستور ، و تعدد الأحزاب ، و حرية الفرد ، و فيما يلي أهم مواد الميثاق :

1- المادة الأولى : نصت على تعهد الدول الأعضاء ، بفض المنازعات بالطرق السلمية ، و تجنب التهديد أو استعمال القوة في علاقاتهم الدولية ، و هو ما يطابق ميثاق الأمم متحدة.

2- المادة الثانية : نصت على تعهد الدول الأعضاء ، بالعمل على توثيق علاقاتهم الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و ذلك لدعم التعاون بين الدول ، لتستطيع التصدي للتيار الشيوعي .

كما يتعهدوا بالعمل ، على استقرار الأحوال الداخلية في بلادهم ، ونشر الرفاهية بها.

3- المادة الثالثة : نصت على إقرار مبدأ التعاون المتبادل ، لتقوية إمكانيات الدول الأعضاء الفردية و الجماعية في صد أي إعتداء مسلح يقع عليها [2].

4- المادة الرابعة : نصت على إقرار مبدأ التشاور فيما بين الأطراف الموقعة على الميثاق، في حالة حدوث تهديد لسلامة الأراضي إحداها ، أو تهديد استقلاليتها السياسي ،أو أمنها .

5- المادة الخامسة و السادسة : تشير إلى إقرار مبدأ الضمان المتبادل ، و نصتا على أن أي إعتداء مسلح على إحدى الدول الأعضاء ، يعتبر إعتداء مسلح على باقي الدول كذلك ، و يجب مبادرة بمباشرة حق الدفاع الشرعي ، الفردي و الجماعي ، وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة [3].

1- هليل فليح السابل ، استراتيجية حلف شمال الأطلنطي تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مرجع السابق ، ص 76.

2-طارق بادي الطراونة ، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان (كوسوفو : دراسة حالة) (1989-2011) ،رسالة ماجستر في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط : كلية الأداب و العلوم : قسم العلوم السياسية ، أيار – مايو2012 ، ص 65

3- طارق بادي الطراونة ، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان (كوسوفو : دراسة حالة) (1989-2011) ، نفس المرجع ، ص 66.

الفرع الثاني : أهداف حلف الشمال الأطلسي .

تهدف الأحلاف و التكتلات العسكرية عامة إلى تنظيم الدفاع العسكري لأعضائها سواء بتوحيد القوات المسلحة للدول الأعضاء تحت قيادة مركزية موحدة أو بتنظيم هذه القوات بتنسيق المواقف بعضها مع بعض ضد مصدر الخطر .[1]

يتمثل الهدف الرئيسي للحلف في مقاومة و محاصرة المد الشيوعي في كل أرجاء المعمورة ، خاصة في أوروبا ، و ذلك بتنظيم الدفاع العسكري تحت قيادة الولايات المتحدة التي تولت الدفاع عن أوروبا ، من خلال الحلف .

فالهدف الرئيسي لقيام الحلف هو هدف عسكري بحث ، و لكنه ليس الهدف الوحيد فهناك بعض الأهداف السياسية و الإقتصادية .

أولا : الأهداف العسكرية :

بعد الهدف الرئيسي لقيام الحلف ، حيث جاء لتنظيم الدفاع العسكري عن أوروبا و ذلك بتجمع دول منطقة غرب أوروبا عسكريا تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة أي هجوم أو عدوان من جانب الإتحاد السوفياتي .

ينص الحلف في نهاية ديباجته على أن : " تصر الدول الأعضاء على توحيد جهودها من أجل الدفاع الجماعي و الحفاظ على السلام و الأمن في منطقة شمال الأطلنطي".

و هو يؤكد أن غرض الحلف الدفاعي بحث ، و ليس العدوان على أية حولة غير عضوة فيه ، يمكن أن نلخص أهداف الحلف في النقاط التالية :

- المقاومة و الدفاع ضد أي عدوان عسكري خارجي .
- تطوير القدرات العسكرية الفردية و الجماعية لدول الحلف .
- مواجهة الهيمنة السوفاتية ، و تحقق التوازن العسكري مع الوجود العسكري في شرق أوروبا .
- احترام مناطق النفوذ السوفياتية في مختلف مناطق العالم .

1- تباني وهيبة ، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ، ظاهرة الإرهاب ، مذكرة لنيل شهادة الماجستر تخصص : دارسة متوسطية و مغاربية ، و الأمن و التعاون ، الجزائر ، تيزي وزو : جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2014، ص 100

ثانيا : الأهداف السياسية : يرى بعض أن الهدف السياسي هو الهدف الأسمى للحف ، و إن ارتدى الزي العسكري و هذا لتحقيقه[1].

يعتبر الحلف مظلة للوجود الأمريكي في أوروبا ، و أنه فتح الباب واسعا أمام الهيمنة الأمريكية على أوروبا ، فالحف الأطلسي يعد من التحالفات التي قامت في اطار خدمة الأهداف الاستراتيجية الأمريكية بالدرجة الأولى ، فعلى الرغم من كونه تكتلا عسكريا يرتبط بعقيدة ايديولوجية (رأسمالية –ديمقراطية) ، فإنه تجمع مجموعة من الدول تعتنق القيم الليبرالية الغربية الرأسمالية .

ترتكز المحاور السياسية للحلف على ما يلي :

– دعم المكانة و الهيمنة الأمريكية على المستوى العالمي ، و خاصة بسط نفوذها على حلفائها الأوروبين .

– مواجهة الكتلة الشرقية تحت قيادة الاتحاد السوفياتي .

– دعم الاستقرار على الصعيد العالمي .

– حل النزاعات و الخلافات بالطرق السلمية بين دول الحلف و من الأمثلة على ذلك النزاع التركي اليوناني حول قبرص ، و الخلاف الأمريكي الفرنسي حول مسألة الدفاع الأوروبي المستقل .

– كما كان للحلف دور سياسي مهم في نزع السياسات المتطرفة والديكتاتورية لبعض الأعضاء حيث سهل عملية تحويل ألمانيا الغربية و إيطاليا إلى دول ديمقراطية .

ثالثا: الأهداف الاقتصادية : لقد أدرك أعضاء الحلف أن التعاون في المجال الاقتصادي مهم ، رغم أنه هو الأساس الحقيقي لأي تكتل .

لذلك وجهت ساهم النقد إلى ميثاق الأطلسي بسبب إهماله للناحية الاقتصادية في مجال التعاون و التكامل رغم أهميتها الضرورية ، و عدم إنشاء لجنة اقتصادية مثل لجنة الدفاع التي نص عليها في المادة التاسعة من الميثاق [2].

لقد استجاب الحلف لهذا الانتقاد في الاجتماع الثاني لمجلس الحلف في واشنطن في نوفمبر 1949 ، حيث قرر تشكيل اللجنة الاقتصادية و المالية .

1– تباني وهيبة ، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ، ظاهرة الإرهاب ، مرجع سابق ، ص 101.

2– تباني وهيبة ، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ، ظاهرة الإرهاب ، مرجع سابق ، ص 101.

أشارت المادة 02 من معاهدة واشنطن إلى ضرورة قيام أعضاء الحلف بإزالة الصراع و التناسق في سياستهم الاقتصادية ، و تشجيع الإندماج الاقتصادي بينهم من أجل تحقيق أهداف الحلف في المجال الاقتصادي .

و من أهداف الحلف الإقتصادية :

- ضمان وحدة الحلف و عدم تعرضه للانقسام .
- سهولة السيطرة على ثروات العالم الثالث خاصة موارد الطاقة .
- دعم الوظيفة العسكرية للحلف ماليا و اقتصاديا .[1]

المطلب الثاني : البيئة العسكرية و السياسية لحلف الشمال الأطلسي .

اتخذ حلف شمال الأطلسي منذ نشأته شكلا مؤسسا ، جعله يختلف عن الأحلاف الدولية الأخرى، فضلا عن أن الدول المشاركة في الحلف جعلت له هيكلا تنظيما و مؤسسا ، يتألف من مؤسستين عسكرية و سياسية :

الفرع الأول : المؤسسة العسكرية .

في الجهاز العسكري الرئيس للحلف ، يقع على عاتقها مهام التخطيط للسياسات العسكرية و إبداء المشورة لمجلس الحلف و لجنة الدفاع بما يتعلق بالأمور الدفاعية للحلف ، و تتألف المؤسسة العسكرية من جهازين رئيسين هما :

اللجنة العسكرية ، القيادات العسكرية الرئيسيته.

أ- **اللجنة العسكرية العليا :** تعد أعلى سلطة عسكرية في الحلف و تضم رؤساء أركان الجيش للدول الأعضاء للحلف و يرأسها قائد عسكري منتخب من أعضائها باستثناء ايسلندا ، يمثلها مندوب مدني لعدم وجود قوات عسكرية لديها .

و تجتمع اللجنة في واشنطن مرتين في السنة بشكل دوري ، و بشكل استثنائي إذا ادعت الحاجة ، أو عند الضرورة و يقع على عاتق هذه اللجنة المهام و المسؤوليات الآتية:[2]

1- إعداد التقارير اللازمة

2- إعداد التوجهات و المقترحات لتأمين دفاع مشترك وفعال للحلف .

1- تباني وهيبة ، المرجع السابق ، ص 103.

2- هليل فالح السابل ، استراتيجية حلف شمال الاطلنطي اتجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، ألمانيا : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية و السياسية ، الطبعة الأولى ، 2021، ص 77.

3- تقديم المقترحات لمجلس الحلف لغايات اتخاذ القرارات اللازمة .

4- إصدار التعليمات الخاصة بتنفيذ أية تعديلات أو تغيرات تطرأ على استراتيجية الحلف العسكرية .

5- التخطيط للسياسات العسكرية .

6- إعداد الدراسات و الخطط فيما يتعلق بالشؤون العسكرية .

7- اسداد المشورة لأجهزة الحلف فيما يتعلق بالشؤون العسكرية .

وهناك أعضاء دائمين في اللجنة للدول الأعضاء ، فضلا عن رؤساء الأركان ، يتم تعيينهم من قبل دولهم يجتمعون باستمرار بقصد متابعة التخطيط للسياسات العسكرية للحلف و كانت بمنزلة الأداة التنفيذية للجنة العسكرية ، و تعرف بالمجموعة الدائمة و تتكون من ممثلين لكل من بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية ، و فرنسا ، و مقرها في واشنطن ، وصورة مصغرة عن اللجنة العسكرية ، تكون مسؤولة عن الادارة الاستراتيجية للحلف .

تم إلغاء هذه المجموعة بعد انسحاب فرنسا عام 1966 ، من القيادة العسكرية للحلف ، و استبدالها بجهاز آخر في الهيكل التنظيمي للحلف أطلق عليه الهيئة العسكرية الدولية يرأسها ضابط من أحد الدول أعضاء تكون جنسيته مختلفة عن جنسية رئيس اللجنة العسكرية ، علما أنه تمت عودة فرنسا إلى اللجنة العسكرية في وقت لاحق .

ب- القيادة العسكرية : [1]هي الجهاز العسكري الثاني في المؤسسة العسكرية للحلف و شملت هذه القيادات في فترة الحرب البادرة ثلاث قيادات رئيسية يتبع لها قيادات فرعية و هي قيادة الأطلسي مقرها (نورفولك) في الولايات المتحدة الأمريكية ، و قيادة القناة الإنجليزي ، و قيادة القوات المتحالفة في أوروبا و مقرها في (لايفيرا)- بروكسل –بلجيكا ، و يرأس هذه القيادات ضباط أمريكي و يتبع لها قيادات فرعية .

1- قيادة القوات المتحالفة في الأطلسي : نطاق اختصاصها وإشرافها في القطب الشمالي إلى مدار سلطان ، و من المياه الإقليمية لأمريكا الشمالية إلى الشواطئ أوروبا و إفريقيا بما في ذلك البرتغال و الجزر البريطانية وكافة المسطحات المائية في هذه المنطقة الواقعة تحت إشرافها ماعدا القنال الانجليزي ، و يعتمد تجهيزها الرئيس و بالدرجة الاولى على الأسطول

1- د.هليل فالح السابل ، استراتيجية حلف شمال الاطلنطي اتجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ،مرجع سابق ، ص 78.

الثالث الأمريكي و جزء من الاسطولي السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط و القوة الجوية البرتغالية ، و بذلك نجد أنها قيادة أمريكية في الجزء الأكبر منها و مهمته هذه القوات تأمين منطقة إشرافها بالحماية اللازمة و الدفاع عليها ، وصد أي عدوان عنها ، و حماية الطرق البحرية فيها ، بما فيها الجزر الواقعة ضمن منطقة إشرافها مثل : أيسلاندا ، و جزر أزور ، وتقديم المساعدة اللازمة عند الضرورة لقيادة القوات المتحالفة في أوروبا ، و يتبع لها قوة صغيرة من مشاة البحرية ، مقاتلوها من كافة الجنسيات للدول الأعضاء في الحلف ، و تم تشكيلها عام 1967 م ، و هناك ثلاث قيادات فرعية تتبع لهذه القيادة هي :

* قيادة منطقة غرب الأطلنطي : تتألف من أسطول ، وغواصات ، و قواعد بحرية و جوية و جزر أيسلندا ، و نيروز.

*** القيادة البرية وسط الأطلنطي : ومقرها جزيرة مادير .**

1- قيادة القوات المتحالفة في القنال .يقع نطاق اختصاصاها الدفاع و اشرافها على القنال الانجليزي و مداخل بحر الشمال ، ابتداءا من نهاية المساحات اليابسة حتى الخط الذي يصل اسكتلندا بواسطة الدانمارك و مقرها مدينة (نورث وود) [1] في بريطانيا ، و على عاتقها واجب الدفاع والحماية لمنطقة اشرافها و تقع تأليفها من قوات بريطانية هولندية و بلجيكية و أسطول دائم ، و لا يوجد لديها قيادات فرعية تتبع لها نظرا لصغر حجم منطقة ، إشرافها .

2- قيادة قوات المتحالف في أوروبا :يقع نطاق اشرافها من الترويج إلى شمال إفريقيا ، و من ساحل المحيط الأطلنطي إلى الحدود التركية الإيرانية تعطي ما مساحته من اليابسة أكثر من (مليوني كم^2) و أكثر من ثلاث ملايين (كم^2) من البحار ، يقطنها حوالي 320 نسمة و مقرها مدينة (إيفيرا) قرب بروكسل –بلجيكا ، يرأسها ضباط أمريكي ، و تعد من أهم القيادات ، و يتبع لها ثلاث قيادات فرعية و هي :

أ- قيادة المنطقة الشمالية : مقرها مدينة (كولساس) في النرويج ، يرأسها ضابط بريطانيا و تتألف من قوات جوية في هاي واكومب، و قوات بحرية في نورث وود، وقوات برية في مدينة ستانجر في النرويج .

ب- قيادة المنطقة الوسطى : مقرها في (برولستوم) في هولندا ، يرأسها ضابط ألماني و تتألف من قوة برية و جوية رئيسية في ألمانيا ، بالإضافة إلى أسطول بحري في الدانمارك.

1- هليل فالح السابل ، استراتيجية حلف شمال الاطلنطي اتجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ،مرجع سابق ، ص 79.

ج- المنطقة الجنوبية :مقرها في مدينة نابولي ،إيطاليا ، يرأسها ضابط أمريكي ، و يقع نطاق اشرافها بالدفاع عن ايطاليا ، و اليونان ، و تركيا ، و منطقة البحر المتوسط ، و مضيق جبل طارق حتى سواحل سوريا ، و بحر مرمرة و البحر الأسود .[1]

الفرع الثاني : المؤسسة السياسية :

يعمل في هذه المؤسسة عدد من الأجهزة واللجان وهي :

أولا:مجلس الحلف : هو السلطة العليا في الحلف ، يضم ممثلين دائمين عن وزراء خارجية الدول المشاركة في الحلف ، و ينقسم إلى عدة لجان مخصصة في شؤون المالية و الدفاعية و الإقتصادية و العسكرية ، و يعقد المجلس الاجتماعي في دورة عادية واحدة في السنة أو عند الضرورة ، و يشترك في اجتماعاته رؤساء الدول و حكومات الدول الأعضاء كلما دعت الحاجة وزراء الخارجية مرتين في العام على الأقل و الممثلون الدائمون مرة واحد أسبوعيا ، و يرأس المجلس سكرتير عام الحلف و هو الذي يحدد مكان الإجتماع ، و اللغة الرسمية الإنجليزية و الفرنسية ، و يقع على عاتق المجلس مناقشة القرارات السياسية و العسكرية التي ينوي أن يتخذها الحلف و التمهيد لمؤتمرات قمته التي يعقدها .

و في حال غياب أحد أعضاء الحلف ينوب عنه ممثل سياسي تعينه الدولة العضو، و يتم اختيار رئيس الشرف للمجلس من ضمن وزراء خارجية الدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي لدولهم على أن يكون وزين الخارجية الأمريكي أول من يتولى رئاسة المجلس .

و يحضر جلسات المجلس وزراء الدفاع والمالية للدول الأعضاء ، والقرارات المجلس تتخذ سواء في الدورة العادية أو الاستثنائية ، وطريقة التصويت عليها بالإجماع و ليس بالأغلبية مما يجعل [2] عملية اتخاذ القرارات في المجلس معقدة ، و تستغرق الكثير من الوقت و الجهد ، و يقوم بمساعدة المجلس ما يزيد عن عشرين لجنة أساسية ، و لجان مؤقتة بشكل بحسب الحاجة ، و من أهم هذه اللجان الأساسية للجنة الشؤون الأساسية ، و لجنة الدفاع ، و لجنة البنيان التنظيمي ، و لجنة تخطيط الطوارئ المدنية ،و لجنة الإعلام و الدعاية ، و لجنة الموازنة المدنية و العسكرية ، و لجنة التنسيق الجوي ، في حين أن لجنة الدفاع تختص

1- هليل فالح السابل ، استراتيجية حلف شمال الاطلنطي اتجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ،مرجع سابق ، ص 80.

2- هليل فالح السابل ، استراتيجية حلف شمال الاطلنطي اتجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ،مرجع سابق ، ص 80.

بإصدار التوصيات والإجراءات الواجب اتخاذها بشكل جماعي من قبل الحلف لصد أي عدوان.

ثانيا: لجنة تخطيط الدفاع : ترتبط هذه اللجنة بالهيكل التنظيمي للحلف بالمجلس الحلف ، و تتكون من الأعضاء الدائمين ، و يقع على عاتقها القدرات الدفاعية للحلف سواء بشكلها التقليدي أو النووي ، و تعمل على رفع التوصيات إلى مجلس الحلف لغايات التطوير ، أو إجراء تعديلات ، أو تخفيف تلك القدرات ، أو حتى اقتراح في إجراء تغييرات في الاستراتيجية العسكري للحلف .

ثالثا : الأمين العام : يمثل أعلى منصب سياسي في الحلف ، لأنه يرأس كلا من مجلس الحلف و لجنة تخطيط الدفاع ، بالإضافة إلى الأمانة العامة للحلف ، و من أهم واجباته القيام بأعمال التنسيق بين الأعضاء الدائمين بالحلف عند مناقشة القرارات التي تهم الحلف ، و التأمين المستشارين في الأمور الأمن و غيرها ، و القيام بالإجراءات التحضير لمؤتمرات القمة و المفاوضات السياسية فيما بين الحلف و الجهات الأخرى ، و نظرا لما يناط بالأمين العام في الأعمال وتشعبها ، فان مكتبه يتألف من عدة شعب تساعده في إنجاز أعماله و هذه الشعب هي على النحو الآتي :

أ- الشعبة السياسية : يرأسها مساعد الأمين العام للشؤون السياسية ، و تقع على عاتقه المسؤوليات و الواجبات الآتية : [1]

1- إعداد التقارير حول الموضوعات السياسية و تقديمها للأمين العام .

2- إجراء الاتصالات بالمنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية .

3- إقامة دورات و حلقات دراسية و إصدار النشرات و المجلات .

4- إعلام الجمهور بالدول الأعضاء بالحلف و الرأي العام بأهداف الحلف و مهامه و أدواره.

ب- الشعبة العلمية : يرأسها مساعد الأمين العام للأمور العلمية ، و يقوم بالواجبات الآتية :

1- تقديم المشورة في الأمور العلمية المتعلقة بصناعة الأسلحة و تطويرها .

2- تقديم لمشورة في المجالات العلمية المتعلقة بتطوير وسائل الإتصالات و المعلومات .

3- متابعة مسألة الترابط بين الصناعات المدنية و العسكرية.

1- هليل فالح السابل ، استراتيجية حلف شمال الاطلنطي اتجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ،مرجع سابق ، ص 75.

المبحث الثاني : الإستراتيجيات المختلفة حلف الشمال الأطلسي

المطلب الأول :استراتيجية حلف الشمال الأطلسي أثناء الحرب البادرة

أرادت الولايات المتحدة الأمريكية إحتواء الدور السوفياتي في القارة الأوروبية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، وتمثلت هذه الإرادة بمشروع الجرنال مارشال ، وهو مشروع إقتصادي من الدرجة الأولى يهدف إلى إعادة بناء أوروبا المنهكة، وتقديم مساعدات مالية لها الانطلاقة كانت إقتصادية في العلاقات الأوروبية الأمريكية إلا ان النتائج لم تقتصر على المجال الإقتصادي ، لقد تعدته إلى السياسية والأمن والمصالح الاستراتيجية الكبرى.

وهذا ما أدى إلي الخلاف في المناقاشات الفرنسية – البريطانية السوفياتية في عام 1947 على طريقة تعمير[1] أوروبا وتدعيم اقتصادات دولها ، حيث وجد الاتحاد السوفياتي أن مشروع مرشال هو مجرد ظاهرة من ظواهر الهيمنة الأمريكية على أوروبا ، وتقسيم العالم إلى معسكرين : معسكر إمبريالي غربي بزعامة الولايات المتحدة ، وأخر إشتراكي بقيادة الإتحاد السوفياتي ، ولقد إتجه عدد من دول أوروبا الغربية نحو الولايات المتحدة بحثا عن التعاون اقتصادي ، في إطار ما إصطلح على تسميته : قضية الأمن الأوروبي .

وهذا ما أدى إلي قيام حلف شمال الأطلسي وفق أهداف ومشاريع استراتيجية .تدرجت استراتيجية الحلف خلال الحرب الباردة حسب مقتضيات مواجهة الخطر الشيوعي وحسب تطور الأسلحة لدى الحلف الأطلسي والحلف المضاد (وارسو) ،فكان حلف اشمال الأطلسي إمّا يعدل في استراتيجية أو بغيرها يتبنى استراتيجية جديدة في فترة الحرب الباردة .

الفرع الأول : إستراتيجية الإحتواء

كانت الشيوعية في تقدير أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، هي الخطر الأكبر الأول على الأمن الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد خرج الإتحاد السوفياتي من الحرب [2]، بجيش مجهز بالخبرات القتالية ، وهذا دفع بالدول الأوروبية المؤسسة للحلف إلي التوقيع على إتفاقية بروكسل للأمن الجماعي التي وضعت أسس الدفاع الأوروبي في مواجهة المد السوفياتي.

---

1 – عدنان السيد حسين ، قضايا دولية ، التوسيع الأطلسي، لبنان ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشو والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1430 –2009م ،ص 13.

2 – عدنان السيد حسين ، قضايا دولية ، التوسيع الأطلسي،مرجع سابق ، ص 14.

إلا ان القدرة العسكرية لهذه الدول كانت محدودة في مواجهة القوة السوفياتية، ما دفعها إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوقيع الدول على إنشاء حلف شمال الأطلسي في عام 1949 بين بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبروغ والولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلي إيسلاندا والنرويج وإيطاليا والبرتغال والدنمارك.

كانت الإدارة الأمريكية تجد في الخطر الشيوعي مهددا لها المستوى الكوني ، وخاصة على أوروبا الغربية التي تعاني من أثار الحرب العالمية الثانية ، فإعتمدت في عهد هاري ترومان استراتيجية الإحتواء ، أي إحتواء الخطر السوفياتي [1].

لم تكن الإستراتيجية الأطلسية مقتصرة على أوروبا الغربية ، فالإحتواء المقصود يتمثل في إشاعة أجواء الإنفراج الأمني والسياسي مع الإتحاد السوفياتي ، وتشجيع التعاون بين شطري أوروبا الشرقية والغربية والتهيئة لأسس سلام دائم في أوروبا.

إلا أن قيام حلف وارسو بزعامة الإتحاد السوفياتي في عام 1955 ، أت في مواجهة حلف شمال الأطلسي ، هذا فضلا عن تغلغل النفوذ السوفياتي خلال الإيديولوجية الماركسية اللينينية إلى بعض مناطق العالم الثالث المستقلة حديثا ، أو تلك التي تتحفز للإستقلال وبينما تركزت الصواريخ السوفياتية في الشطر الشرقي لميدنة برلين ، تعززت القوة الأمريكية الإستراتيجية في الشطر الغربي ، ما أدى إلى تفاقم المشكلة الألمانية على صعيد الأمن الأوروبي .

الفرع الثاني : استراتيجية الردع النووي

بعد استراتيجية الإحتواء ، جاءت استراتيجية الردع النووي بدعم أمريكي وقوامها تبني نظرية الحرب النووية المحدودة ، أي استخدام أسلحة نووية تكتيكية على مستوىالعمليات العسكرية في مواجهة جيوش حلف وارسو لكن هذه الإستراتيجية لم تتعمق وتنتشر في أوساط الحلف الغربي من الإنزلاق إلي مواجهة نووية مكشوفة مع السوفيات ، والرفض السوفياتي لهذه الإستراتيجة كونها تمثل تهديدا مباشرا لأوروبا الشرقية[2].

1 – عدنان السيد حسين ، قضايا دولية ، التوسيع الأطلسي، نفس مرجع ،ص ص15.16.

2 – عدنان السيد حسين ، نفس مرجع ،ص.17

الفرع الثالث : استراتيجية الإستجابة المرنة

إنتقل الحلف إلى إعتماد استراتيجية الإستجابة المرنة والتي تعني التدرج في الردود أو الإستجابات العسكرية ، بحيث لا يتم الإستخدام الكلي والفوري للقوة الأمريكية (بمافيها القوة النووية) ، وإنما يتم التعامل مع المعطيات القائمة ماديا وواقعيا.

وقد تبنى الحلف رسميا هذه الإستراتيجية بعد العام 1967 ، بعدما خرجت فرنسا من الهيكلة العسكرية للحلف.

اتخذ الجيرينال شال ديغول قرار الإنسحاب العسكري في أذار مارس 1966، رفضا للهيمنة الأمريكية على القرارات الحلف وإنفرادها بالمواقف الإستراتيجية الكبرى وخاصة في ما يتعلق بإستخدام السلاح النووي ، وجاء هذا الموقف الفرنسي الإستقلالي بالتزامن مع التقارب الفرنسي السوفياتي على قاعدة إعتبار الإتحاد السوفياتي شريكا رئيسيا في ترتيبات الأمن القاري الأوروبي .

أرادت فرنسا بناء قوة نووية مستقلة على المظلة النووية الأمريكية ، وعزز هذا الإتجاه تبني الحلف استراتيجية الإستجابة المرنة[1].

ترك الموقف الفرنسي أثر سلبا في تماسك الحلف مع تجاوب ألمانيا الغربية مع النزعة الإستقلالية الفرنسية ، ومع إنزلاق الولايات المتحدة إلى الدخول في الحرب الفيتنام وما أوجدته من أعباء مادية وبشرية عليها ، وعلى الدول الأعضاء في الحلف التي صارت معينة بتحمل عبء تراجع الثقل الأمريكي في قضية الأمن الأوروبي.

تحت ضغط الموقف الإستقلالي الفرنسي ، تشكلت لجنة دولية في إطار الحلف برئاسة وزير الخارجية بلجيكا بيار هارمل في عام 1967 لرفع تقرير شامل عن أداء الحلف ودوره الإستراتيجي ، وجاء في تقرير هارمل:

أ – بروز قوة الردع الأطلسية التي من شانها إحباط نزعة التوسع السوفياتي في أوروبا.

ب – تدعيم قوة أوروبا الغربية المتجهة نحو الإعتماد الإقتصادي والسياسي ، في مقابل بروز خلافات داخل العالم الشيوعي .

1 – عدنان السيد حسين ، قضايا دولية ، التوسيع الأطلسي، مرجع سابق ،ص 19.

ج – إنتهاج الإتحاد السوفياتي سياسية التعايش السلمي في العلاقة مع الغرب الأوروبي والأمريكي.

دعا تقرير هارمل إلى تعزيز الإنفراج الدولي في العلاقات بين القوتين العظيمتين ، وإيجاد تعاون بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية في هذا المضمار ، وهذا ما ساعد على إنعقاد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في هلنكسي في آب أغسطس 1975 ، الذي بحث مصير الأمن الأوروبي.

جاءت وثيقة هلنكسي لتؤكد على إحترام الحدود الإقليمية للدول ، وتسوية النزاعات الأوروبية بالطرق السليمة بين الشرق والغرب ، التي اصطلح على تسميتها مرحلة الإنفراج الدولي ، وهي التي قادت لاحقا إلي مرحلة الوفاق الدولي.

تحول مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي إلى منظمة قارية في العام 1996 وبمشاركة الإتحاد الروسي بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي ، إلا أن هذه المنطقة لم تجد حلا لمعضلة أأمن الأوروبي ، فبقي الدور الأطلسي صاعدا في عالم ما بعد الحرب الباردة ، وظلت عناوين ثلاثة تداخلة في الفكر الإستراتيجي هي : الأمن الأوروبي ، النفوذ الأمريكي ، المتعاظم ، والدور السوفياتي وتاليا ، الدور الروسي الوريث[1].

في الشرق الأوسط سعى حلف شمال الأطلسي لتحقيق هدفين رئيسيين:

أولا : محاصرة الإتحاد السوفياتي السابق بالأحلاف العسكرية منذ مرحلة الخمسينيات في القرن العشرين ، وإقامة حزام أمني غربي على حدوده الجنوبية بمشاركة إيران وتركيا والعراق بما يجعل المبادرة الإستراتيجية الهجومية في يد دول الحلف.

ثانيا : تثبيت كيان إسرائيل في المنطقة العربية لإضعافها والسيطرة على المواردها وضمان بقاء المصالح الغربية في الشرق الأوسط ، خاصة ما يتعلق بالطاقة النفطية ، وما يؤثر في النظام الإقتصادي العالمي وموازين القوى الدولية المتصارعة.

ولعل البيان الثلاثي الأمريكي ، الفرنسي ، البريطاني ، تكون إسرائييل طرفا فيه هو ومن أهم الوثائق الإستراتيجية الأطلسية في الشرق الأوسط .

1 – عدنان السيد حسين ، قضايا دولية ، التوسيع الأطلسي، مرجع سابق ،ص 21.

وبسبب أهمية الشرق الأوسط في السياسية الدولية لإعتبارات اقتصادية وجيوبليتكية، تحولت هذه المنطقة ساحة[1] للتنافس الدولي الرهيب بين الشرق والغرب وشهدت حالات حادة من الإستقطاب الدولي خصوصا بعد الحرب العربية – الإسرائلية في حزيران يونيو 1967 وبرز النفط أكثر من السابق عنصرا فاعلا في التجارة الدولية ، وفي اقتصاديات الشرق والغرب ، بحيث بات الشرق الأوسط المنطقة الأهم في العالم الثالث على مستوى العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية .

ولما إنتهت الحرب الباردة لم تتراجع الأهمية الجيوستراتيجية للشرق الأوسط بل غاب الدور السوفياتي المنافس للغرب ، وإن تكن الأهداف المستقبلية لروسيا باقية في المقابل تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية لتعزز نفوذها الإستراتيجي خصوصا بعد حرب الخليج الثانية وماتركته من نتائج على مستوى النظام العالمي.

المطلب الثاني : التطور الإستراتيجي لحلف الشمال الأطلسي بعد الحرب البادرة

إن التغيرات السياسية التي حصلت بعد إنهيار المعسكر الإشتراكي وزوال الخطر السوفياتي جعلت أقطاب الحلف في مؤتمر القمة الذي عقد في روما ، في 8 نوفمبر 1991 ، يضيفون إلى أهداف الحلف مهمة جديدة ، هي تدارك الأزمات ومواجهة الأخطار التي قد تنزل الضرر بالأمن الأوروبي ، وهذا يعني إشتراك دول أوروبا الشرقية ، بعد أن تحررت من الوصاية السوفياتية ، في الحلف وإستعمال كل الوسائل الكفيلة بالحفاظ على السلام في أوروبا.

وقرر أقطاب الحلف في العام 1991 تحديد ثلاث أغراض جديدة للحلف : تعديل النظرية القديمة حول إستخدام القوة النووية ، وتعديل الوسائل العسكرية لجهاز الحلف ، وقيام الحلف بمهمات أمنية في أوروبا التوفير الإستقرار والأمن للديمقراطيات الجديدة في شرق أوروبا وللتجاوب مع إرادة الأوروبين الراغبين في تكوين هوية أوروبية في موضوع الأمن والدفاع[2].

وعانى الحلف من صراع من نوع الجديد فقد أسفرت قمة مدريد في 8 جويلية 1997 عن صراع محاور في الحلف وغياب خطة استراتيجية متكاملة للقرن الواحد والعشرون تراعي الأولويات العسكرية وتحدد الأسس المقومات التي ينبغي للأعضاء الإستناد في إتخاذ القرارات .

1 – عدنان السيد حسين ، قضايا دولية ، التوسيع الأطلسي، مرجع سابق ،ص 21.

2 – محمد المجدوب ، التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، لبنان ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2005، ص 473.

والصراع داخل الحلف يدور بين الولايات المتحدة والدول الأروبية الكبرى فالأولى كانت مصممة على الهيمنة على مقدرات الحلف ، وقد استطاعت في قيمة مدريد أن تفرض على الأعضاء قبول عضوية دول الثلاث من أوروبا الشرقية (بولونيا والمجر وتشيكيا).

لقد تصور البعض أن مهمة حلف الأطلسي إنتهت بالسقوط الكبير للإتحاد السوفياتي وحلفائه ، ولكن هذا التصور بدا في نظر الأمريكانيين أمرا ضيق الأفق ، محدود الطموح : فالحلف يجب أن يبقى وأن يتسلح بمهمة جديدة تتلائم مع الأوضاع العالمية المستجدة .

وهكذا يجب الإدارة الأمريكية تسعى لإقناع الدول الأروبية بفكرة :" الأمن الجديد المشترك" الذي يتفق ونوعه التهديدات الموجهة إلى هذه الدول ومنها التهديدات العرقية ، أعمال الإرهاب الدولي ، وتهريب المخدرات ، وإنتهاكات حقوق الإنسان والمخاطر الناجمة عن إنتشار أسلحة الدمار الشامل .

واغتنمت الإدارة الامريكية في أبريل 1999 فرصة الإحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس الحلف لجر حلفائها إلى تبني مفهوم استراتيجي جديد يحول الحلف من منظمة دفاعية تقتصر مهامها على المحافظة على أمن الأراضي والحدود الأوروبية إلى منظمة هجومية تأخذ على عاتقها معالجة الأزمات الإقليمية أو الدولية التي تقع خارج نطاقها الجغرافي ، ورغم المعارضة الأوروبية التي صاحبت هذا التوجه الأمريكي في البداية فإن الحلف إضطر في النهاية إلى أن يتبنى علميا هذه الإستراتيجية ، عندما شن الحلف هجماته الجوية على يوغوسلافيا دون الرجوع إلى المجلس الأمن الدولي .

فجوهر الدور العالمي الجديد للحلف يتمثل في توسيع مهمته من الدفاع عن أمن الدول الأعضاء ، إلي الدفاع عن مصالحها ، أني وجدت وفي فرص إطار شرعي له، مستقل عن إطار الأمم المتحدة يسمح له بإستخدام قوته دون الرجوع إلي المنظمة العالمية[1].

لقد شرع الناتو في عملية إصلاح واسعة تمكنه مواجهة الوضع الجديد وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من بادر إلى طرح مسألة إصلاح الحلف وإعادة صياغته مهامه بشكل يستجيب مع المرحلة الجديدة ، وتعتبر كل من قمة لندن قمة روما ، قمة واشنطن، محطات هامة ، ورئيسة حددت المحاور الكبرى الإستراتيجية حلف الناتو ، حيث عقدت منظمة حلف

1 – محمد المجدوب ، التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمختصصة، مرجع سابق ، ص 473.

شمال الأطلسي العديد من القمم واللقاءات في فترة ما بعد الحرب الباردة التي نجم عنها صياغة مفاهيم استراتيجية جديدة للحلف ، وتمثلت هذه المفاهيم في :

المفهوم الإستراتيجي لعام 1991 في قمة روما ، والمفهوم الإستراتيجي لعام 1994 في قمة بروكسل ، والمفهوم الإستراتيجي لعام 1999 في قمة واشنطن .

قمة لندن جويلية 1990 : لقد كان إعلان "لندن "حول تحالف متجدد معتمد في 6 جويلية 1990 أهم وثيقة بعد الميثاق المؤسس ، ينشرها الحلف منذ تأسيسه ، هذه الوثيقة تتكون من الإجراءات الموجهة إلي الإتحاد السوفياتي سابقا وإلى جميع دول الشرق واضعة بذلك حدا للمواجهة شرق غرب وجاء هذا الإعلان كإمتداد مباشر"رسالة تيرنبري" الموجهة يوم 08 جوان 1990 من قبل وزراء خارجية دول حلف الناتو المجتمعين في "استلندا" إلى الدول الشرق لأغراض صداقة وتعاون لزيادة الثقة بين نظامين الحلفين (الناتو و وارسو).

وقد أعلنت قمة "لندن" أنه سيعرف تحولات جديدة كتحديد وإعادة هيكلة قواته أيضا تحديد مهامه الجديدة وبالتالي تبني استراتيجية جديدة[1].

قمة روما نوفمبر 1991 : تعتبر قمة روما البداية الحقيقية لمسار التحول حيث تبنت الدول الأعضاء في الحلف وثيقة بالغة الأهمية بالأهمية بالنسبة لمستقبل الحلف وهي " المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف".

يقر إعلان روما بأن مواجهة تحديات ما بعد الحرب الباردة يجب أن تكون في إطار "مفهوم موسع للأمن أخذ بعين الإعتبار من جهة وليس فقط العوامل العسكرية بل أيضا عوامل سياسية، إقتصادية ، إيكولوجية وغيرها من العوامل المؤثرة في الأمن .

قمة واشنطن أفريل 1999 : إنعقدت القمة بواشنطن ما بين 23 و 26 أفريل ويصادف ميلا الخمسين لحلف الناتو ، وركزت هذه القمة على التحضير لمستقبل الناتو وتحديد الأدوار الجديدة التي سيلعبها الحلف في القرن الجديد ، وفي هذه القمة جاء الإعلان عن تحديد المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف الناتو بشكل تهيئه لدخوله القرن الواحد والعشرين[2].

---

1 – حرز الله أمحمد ، بوزيدي محمد الأمين ، السياسية الدفاع الأوروبي بين حلف شمال الأطلسي ونزعة الإستقلالية ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، الجزائر : الجلفة ، جامعة بن زيان عاشور ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2021/2019، ص 15.

2 – حرز الله أمحمد ، بوزيدي محمد الأمين ، السياسية الدفاع الأوروبي بين حلف شمال الأطلسي ونزعة الإستقلالية ، مرجع سابق ،ص 16.

المفاهيم الإستراتيجية لحلف الناتو:

الفرع الأول : قمة روما 1991 Sommet de Rome

بدأ حلف شمال الأطلسي هذا التحول عندما تم اعتماده في قمة روما 8 نوفمبر 1991 ، أي مع المفهوم الإستراتيجي الجديد ، والذي كان من الضروري عليه التكييف مع المعطيات الدولية والإقليمية ، اقترح هذا المفهوم نهجا واسعا للأمن بناءا على الحوار و التعاون والحفاظ على إمكانات الدفاع الجماعية ، وركزت هذه القمة على الجوانب العسكرية والسياسية المختلفة للمنظمة بالإضافة إلي القضايا الإجتماعية والسياسية والإقتصادية ، كإنتشار أسلحة الدمار الشامل ، وغيرها من القضايا.....

وصلت هذه القمة إلى النقاط مهمة تمثلت في إنهيار الإتحاد السوفيات حداثته هذه البيئة لا تؤثر على وظائف وأمن حلف شمال الأطلسي ، أما النقطة الثانية فتمثلت في أن البيئة الجديدة توفر من ناحية أخرى لحلف فرصا جديدا لتضمين استراتيجية في إطار مفهوم أوسع للأمن[1].

وفي ظل هذه المواقف التي وضعت والتغيرات في المفهوم الإستراتيجي لعام 1991 ومنها :

تعديل الهياكل وأجهزة حلف شمال الأطلسي ، تقليل الحجم الكلي للقوى لخلق قوة رد فعل سريعة ، ووضع جهاز للدفاع الجماعي ، كذلك تجديد الناتو من خلال تطوير التعاون من الشركاء[2]الجدد في وسط وشرق أوروبا ، خلال هذه القمة تم الإعلان عن ضرورة إرساء السلم والتعاون ، كم قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بتحديد أهدافها والقضايا الأساسية التي يجب التعامل معها وذلك من خلال ضمها لمجموعة من الهيئات من أجل العمل على نظام امني وأوروبي.

وتعتبر قمة روما البداية الحقيقة لمسار التحول حيث تبنى الأعضاء في الحلف وثيقة بالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل الحلف وهي:"المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف" والذي سيأتي

1 déclaration de Rome sur la paix et la coopération , publée par les chefs d'état et de gouvernement participant a la réunion de conseil de l'atlantique nord , 7 et 8 novembre1991 . Rome sur la paix la cooperation (11mars2007) en ligne : OTAN.

2- وفاء بوراس، استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث "ل م د" في العلوم السياسية تخصص الأمن و التعاون في العلاقات الدولية والدراسات المتوسطية ، الجزائر ، جامعة باتنة 1 ، 2020- 2021 ، ص 61.

الحديث عنه لاحقا ، يقر إعلان روما بأن مواجهة تحديات ما بعد الحرب الباردة يجب أن يكون في إطار مفهوم موسع للأمن يأخذ بعين الإعتبار ليس فقط العوامل العسكرية بل وأيضا العوامل السياسية ، الإقتصادية ، الإيكولوجية ، وغيرها من العوامل المؤثرة في الأمن.

قامت منظمة حلف شمال الأطلسي أثناء مناقشة هذا المفهوم الإستراتيجي في قمة روما عام 1991 بالتركيز على التعاون مع الأعداء السابقين لأعلى المواجهة والإصطدمات.

ويركز هذا المفهوم الجديد على مبدأ تحسين وتوسيع لأوروبا (شرقا –غربا) وما يترتب عنه من مراجعة الوجود العسكري في أوروبا وتقليل عدده ، وإعادة هيكلة قوات الحلف وإصلاح بنية القيادة.

ويعتمد هذا المفهوم على أبعاد واسعة للأمن للحفاظ على الطبيعة الدفاعية للحلف طبقا لقرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لسنة 1975 ، والقاضي بإقامة مقاييس جديدة لمناقشة قانون حقوق الإنسان وتعزيز الثقة بين الشرق والغرب بما يتلائم والبيئة الأمنية جديدة فأقرت روما عقيدة عسكرية جديدة قائمة على استمرار الحلف في الأداء دوره الدفاعي عن الأمن الجماعي لأعضائه ووحدتها ، وكذا الحفاظ على الهيكل القوات الموحدة للإستمرار في مهمة الدفاع الجماعي .

وكانت قمة روما البداية الحقيقية لمسار التحول حيث تبنت الدول الأعضاء في الحلف وثيقة المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف الإعلام عن وثيقتين هامتين لمستقبل الحلف:" إعلان حول السلام والتعاون" و " المفهوم الإستراتيجي الجديد" ، الذي طرح رؤية شاملة للهيمنة الأمنية الأوروبية في المرحلة الجديدة في إطار مفهوم موسع للأمن يأخذ بعين الإعتبار ليس فقط العوامل[1]العسكرية وإنما أيضا اعوامل السياسية والإقتصادية ويقوم هذا المفهوم الواسع للأمن على ثلاث عناصر وهي : الحوار ، التعاون ، والحفاظ على العلاقات السلمية مع الدول جنوب المتوسط والشرق الأوسط على إعتبار أن الأمن في هذه المنطقة يقع ضمن إهتمامات الحلف حفاظا على أعضائه وهو ما لم يمنع الحلف من إعادة التأكيد على المهمة التقليدية له والمتمثلة في الدفاع الجماعي ، إلى جانب هذا تضمن المفهوم أيضا إعلان موافقة اعضائه على القيام

1 – وفاء بوراس ، استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط ،مرجع سابق، ص 62.

بتدخلات تتجاوز الحدود الإقليمية وهو ما يمثل إختلافا مع إستراتيجياته السابقة التي لا يسمح له بالقيام بعمليات خارج المنطقة المحمية .

يعتمد هذا المفهوم على أبعاد واسعة للأمن مع الحفاظ على القدرة الدفاعية للحلف طبقا لقرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سنة 1975 ، وهذا ما يفسر توجهاته في التحول من تنظيم عسكري مهمتها الدفاع عن أوروبا ومنطقة الأطلسي إلى قوة عسكرية سياسية عالمية مهمتها تحقيق هيمنة بعض القوى الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي[1].

وتعتبر قمة روما البداية الحقيقية والفعلية لمسار التحول الداخلي للحلف ، وتم ذلك بتبني الدول الأعضاء لوثيقتين بالغتين الأهمية بالنسبة لمستقبل الناتو:

1 – إعلان حول السلم والتعاون.

2 – المفهوم الإستراتيجي للحلف وقد جاء إعلان روما متبنيا لإستراتيجية الجديدة للحلف بعد الحرب الباردة بالتركيز على أربعة مبادئ أساسية :

أ – الإستمرار في المهمة الدفاع الجماعي .

ب – المحافظة على الوحدة أمن الأعضاء وزيادة مسؤولية الأعضاء الأوروبيين في الدفاع عن أنفسهم .

ج– إستمرار الهيكل العسكري الموحد للحلف وإعادة بنائه ليعتمد أكثر على تعدد الجنسيات وتمكينه من المشاركة في العمليات الخاصة وتتجسد في (حفظ السلام ، توفير الراحة بالإلتزام ومبادئ هيئة الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن).

د – الإستمرار في الإعتماد على القوانين التقليدية ، والنتوية على أن يخفضا لحد أدنى حد ممكن دون المساس بفاعليتها إلى جانب فقد أخذ الحلف بمبدأ التحول من تنظيم عسكري صرف مهمته الدفاع عن غرب أوروبا ومنطقة الأطلسي في التصدي للخطر السوفياتي المحتمل ، إلى قوة عسكرية سياسية عالمية مهمتها تحقيق هيمنة قوى العالم الرأسمالي الغربي على النظام الدولي وخاصة في مناطق العالم الثالث ، ويبدو هذا التحول واضحا في الإقرار

1 – وفاء بوراس ، استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط ، مرجع سابق ، ص 63.

الناتو بأن التحديات التي تواجه هذه الهيمنة لم تعد متمركزة على أوروبا حصرا وإنما في قوسين من الأزمات[1].

– **القوس الشرقي** : الذي يعتمد من شمال أوروبا منحدرا جنوبا ما بين ألمانيا وروسيا وبلقان ، ويضم هذا القوس دولا إسلامية غير عربية مثل إيران ، أفغانستان ودول أسيا الوسطى وباكستان ويمثل هذا الأخير منطقة عدم استقرار لوجود كثير من الأسباب الكامنة بها لإثارة الصراعات والحروب العرقية والدينية والإجتماعية وإنتشار أسلحة الدمار الشامل.

– **القوس الجنوبي** : يشمل شمال إفريقيا البحر المتوسط فالشرق الأوسط وصولا إلي جنوب آسيا ، وتشمل الدول العربية مصر ، السودان ، وغيرها التي تمثل عنصرا لعدم استقرار وتهديدا للأمن الأوروبي الأطلسي نظرا لمساعي بعض دولها لإمتلاك أسلحة الدمار الشامل ، إضافة إلي خطر الإرهاب والتطرف الديني و العرفي ، وذلك ما يفسر إهتمام الحلف الأطلسي بمنطقة البحر الأبيض المتوسط خاصة في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة[2].

الفرع الثاني : قمة بروكسل Sommet de Brucsselle 1994

في شهر جانفي 1994 عقدا إجتماع قمة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل ، أطلق من خلاله مبادرات جديدة لتعزيز الإستقرار والأمن في أوروبا ، تعزيز الشراكة من أجل السلام Partnership of Peace وهذه الشراكة تهدف إلي تقوية التعاون السياسي والعسكري في أوروبا ، دعم الإستقرار وتقليل من هذه التهديدات ، بناء علاقات قوية عبر روح التعاون العلمي ، والإلتزام بأسس الديمقراطية لتقوية المنظمة[3].

وسعت المنظمة في هذه القمة لإرساء نظام أمني عبر بناء العلاقات الثنائية ما بينه وبين دول غير أعضاء ، فتح باب العضوية أمام الدول التي كانت محايدة سابقا أو منضمة لحلف وارسو ، وتسهل برنامج الشراكة من أجل السلام الذي تم تعزيزه بعمليات التخطيط ، التدريب ، والممارسة العملياتية.

---

1 – سليماني خديجة ، أثر الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي على سياسيات الدفاعية بمنطقة المغرب العربي ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية ، الجزائر ، جامعة مولاي طاهر ، سعيدة ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 1435-1436/2014-2015 ، ص 61 .

2 – سليماني خديجة ، أثر الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي على سياسيات الدفاعية بمنطقة المغرب العربي ،مرجع سابق ،ص 62.

3 – NATO," Partnership for Peace : invitation" , (January 1994)

وإعتبرت قمة بروكسل نقطة تحول استثنائية ، كون الحوارات بشأنها بدأت في عام 1993 ، مع دعوة الدول الشيوعية سابقا للمشاركة في برنامج الشراكة من أجل السلام وهو بمثابة مؤشر على التغيير الراديكالي للعلاقات الأمنية في أوروبا بعد عام 1989 [1].

الفرع الثالث : قمة مدريد Sommet de Madrid 1997

تمثل قمة مدريد خطوة أخرى رئيسية في تاريخ تحول الحلف ، حيث كان الهدف من وراء هذه القمة هو جمع المبادئ العامة التي ترسم مستقبل سياسيات المنظمة وكان فيها الدعوة لبدء محادثات حول عضوية حلف شمال الأطلسي حيث جاء في المادة العاشرة (10) من معاهدة شمال الأطلسي :" أكد رؤساء وحكومة دول حلف شمال الأطلسي على ضرورة بقاء الناتو مفتوحا للأعضاء الجدد".

ووفقا لإعلان مدريد، فإنه لا ينبغي لمنظمة الحلف الأطلسي إلا العمل فقط للدفاع عن السلامة الإقليمية لأعضائها ومكافحة الإرهاب وتبقى هذه الأهداف الأساسية للحلف الذي أعيد التأكيد عليها في كل قمة ، على الرغم من أن المهام التي تقع تحت هذه المسؤولية هي مختلفة جدا عن تلك التي خططت للحلف خلال الحرب الباردة [2].

الفرع الرابع : قمة واشنطن Sommet de Washington 1999

تم عقد هذه القمة في الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي وإمتدت من 23 إلي 25 أفريل 1999، صاحبها عمليات حفظ السلام في كوسوفو لذلك فقد كانت هذه الأزمة حجر أساس مختلف النقاشات التي دارت في القمة ، وأعربت المنظمة في هذه القمة عن إمكانية إنضمام دول جديدة تحت الدول الثلاث المنظمة للحلف لن تكون الأخيرة

The three new members will not be the last .

كانت بمثابة قمة تقييمية للأنشطة السابقة ، حيث اكدت المنظمة على برنامج الشراكة من أجل السلام ، ومختلف الأنشطة الداعمة لذلك ، وفي نفس الوقت حاولت من خلالها المنظمة إرساء مبادرات جديدة لإستكمال مسارها ، وأعادت النظر في البيئة الأمنية التي

---

1 – كنزة فني منظمة حلف شمال الأطلسي ودورها في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة ، اطروحة دكتوراه ل م د الجزائر ، جامعة 08 ماي 1954 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 1438 -1439 /2017-2018 ، ص 120.

2 – « déclaration de madrid sur la sécurité et la coopération euo- atlantiques » (11mars2007) en ligne : //http :www.nato.int.

تتموضع في العلاقات الأورو–اطلسية في آواخر القرن العشرين ، كما عملت على إعادة تطوير وتنمية وتعزيز هذه العلاقات ضمن خطط سياسية و عسكرية مستحدثة ، عبر إعادة تكييف وتوصيف أهداف وقضايا تتعامل معها ، على ضوء البيئة والتحديات والمخاطر الأمنية ذات الأبعاد غير التقليدية .

أرست قمة واشنطن لعام 1999 لمفهوم استراتيجي جديد بعنوان مقاربات المنظمة للأمن في القرن الحادي والعشرون Alliance's approches to security, for the 21 st century .

وركزت المنظمة في هذه القمة على الأمن الأوروبي وهوية الدفاع[1]
European security and defense identity وعملت على تعزيز هذه الفكرة على الأرض الواقع، من خلال تقوية قدرات المنظمة العسكرية وجعلها أكثر عملياتية ، وقامت بتعديل قاعدة إصدار الأوامر ، تجاوبا مع البيئة الأمنية .

وسطرت المنظمة مبادرة ترتبط بأسلحة الدمار الشامل ، تجسدت في إنشاء مركز أسلحة الدمار الشامل، وهذا تجنب للتهديدات المتعلقة بالأسلحة النووية ، الكيماوية والبيولوجية ، الذي قد تمس أمن الدول الأعضاء ، ووضع برنامج للشراكة Membership action plan تحت شعار التظاهرات العلماتية لسياسية الأبواب المفتوحة Pratical manifestation of the apen door policy.

وفي ذات السياق أكدت المنظمة على أهمية الشراكة مع روسيا ، ودورها في إرساء الإستقرار والأمن في العلاقات الأورو–أطلسية ، كما تمت إعادة إحياء النقاش حول الحوار المتوسطي كجزء لا يتجزأ من المقترب التعاوني للأمن Security approche cooperation، وتمت بذلك الدعوة إلي إرساء خطوات علمية لتفعيل هذا الحوار ، حيث تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو دليل عملياتي تطبيقي لما جاءت به قمة واشنطن من خلال مبادرة الأمن الأوروبي وهوية الدفاع وإثبات لقدرتها على التدخل في إدارة الأزمات وحفظ السلام[2]

1 – كنزة فني ، منظمة حلف شمال الاطلسي و دورها في ادارة التهديدات الامنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة ، مذكرة دكتوراه ل م د ، العلوم السياسية تخصص ادارة محلية ، الجزائر : جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ،1438–1439/ 2017–2018 ، ص 122

2 – كنزة فني ، منظمة حلف شمال الأطلسي ، ودورها في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة ،مرجع سابق ، ص 123.

لقد جاء هذا المفهوم بناءا على التحضير لمستقبل المنظمة الجديدة وتحديد الأدوار التي سيلعبها الحلف في القرن الجديد ، بإعلان عن تحديد مفهوم استراتيجي جديد يوضح المهام الأمنية الأساسية التي ينبغي أن يقوم بها وفقا لمعاهدة واشنطن وميثاق الأمم المتحدة[1].

ومن أهمها حماية الدول الأعضاء وحماية أمنهم بالوسائل السياسية والعسكرية وفقا للمادة 04 من معاهدة واشنطن، الردع والدفاع عبر تعزيز الأمن والإستقرار في مواجهة الأخطار الأمنية بما فيها الصراع العرقي والأزمات الإقتصادية وغيرها طبقا للمادتين 5 و 6 ، المساهمة في مهمات حفظ السلام في المنطقة ، درء العدوان المحتمل ضد أي دولة من الدول الأعضاء ، المشاركة في إدارة الأزمات والحوار بموجب المادتين 4 و 7 و الشراكة بتعزيز الحوار السياسي والتعاون لدعم الشفافية والعمل المشترك[2].

حيث تمت الموافقة على مختلف الوثائق في البيان الختامي للقمة ، فحددت الوثيقة السياسية إطار العلاقة بين منظمة حلف الأطلسي والإتحاد الأوروبي ، وقد حدد المفهوم الإستراتيجي الجديد تنفيذ استراتيجية المنظمة على الخطة العسكرية ، كما حدد المهام العسكرية للحلف[3].

كان الجديد في وثيقة واشنطن إلغاء المهمة الرابعة وإستبدالها بمهمتين أساسيتين هما : إستعداد الحلف للتصرف عسكريا للحيلولة دون إندلاع الأزمات أو لإخمادها إذا نشبت وكذلك إرساء علاقات تعاون وشراكة مع دول أخرى في المنطقة الأورو–أطلسية لتحسين مستوى الأمن والإستقرار فيها ودعم القدرة على التصدي الجماعي لمختلف التهديدات [4]، وفقا لهذا المفهوم اتسعت مجالات التدخل العسكري للحلف لتشمل التدخل لأغراض إنسانية ، عمليات حفظ السلام ، ومنع الإنتشار النووي داخل أوروبا وخارجها وهو ما يعني تعديل المادة الخامسة التي لم تكن تتيح هذا التدخل من قبل .

---

1 – رياض مزيان، حلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسية الخارجية الأمريكية حالة حرب الخليج الثانية ، مذكرة ماجستير ، الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2004 ، ص 72.

2 – نيكولاي سانتيس ، الإتصال والتعاون بين حلف شمال الاطلسي والبلدان المتوسطية عبر الحوار المتوسطي ، الأردن : دار فضاءات للنشر والتوزيع ، 2010،ص 147.

3 – déclaration de Washington (11 mars 2007), en ligne : OTAN hhtp://www.nato.int.

4 – اشرف محمد كشك ، حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في ، الأزمات العربية، السياسة الدولية ، العدد 185 ، 2011 ، ص ص 21–22.

هكذا حدد المفهوم بصورة واضحة الأدوار الجديدة لمنظمة الحلف الأطلسي والمتمثلة في "حفظ السلام" و "إدارة الأزمات" ولكن دون تحديدها بمنطقة جغرافية معينة تطبق فيها هذه المهمة الجديدة ، وإنطلاقا من هذا المفهوم كان تدخلها في كل من كوسوفو، وأفغنستان سنة 2003 التي تعتبر العملية العسكرية الأولى للمنظمة خارج المنطقة عملها المعروفة .

ولقد تضمن المفهوم خمس مهمات للحلف وهي :

المهمة الاولى : حلف بيئة أمينة ومحيط أمني في منطقة الأورو أطلسية .

المهمة الثانية : توفير إطار أطلسي مهم يسمح للدول الحليفة التشاور حول جميع القضايا المترتبة بمصالحهم الحيوية.

المهمة الثالثة : ممارسة وظيفة الردع الجماعي ضد أي إعتداء او خطر أو تهديد يستهدف أي دولة من الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي.

المهمة الرابعة : الإستعداد في جميع الأحوال ومن خلال وفاق تام للمشاركة في مهمة وقاية فعالة من النزاعات ، المشاركة في إدارة الأزمات بما في ذلك الرد على هذه الأزمات.

المهمة الخامسة : ترقية علاقة واسعة للشراكة والتعاون والحوار مع دول أخرى في المنطقة الاورو أطلسية ، وذلك في إطار تدعيم الشفافية والثقة المتبادلة والقدرة على التحرك الجماعي في إطار الحلف الأطلسي[1].

وعلى الرغم من هذه التطورات يؤكد المفهوم الإستراتيجي لقمة واشنطن ما يلي :

"الهدف الأساسي الذي لا يتغير من أهداف منظمة حلف الأطلسي كما هو مذكور في المعاهدة واشنطن ، يكون من خلال حماية حرية وأمن جميع أعضائها الذين لديهم وسائل سياسية وعسكرية على أساس القيم المشتركة للديمقراطية وحقوق الأنسان وحكم القانون : فالحلف ملزم الأن بتأمين أمر سلمي ومستدام في أوروبا ، وسوف يستمر في هذا الطريق لتحقيق هذا الغرض حيث أن الأزمات والصراعات قد تؤثر عن أمن المنطقة الأوروبية الأطلسية، فدور حلف شمال الأطلسي ليس أن يضمن الدفاع عن أعضائه فقط بل يساهم في السلام والإستقرار في هذه المنطقة"[2].

---

1 – زهير بوعمامة ، أمن القارة الأوروبية في السياسية الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، الطبعة الأولى ، الجزائر : دار الوسام العربي للنشر والتوزيع ، 2011 ، ص 281

2 –otan.communique de presse, NAC –S(99) b5 , 24 avril 1999 paragraphe06.

لقد جسدت هذه المفاهيم الإستراتيجية تجسيدا فعليا التغيرات التي طرأت على منظمة حلف شمال الأطلسي الهياكل ، الأدوار والقضايا ، فقد أكدت المنظمة في مختلف المفاهيم الإستراتيجية على التهديدات الجديدة ، وعلى السياسيات الجديدة للتعامل معها على غرار سياسية الأبواب المفتوحة ، وفتح باب العضوية لدول جديدة وإقامة علاقات الشراكة ، تجسيد الإستراتيجية الدفاع الجماعي وإدارة الأزمات.

كما ركزت المنظمة على فكرة الشراكة من أجل السلام ، ما ظهر بشكل جلي في المفهوم الإستراتيجي لعام 1994 ، لكن لم تحدد المنظمة آليات الشراكة ، وطرق إقامتها وتشكيلها ، فهذه الإستراتيجية وعلى رأسها المفهومين الإستراتيجيين لعام 1991 و 1999 ،

وقد رسمت ملامح جديدة للمنظمة ، حيث يعد المفهوم الأول بمثابة نقلة نوعية في التحول الهوياتي والهيكلي والأدائي والوظيفي للمنظمة ، في حين أعتبر المفهوم الثاني نقلة نوعية من حيث الجانب العملياتي التطبيقي ، عبر التدخل في كوسوفو تنفيذا لمقاربة إدارة الأزمة[1].

1 – كنزة فني ، منظمة حلف شمال الأطلسي ، ودورها في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة ،مرجع سابق ، ص ص 124– 125.

المبحث الثالث: تأثير أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 على التوجه الإستراتيجي حلف شمال الأطلسي

إعتبر المفهوم الإستراتيجي الذي تم اعتماده في مؤتمر قمة واشنطن في عام 1999 التهديدات المستقبلية أنها " متعددة الإتجاهات وغالبا ما يصعب التنبؤ بها "وأولى هذا المفهوم الإستراتيجي اهتماما خاصا بالخطر الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل والوسائل المستخدمة لتسليمها ، كما أوضح المفهوم ان المصالح الأمنية للتحالف يمكن أن تتأثر بمخاطر أخرى ذات طبيعة أوسع نطاقا ، مثل الأعمال الإرهابية وعمليات التخريب والجريمة المنظمة، فضلا عن تعطيل عمليات تدفق الموارد الحيوية وعلى صعيد مماثل أكدت التطورات التي تبلورت على الساحة العالمية بسرعة ووضوح أن دول التحالف كانت صائبة في توقعاتها ففي 11 أيلول/سبتمبر 2001 استخدمت مجموعة من الإرهابيين أسلحة دمار شامل ضد أهداف أمريكية[1].

ولقد اعتبرت أحداث 11 سبتمبر حدثا مفصليا في تاريخ حلف شمال الأطلسي أسهمت في دفعه نحو إعادة النظر في عقيدته الأمنية والعسكرية ، وكذا المفاهيم الإستراتيجية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية ، وعلى رأسها الإرهاب وجعلت منها سببا وجيها لإستمرار عمل الحلف وعليه فإن الأمر يستلزم مهام جديدة للتعاطي مع هذه التهديدات في ظل بيئة ما بعد 11 سبتمبر ، إلي جانب منع انتشار وتطوير أسلحة الدمار الشامل الذي تراقبه الإدارة الأمريكية بحذر شديد لأنه يمثل تهديدا لمصالحها الحيوية وأمنها القومي.

وكان التركيز في هذه الفترة على مقاربة مواجهة الإرهاب خارج الحدود الجغرافية حيث عقدت شركات وتحالفات مع الدول غير عضوة بالحلف التي من شانها المساهمة في القضاء على الإلهاب عبر مجموعة مشاريع مثل الحوار المتوسطي بالإضافة إلي توطيد العلاقة الروسية الأطليسة [2].

---

1 – مع من اجل الأمن ، مدخل لفهم منظمة حلف شمال الأطلسي ، منظمة حلف شمال الأطلسي، قسم الدبلوماسية العامة ، بروكسل بلجيكا، ص 10.

De www.nato.int.

2 – عمارة نبيهة ، حلف الناتو وإشكالية السلم والامن الدوليين 1991–2003، مذكرة ماستر ، الجزائر: جامعة بسكرة : جامعةبسكرة: محمد خيضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2019–2020، ص 76.

لقد جاءت أحداث الحادي عشر سبتمبر لتؤكد من صدقية الطرح الأمريكي القائل بأن التهديد قادم من وراء حدود الدول الأروبية ، كما ذهب إلي ذلك كل من رونالد أسموس Ronald Asmus وكنيث بولاك Kenneth Pollack :

"....التهديدات الإرهابية ، الدول المارقة ، وجود أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ، هددت مواطنينا ، دولنا ، ومصالحنا الحيوية".

وتم الإعلان عن مرحلة جديدة تمر بها المنظمة جاءت كنتيجة لأعقاب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أفغنستان ، حيث واجهت منظمة حلف شمال الأطلسي سلسلة من الإصلاحات ، من أجل اكتساب القدرة اللازمة على مواجهة مختلف الأوضاع والأزمات ،ويجسد الهوة ما بين القدرات الأمريكية ،والقدرات الأوروبية في المنظمة ، وفقد كشفت أحداث الحادي عشر من سبتمر عن ضرورة إصلاح وتقوية القوة العسكرية الأوروبية.

وموازاة مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، استقبلت المنظمة عضوية دول كما أسست لشراكات جديدة ، عززت العلاقات مع روسيا في العام 2002 لتسهل التعامل بين الدول الأعضاء في المنظمة وروسيا ، خاصة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية وجاءت بعد هذه الإصلاحات مجموعة من القمم التي توجت بصياغة عدد من المفاهيم الإستراتيجية[1].

وبعد أحداث الحادي عشر سبتمبر طرحت التساؤولات أدوار المنظمة في ظل استمرارية الولايات المتحدة في محاولة تحديد مهام جديدة لمنظمة حل شمال الأطلسي.

المطلب الأول : الأدوار الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتي كان لها وقع كبير على الساحة العالمية عموما ومنظمة حلف شمال الأطلسي خصوصا من خلال إفراز تغيرات أبرزها السياسية منها : إعلان الحرب الدولية على الإرهاب وفق أطروحة الإسلام هو العدو ، والأمنية والعسكرية منها : تبني الحروب الوقائية والإستبقائية ، ومن هنا إنتقلت منظمة حلف شمال الأطلسي من مفهوم الردع والإحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي الذي تميز بتوضيح مهام التدخل الأطلسي في الأزمات فشملت عمليات حفظ السلام والتدخل الإنساني وتطوير علاقات التعاون

1 – كنزة فني ، منظمة حلف شمال الأطلسي ، ودورها في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة ،مرجع سابق ، ص 137.

والشراكة مع شركائه الوظيفيون مما يضمن الأمن والمشاركة الفعالة للحلف وفق مقاربة تجمع بين التجديد وإعادة التأكيد على المأثور ونحو تحقيق شبكة أمن عالمية [1].

ومع نهاية الحرب الباردة وأمام بيئة أمنية دولية جديدة شرع حلف شمال الأطلسي في عملية إصلاح واسعة تمكنه من مواجهة الوضع الجيواستراتيجي الجديد ، بتعديل طبيعة أهدافه الإستراتيجة بما يتلائم والمصادر الجديدة للتهديد ، وإعادة تجديد مهامه بشكل يستجيب لمقتضيات المرحلة الجديدة ، حيث استمر الحلف في الأداء دوره الدفاعي وفق لمبدأ الدفاع الجماعي الذي كرسه " الواحد للكل والكل للواحد" الذي تحول إلى فكرة حماية المصالح الأمنية للدول الأعضاء في الحلف بالتصدي إلى المخاطر التي تهددها من داخل أراضي الحلف أو من خارجها.

ولقد أدت التغيرات الطارئة على المستوى النظام الدولي لاسيما تلك التي رافقت إنتهاء الحرب الباردة إلى إحداث فراغ وظيفي للحلف ، حيث إنبثقت عن إنهيار الإتحاد السوفياتي زوال الخطر الشيوعي ومنه زوال السبب الرئيسي وراء إنشاء الحلف ، ومن هنا كان لابد من إيجاد مبررات لإستمرار الحلف وذلك من خلال إسناده أدوار جديدة تتماشى والتغيرات الطارئة على الساحة الدولية عموما وعلى المستوى الأمني خصوصا[2].

أولا : الوظيفة العسكرية ومتطلبات فرض السلام

ومع أن الوظيفة العسكرية تعتبر تقليدية بالنسبة للحلف وفقا للمادة 3 والمادة 5 من المعاهدة المنشاة فقد أصبحت تهتم بإعداد الدول المنظمة لبرنامج الشراكة من أجل السلام للقيام بمهمات حفظ السلام في أوروبا ومنطقة الأطلسي وتكريس هينة الدولة الغربية على مختلف مناطق العالم ، وبالتالي لم تعد دفاعية بقدر ما أصبحت تسعى لإحتواء الأزمات ومجابهة المخاطر التي تهدد الأمن الأوروبي الأطلسي داخل أوروبا وخارجها وكذلك تتمثل الوظيفية العسكرية الجديدة للحلف في تهيئة وإعداد الدول المنظمة إلى "برنامج الشراكة من أجل السلام" للقيام بعمليات حفظ السلام في أوروبا ومنطقة الأطلسي وتكريس هيمنة الغرب على مناطق

1 – نزارر حيالي ، دور حلف شمال الأطلسي بعد إنتهاء الحرب الباردة ، الإمارات العربية المتحدة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2003، ص 85.

2 – وفاء بوراس ، استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث "ل م د" في العلوم السياسية تخصص الأمن و التعاون في العلاقات الدولية والدراسات المتوسطية ، الجزائر ، جامعة باتنة 1 ، 2020– 2021 ، ص75.

العالم المختلفة ، تفرض هذه الوظيفة على الناتو العمل على تغيير هيكل وأنماط إستخدام القوة العسكرية لهذه الدول سواء من حيث الحجم أو النوع أو التفكير الإستراتيجي ، بحيث تكون مستوعبة للتغيرات التي طرأت على الإستراتيجية العسكرية والتي لم تعد إستراتيجية دفاعية بقدرها أصبحت ردعا منعا للأزمات والمخاطر التي تهدد الامن الأوروبي – الأطلسي داخل أوروبا واستخدام القوة بشكل هجومي ضد التحديات التي تواجه الهيمنة الغربية في مناطق قوسي الأزمات وتتمثل في القوس الشرقية التي تشمل روسيا وإيران ، أفغنستان ، باكستان والقوس الجنوبية تشمل شمال إفريقيا والشرق الأوسط ، فالوظيفية العسكرية الجديدة للحلف تقوم أساسا على تكريس الهيمنة الغربية بصفة عامة والهيمنة الأمريكية بصفة خاصة عن نطاق الحلف كإتحاد غرب أوربا ، ومنطقة الامن والتعاون في أوروبا ، ومنظمة الامن والتعاون في أوروبا ، والتعاون ايضا مع المنظمة الأمم المتحدة[1].

ثانيا : الوظيفة السياسية من خلال تعزيز الأمن والإستقرار الأور –أطلسي

تتمثل الوظيفة السياسية للحلف في دعم وترسيخ عمليات التحول السياسي الديمقراطي لدول وسط وشرق أوروبا وجمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق ، مثلما كان الحلف قد فعل ذلك سابقا إزاء ألمانيا وإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكي يقوم الحلف بهذه الوظيفية فقد اشترطت إتفاقيات برنامج الشراكة من أجل السلام ان تقوم هذه الدول بحل مشكلاتها العرقية والدينية والإجتماعية بالطرق السلمية من خلال الإتفاقيات الحرة ، ومنح شعوبها حق تقرير امصير ، وان يكون للحلف إشراف على هذه التحولات .

وفي المقابل فإنه ينبغي على أعضاء الناتو الأصليين فتح مؤسساتهم السياسية كالإتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا أمام هذه [2] الدول للإستفادة من خبراتها الطويلة في عمليات التحول الديمقراطي ، كما اشترطت تلك الإتفاقيات أن تقوم الدول المشاركة بإدخال المفاهيم والقيم الديمقراطية في مؤسساتها العسكرية ، ووضع القيادات الرئيسية لقواتها تحت إدارة مدنية سياسية ، بغية التقليل من إحتمالات قيام الإنقلابات العسكرية والأساليب غير الديمقراطية للوصول إلي السلطة فيها ومن الوظائف السياسية التي وضعها

1 – أبو الخير السيد مصطفى أحمد ، النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي العام ، الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010 ، ص 251.

2 – نزار حيالي ، دور حلف شمال الأطلسي بعد إنتهاء الحرب الباردة ، مرجع سابق، ص 92.

إتفاقيات الشراكة للحلف مسألة السيطرة على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية الموجودة لدى بعض الدول المشاركة ، فقد تعهدت هذه الدول أن يكون للناتو حق الإشراف على العمليات نزع هذه الأسلحة ، وعدم بيعها او نقل تقنياتها إلى الدول الأخرى.

ثم هناك وظيفة مساهمة الحلف والدول الموقعة على إتفاقيات الشراكة في فعاليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتي عرفت بإسم "الدبلوماسية الوقائية" ، والتي تعني تجميع المعلومات السياسية والإخبارية حول بؤر الأزمات الموجودة في أوروبا والعالم بها يتيح للحلف والمنظمة الدولية التدخل فيها وإحتواءها سياسيا ودبلوماسيا قبل أن تتحول إلي نزاعات مسلحة وحروب ، وقد جاء في تبرير مشاركة الناتو في هذه العماليات أنها من إختصاص المنظمة حصرا ، ولكن بما أن الحلف قد تبنى هذه الفعاليات في أوروبا ومنطقة الأطلسي ضمن برنامج الشراكة من أجل السلام وأن المنظمة الدولية غير قادرة بمفردها على جل جميع المنازعات والأزمات ، فإن التعاون بين المنظمة والحلف سوف يجنب العالم كثيرا من الأخطار وسوف تزداد أهميته في المستقبل[1].

ثالثا : الوظيفة الإقتصادية عبر التنسيق بين السياسيات الإقتصادية للدول الأعضاء

لقد أصبحت الحروب الإقتصادية بعد الحرب البادرة من المحاور الأساسية في العلاقات الدولية تتمحور اهدافها أساسا حول عنصر الإقتصاد بإعتباره القوة المحركة للتفاعلات الدولية ، و بالتالي فالصراع الجديد صراع من أجل الهيمنة الإقتصادية ، إذ ان الوظيفة الاقتصادية للحلف الأطلسي تتمثل في دور التنسيق بين السياسات الاقتصادية للأعضاء الأصليين في الحلف و التخفيف من حدة المنافسة بينهم ، حتى لا يكون ذلك بسبب في تراجع الإستراتيجة الدفاعية ومن أجل تحقيق السيطرة و الهيمنة الغربية الرأسمالية على باقي دول العالم ، وكذلك لأجل التقليل من احتمالات الحروب الاقتصادية و ازالة جميع الحواجز العواق التي تقف عجز عشر أمام الدور المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات في شتى أنحاء العالم .

لقد أدت التغيرات الطارئة على مستوى النظام الدولي لاسيما تلك التي رافقت انتهاء الحرب البادرة الى احداث فراغ وظيفي للحلف ، حيث ابثق عن انهار الاتحاد السوفياتي زوال

1 – نزار حيالي ، دور حلف شمال الأطلسي بعد إنتهاء الحرب الباردة ، مرجع سابق، ص 93.

الخطر الشيوعي و منه زوال السبب الرئيسي وراء انشاء الحلف من هنا كان لابد من ايجاد [1] مبررات الاستمرار الحلف و ذلك من خلال اسناده ادوار جديدة تتماشى و التغيرات الطارئة على الساحة الدولية عموما و على المستوى الأمني خصوصا ، و تتمثل أهم أودوار حلف الناتو في فترة ما بعد الحرب الباردة .

الفرع الأول:الترويج للقيم الليبرالية الغربية (الديمقراطية ، حقوق الإنسان و حكم القانون)

بعد نهاية الحرب الباردة أثار التزام الحلف بترقية القيم الديمقراطية الغربية في أوروبا الوسطى والشرقية العديد من النقاشات بين دارسي العلاقات الدولية ، و من هنا أصبح الترويج للقيم الغربية يشغل حيزا كبيرا من الأدوار الجديدة للحلف الأطلسي ، ففي الأشهر الأولى من عام 2004 عرضت الولايات المتحدة أفكار خاصة بالحلف من أجل " مبادرة الشرق الأوسط" تهدف إلى تشجيع الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي في مبادرة سياسية أكثر منها عسكرية ، جاءت لمعالجة الانقسامات التي ولدتها حرب العراق ومنع التهديد الذي قد تولده الاستراتيجيات الأوروبية و الأمريكية في المنطقة عبر منظمة حلف شمال الأطلسي ، تضمنت هذه المبادرة خطة ثلاثية الأبعاد تتمثل في التشجيع على حكم جديد ، تعليم أحسن ونمو إقتصادي أكبر ، بما يتماشى ومشروع الاتحاد الأوروبي المعروف بـ: " مسار برشلونة " ، والمعنى بالإرتباط مع الدول البحر الأبيض المتوسط بشبكة من الترتيبات الاستراتيجية و السياسية و تحقيق تحسن على صعيدي حقوق الانسان و المسائل ذات البعد الاقتصادي .

الفرع الثاني : مكافحة الارهاب

لقد أشار بيان واشنطن عام 1999 إلى أن أمن الحلفاء يتعرض لمخاطر مباشرة تأتي من اتجاهات عديدة، تتمثل في تفجر أزمات إقليمية في المناطق المحيط بالأطلسي ، تنجم عن الارهاب، تخريب، النزاعات العرقية ، انتشار اسلحة الدمار الشامل وغيرها ...، حيث تنبع هذه المخاطر من منطقة الشرق الأوسط التي أضحت تحتل موقعا مهما في العقيدة العسكرية للحلف ، وهذا ما جعل التدخل في المنطقة من أولويات الحلف تحت اعتبارات المحافظة على القيم الديمقراطية الغربية ومكافحة الارهاب ، و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، عقدت قمة

1-.وفاء بوراس ، استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط ، مرجع السابق ، ص 77.

براغ حيث شهدت [1] في استراتيجية الحلف حيث يكون قادرا على الرد على التهديدات الجديدة التي ظهرت ، وعلى رأسها الارهاب الدولي وذلك من خلال توجيه مهام المنظمة العسكرية للحلف، إلى جانب إنشاء قوة عسكرية خاصة تسمى " قوة حلف الناتو للرد السريع " قادرة على الانتشار في كافة أرجاء العالم وليس فقط داخل أوروبا ، كما أقرت القمة الانتقال من مفهوم الردع والاحتواء الى مفهوم العمل الوقائي باعتباره مركزيا في المنظومة الفكرية الاستراتيجية للولايات المتحدة وذلك في حالات ابرزها اقتراب دولة محددة من الحصول على الاسلحة الدمار الشامل أو تصدرها أو اقتراب متشددين أصوليين من الاستلاء على السلاح النووي ، او اقتراب دول وجماعات ارهابية من تنفيذ هجمات ضد أهداف أمريكية.

الفرع الثالث : حفظ الأمن والسلم الدوليين

منذ فشلها في قيادة بعض عمليات حفظ السلام في الصومال ، روندا والبوسنة فقد هيئة الأمم المتحدة في نظر العديد من الدول مقام المنظمة الدولية الوحيدة القادرة على حفظ وفرض السلام الدولي ، في المقابل سلطت الأضواء تدريجيا على دور حلف الأطلسي كآلية للحوار قادرة على جمع الأطراف المتنازعة حول مائدة المفاوضات في أزمة كوسوفو سنة 1998 ، حيث برز الحلف على أنه منظمة الأوروبية الوحيدة القادرة على قيادة هذا نوع من العمليات بالنظر لكونه المنظمة الوحيدة التي تسعى من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل ، من هنا شكلت منظمة حلف شمال الأطلسي بديلا لهيئة الأمم المتحدة باعتبارها مؤسسة الشرعية الدولية وذلك من خلال التركيز على تحقيق كل من الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة من جهة والأمن الدولي الذي أرست قواعده قمة مجلس الأمن الدولي للخمسة الكبار عام 1992 ، محددة إياها في أربع مبادئ أساسية للنظام الدولي الجديد و هي :

1- مراعاة عمليات التغيير في هيكليات الدول بعد سقوط معظم الأنظمة الشيوعية في العالم .

2- الإلتزام بمبدأ الأمن الجماعي .

1- وفاء بوراس ، استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط ، مرجع السابق ، ص 78.

3- حفظ السلم الدولي أي مضاعفة المسؤوليات الدولية الملقاة على عاتق المنظمة الدولية في عمليات حفظ السلام ، أو في تجنيد حملات عسكرية لتنفيذ الفصل السابع من [1] ميثاق الأمم المتحدة ضد أي دولة مخالفة لمبادئ القانون الدولي ومهددة للأمن والسلم الدوليين .

4- نزع أسلحة الدمار الشامل ضبط السلاح المنتشر في العالم و الذي من شأنه أ، يهدد السلم الدولي برمته ، وبصفة عامة فقد تجلت أدوار الحلف بعد الحرب الباردة في البرامج التالية :

- برنامج الشراكة من أجل السلام لدعم الأمن والاستقرار في وسط شرق أوروبا .
- برنامج التعاون و الحوار لواجهة المخاطر المحتملة من الجنوب وشرق والمتوسط .
- الإضطلاع بمهمة منع وإدارة الأزمات داخل أوروبا وخارجها ،عبر تمكين الحلف من العمل خارج المنطقة إذا اقتضت الضرورة والمصلحة ذلك .

وفي هذا الصدد تدخل الحلف الأطلسي في كوسوفو سنة 1999 ، ثم في أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، في حين شارك في عمليات تدريب في العراق منذ سنة 2004 و تدخل في ليبيا سنة 2011 [2].

المطلب الثاني :المفاهيم الاستراتيجية لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

في اطار البحث عن استراتيجية جديدة للحلف تتكيف مع المستجدات الدولية الجديدة، اعتمدت منظمة حلف الشمال الأطلسي العديد من المفاهيم الاستراتيجية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، من خلال عقد العديد من قمم أهمها : قمة براغ في سنة 2002 تبنى فيها الحلف تعزيز الحوار الأطلسي –المتوسطي ، قمة اسطنبول 2004 ركز فيها الحلف استراتيجية الأمن عبر الشراكة ، قمة ريغا 2006، قمة بوخارست 2008، قمة ستراسبورغ 2009، وصولا إلى قمة لشبونة 2010 و التي تمخض عنها المفهوم الاستراتيجي الجديد .

الفرع الأول : المفهوم الاستراتيجي لعام 2002 : قمة براغ .

في 21 نوفمبر 2002 اجتمع قادة رؤساء حكومة دول الحلف بمدينة براغ جمهورية التشيك ، حيث يتمحور جدول أعمال القمة حول إعادة تحديد الوظيفة السياسية لهذه المنظمة العسكرية و إعادة إنتشارها قواتها و النظر في مستقبله ، رغم أن هذه القمة كانت موعدا عاديا

1- وفاء بوراس ، استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط ، مرجع السابق ، ص 79.

2- وفاء بوراس ، استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط ، مرجع السابق ، ص 80.

في عمل الحلف إلا أنها من شكلت أهمية خاصة في وقت بدأت فيه أصابع الإتهام توجه إلى حلف الذي فقد مبرر وجوده و هو زوال الخطر الشيوعي ، و في ظل ظروف عالمية تشهد مرحلة ضعف للحلف و عدم قدرته الواضحة في التكييف مع النوع الجديد للحروب و المواجهات بعد 11 سبتمبر 2001 ، كما وصف البعض هذه القمة بأنها التوجه الحاسم في تاريخ الحلف في حين وصفها البعض الآخر بأنها فرصة أمام الحلف لتصحيح موافقة و تدعيم شرعية وجوده .

وقد طرحت قمة براغ نوايا التحول و التغير ، تمحورت في :

أ- توسيع الحلف من خلال إعداد برامج النشاط من أجل العضوية Action Plan MEMBERSHIP تم من خلالها دعوة رسميا كل من : بلغاريا ، ليتوانيا ، رومانيا ، سلوفينيا ، سلوفاكيا للإنظمام للحلف ، وهنا نرى أن حلف واصل خططه في اطار توسيعه نحو أوروبا الشرقية خاصة بعد ما شهدته المنطقة من أزمات (عرقية، تطرفية) تسمع بتطور الارهاب وبالتالي يجب استيعاب الخطر قبل تفشيه .

*التذكير بما حدث في 11 سبتمبر 2001 والتأكيد على تفعيل المادة 05 من الوثيقة التأسيسية للحلف (الأمن الجماعي).

ب- تطوير قدرات دفاع جديدة من خلال إقرار خطة لتوسيع مبادرة القدرات الدفاعية عبر تعزيز قدرات ثماني فئات محددة والبدء بتحويل قيادة الحلف لكي تتمكن من تنفيذ عملية تعزيز القدرات، وانشاء قوة للرد والتدخل السريع (NATORE ACTION FORCE NRF)، وهي قوات يبلغ عددها 25 ألف جندي تؤمن قدرات مختلفة للأداء السريع ، يراد منها التعامل مع جميع المهمات سواء كانت حربا شاملة تقليدية أو عمليات ذات طابع انساني دون تحديد جغرافي لمسارح عملياتها التي يجب ان تكون سريعة و محدودة .

ج- اطلاق مخططات عمل فردية (IPAP) من أجل الشركاء المنفتحين على دول الحلف والتي تشاركها الإرادة السياسية والقدرة على تعميق العلاقات معها ، إلى جانب تبني مخطط عمل ناتو-أوكرانيا والعمل أيضا في اطار مجموعة مقاييس بهدف مكافحة الإرهاب أما بالنسبة للحوار الأطلسي المتوسطي فنجده قد عرق نقل نوعيه مع قمة " براغ" بعد ان قرر الحلفاء تدعيم الأبعاد السياسية والعلمية للحوار وتقوية التعاون العملي، خاصة في المجالات ذات الاهتمام المشترك (مكافحة الارهاب) أين تم تبني وثيقة بعنوان " تعزيز الحوار المتوسطي مع

وضع بيان بمجالات التعاون الممكنة " [1]و تندرج هذه الوثيقة ضمن سياق ما بعد الحرب بإشتراك الدول المتوسطية في خطة التزويد بالمعلومات لتسهيل مراقبة الحدود، وتحليل صورالأقمار الصناعية.

كم أكدت هذه القمة على تدعيم الحوار عبر استغلال أوسع للإمكانيات التي يوفرها الحوار المتعددة الأطراف ، وتعزيز التكامل بين المبادرات الدولية الأخرى مثل الحوار الأمني الأورو–متوسطي ، الحوار المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ، وقد حددت الثيقة مجالات التعاون لتدعيم الحوار وتمثلت فيما يلي :

مشاركة مسؤولين سامين من البلدان الشراكة من أجل السلام، التدريب العسكري ، نشاطات تدريبية مرتبطة (بالأمن البحري ، إنقاذ إنساني ، عمليات دعم السلام ...إلخ) ، وذلك لتحسين التحرك العملياتي المتبادل وادماج قوات الدول المتوسطية التي تريد المساهمة في عمليات خارج نطاق الصلاحية الجغرافية للمادة " 05" من الميثاق التخطيط لعمليات اغاثة مدنية في حالات الطورئ، النشاطات العلمية ، مضاعفة جهود الحلف اتجاه المجتمع المدني في البلدان المتوسطية المعنية بالحوار ، كل هذه النقاط ستساهم في تطوير الحوار وتدعيم الثقة المتبادلة وجعل المتوسطة فضاء للتعاون والتشاور ، خاصة في مجال الامن والدفاع ، المعلومات والخطط المدنية ، و كذا التعليم . [2]

الفرع الثاني : المفهوم الاستراتيجي لعام 2004 ، قمة اسطنبول

عقدت في جوان 2004 ، ركزت على ثلاث قضايا أساسية، تمثلت في عمليات التوسيع ، تحسين القدرات ، و تعزيز التعاون ، وتم تجيسد هذه القضايا كقرارات من خلال :

أ– تقديم المساعدات لأفغانستان وذلك بتعزيز وتوسيع تواجد قوات المنظمة بطابع مدني في أفغانستان من خلال العديد من فرق العمل ، على غرار فريق إعادة البناء reconstru ction tean.

ب– التواجد في العراق حيث قرر قادة المنظمة بإنشاء الحكومة المؤقتة العراقية ، وتدريب القوات الأمنية ، كما دعا مجلس شمال الأطلسي لإعادة تشييد البنى التحتية .

1– العلمي حفيظة ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد الأحداث 11 سبتمبر 2001 ، رسالة ماستر في العلوم السياسية تخصص ، دراسات دولية ، الجزائر ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014–2015 ، ص 76.

2– العلمي حفيظة ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد الأحداث 11 سبتمبر 2001 ، مرجع سابق ، ص 77.

ج- التحضير لإعادة التواجد و التدخل بيوغوسلافيا سابقا فمنذ تدخل المنظمة في البوسنة والهرسك ، قررت في عام 2004، إرساء أجهزة عسكرية تناط بها مهام متعددة على غرار الأنشطة المضادة للإرهاب ، وإصلاح الدفاع ، ومتابعة مشتبهي الحرب .

د- تكييف القدرات لتصبح أكثر عملية ، فقد عملت المنظمة على اتخاذ التدابير اللازمة ، التي تمكنها من خوض عمليات إدارة الأزمات أينما كان ومتى كان ذلك لازما [1].

هـ- محاربة الإرهاب فلقد عززت المنظمة قدراتها خاصة الاستخبارية ، و طورت من آليات مواجهة الإرهاب ، كونه أهم التهديدات الجديدة الماثلة أمامها .

و- تعميق علاقات الشراكة من خلال فتح المجال للشركاء من أجل المشاركة في عمليات التي تقوم بها المنظمة .

ر- تعزيز العلاقات مع دول أوروبا الشرقية من الجهة الجنوبية ، فقمة اسطنبول اعتبرت الأولى من نوعها من حيث إعلان قادة المنظمة لسياسة الأبواب المفتوحة .

ز- تطوير الحوار المتوسطي حيث دعا قادة المنظمة الدول المشاركة في الحوار المتوسطي إلى تأسيس شراكة موسعة و طموحة .

ي- الإعلان عن مبادرة اسطنبول للتعاون تصل حدود هذه المبادرة إلى دول الشرق الأوسط، والتي تهدف من خلالها المنظمة لتعزيز التعاون العملي مع دول الخليج ومجلس التعاون الخليجي كما شارك في قمة الدول التي انضمت للمنظمة على غرار بلغاريا ، ليتوانيا ، وليتونيا ،وتم فتح المجال لدول أخرى من أجل المشاركة في أعمال القمة ، كألية معززة لإستكمال مسار الاصلاحات ، ومن خلالها تم الإعلان عن مبادرة اسطنبول، من أجل إرسال التعاون العملي في مجال الدفاع والامن مع دول الشرق الأوسط ، بدءا من الدول الأعضاء في مجلس الخليج ، اعتبرت مجمل الإجراءات والمبادرات التي اتخذت من خلال هذه القمة مبادرات طموحة للدول الأعضاء، وللتعامل مع التحديات الأمنية للقرن الحادي والعشرين ، حيث وفرت أرضية للتعاون عبر الأطلسي . [2]

1- كنزة فني ، منظمة حلف شمال الأطلسي و دورها في ادارة التهديدات الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة ، مرجع سابق ، ص 143.

2- كنزة فني ، منظمة حلف شمال الأطلسي و دورها في ادارة التهديدات الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة ، مرجع سابق ، ص 143.

أهم ما يلاحظ على هذه القمة هو التركيز على سياسة الشراكة ، وتعزيز العلاقات مع الدول فيما وراء حدود منظمة حلف شمال الأطلسي والتوجه نحو الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، وهذا من أجل تقوية قدرات المنظمة في مواجهة التهديدات الجديدة ، ، كون هذه الدول مناطق ذات تجارب رائدة في التعامل مع مثيلات هذه التهديدات ومصادر لإنتشار بحسب تقارير ودراسات المنظمة [1].

الفرع الثالث : مفهوم الاستراتيجي لعام 2006: قمة ريغا:

اعتبرت قمة ريغا التي عقدت في نوفمبر 2006 القمة التي اجتمع فيها زعماء كل دول منظمة حلف شمال الأطلسي لرسم مسار لتكيف الحلف سياسيا و عسكريا مع الواقع الجديد بعد أحداق 11 سبتمبر 2001، وقد سميت هذه القمة بالقمة الانطوائية INTROVVERTED SUMMIT، لأنها كانت عبارة عن عملية تقييمية للتحولات السياسية والعسكرية للمنظمة ، مع التركيز على مهامها في افغانستان ، وبالتالي فقد كان التركيز في هذه القمة منصبا على عملية بناء القدرات و تقييم الأداء .

وقد عرفت هذه القمة مجالات وقضايا اساسية منها العسكرية ومنها السياسية :

أ- يتم إطلاق مجموعة من المبادرات الصغيرة لكنها ذات أهمية تمثلت اساسا في تسطير برامج جديدة لقوات الدفاع والتدريب وبناء القدرات ، كذلك التعامل والتنسيق مع المنظمات الأخرى حيث أن نجاح هذه المبادرات مرتبط بالاتفاق بين الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي على المواجهة المشتركة لأي تهديد يتعرضهم .

ب- تم التركيز في قمة رغيا على التحالف السياسي المستمر ، وكذلك تعزيز عدد من المبادرات والقدرات لقوات البعثات في المستقبل .

ج- تم الاتفاق كذلك في القمة على تأييد التوجه السياسي المستمر وكذا التزام الحلف بتوسيع المنظمة ووضع أهداف ومعايير عالمية لمنظمة حلف شمال الأطلسي من خلال سياسة الأبواب المفتوحة .

د- ارتباط الحلف ببناء و تعزيز شراكات عالمية من خلال تسيطر برنامج خاصة لذلك والتأكيد فيه على أهمية فهم الأهداف الأساسية لهذه الشراكة.

1- كنزة فني ، منظمة حلف شمال الأطلسي و دورها في ادارة التهديدات الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة ، مرجع سابق ، ص 145.

الفرع الرابع : المفهوم الاستراتيجي لعام 2008 ضمن اهتمامات قمة بوخارست:

عقدت منظمة حلف شمال الأطلسي قمة بوخارست في افريل 2008 برومانيا ، حيث كانت ورقة للرؤية حول أفغانستان لمعالجة عدة قضايا بالاضافة إلى مناقشة المنظمةأهم التحديات التي عرقلت أدائها لأدوار وكذا طرح قضية العضوية ،[1]، أين وافق الحلفاء على انظمام كل من ألبانيا وكرواتيا لهما في حين قوبلت مقدونيا بالرفض بسبب الفيتو اليوناني ، كما أن الإندماج إلى مخطط النشاط (MAP) ينظر إلى تأجيل إنضمام أوكرانيا وجورجيا لوقت لاحق بسبب المعارضة تحت ضغط روسيا وخاصة فرنسا وألمانيا [2].

ويعتبر التدخل في أفغانستان من أهم القضايا التي طرحت في قمة ، فجهود منظمة حلف شمال الأطلسي لتحقيق الإستقرار في افغانستان تثبت أنها اختبار من قدرات الحلفاء والإرادة السياسية وذلك لتحقيق الإستقرار وبناء الدولة عن طريق بناء الدولة عن طريق بناء مدارس و طرق و مستشفيات و ذلك لتحسين الحكم .

كما تم اتخاذ مبادرات لتحسين وتوطيد العلاقات مع دول الجيران خاصة باكستان وذلك لمواجهة التهديدات القادمة من لهذه الدولة .

وكان الموضوع الثاني في القمة هو مناقشة الوسائل التي قد تستخدمها منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدا الناشئة والتي غالبا لا تتطلب الوسائل العسكرية البحثة ومن هذه الوسائل نجد :

– الدفاع الصاروخي MISSEL DEFENSE: حيث شاركت منظمة حالف شمال الأطلسي في نقاش مستمر حول صواريخ الدفاع ، وإعتبرت وضع صواريخ في بولندا بمثابة تهديدا لها وليس للحد الخطر الإيراني ، وقد وقعت الولايات المحتدة وجمهورية التشيك في القمة إتفاقا على وضع موقع الرادار على الأراضي التشيكية ،كما كان الحلف يدرس العديد من الأنظمة الدفاع الصاروخي الباليستية لحماية المجال الحيوي للدول الأعضاء.

– **قضية كوسوفو:** تعد نفذت منظمة حلف الأطلسي حملة القصف ضد القوات الصربية في عام 1999 في محاولة لوقف التطهير العرقي الصربي للأغلبية الألبانية وفي فترة 2003–

1– وفاء بوراس ، استراتيجية منظمة لحلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية الاتماثلية في منظمة المتوسط، مرجع سابق ، ص ص 84–85.

2– العلمي حفيظة ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سمبتمبر 2001 ، مرجع سابق ، ص 83.

2007 وافق مبعثون الأمم المتحدة "مارتي أهتيساري" على تطبيق مشروع أهتيساري" في كوسوفو ولتنفيذ هذه الخطة أو المشروع أعلنت كوسوفو نفسها سيادة مستقلة في فيفري 2007 وسرعان ما لقيت تأييد الولايات المتحدة وأغلبية دول الإتحاد الأوروبي.

– الدفاع الأوروبي: لقد إعترف حلفاء منظمة حلف شمال الأطلسي على أن الإتحاد الأوروبي لديه أكبر قوة وقدرة لمواجهة التحديات التي تواجه المنظمة .فهذا الإعتراف قد يفتح لفرنسا طريق العودة إلي الهيكل العسكري المتكامل لمنظمة حلف شمال الأطلسي الذي غادرته في 1966 فإبتداءا من 2008 ترأست فرنسا إتحاد الأروبيب وقامت ببذل جهد لبناء مؤسسات الدفاع التابعة لإتحاد[1].

الفرع الخامس : المفهوم الإستراتيجي الجديد قمة لشبونة 2010

بعد سلسلة من اللقاءات مع النخبة من الأكاديميين والمسؤولين المدنين والعسكريين داخل الحلف تمت صياغة تقرير حمل عنوان " حلف شمال الأطلسي 2020" "ضمان الأمن والمشاركة الفعالة"، حيث أثارت كاتبة الدولة الخارجية الأمريكية سابقة"مادلين أولبريت" " **Madeleine Albright** "، ان هذا التقرير هو ثمرة برنامج عمل مكثف وشامل حول القضايا الرئيسة الراهنة والمستقبلية وتحاليل وتوصيات لمساعدة الأمين العام لحلف أندرس فوغ راسموسن **Anders Fogh Rasmussen** لصياغة المفهوم الإستراتيجي الجديد ، بحيث تكون هذا التقرير من مقدمة ، وجزاء أول شامل ملخص النتائج تحدث عن الأخطار الجديدة والتي تتطلب عزيمة مجددة ، كما سرد إرث النجاحات التي حققها الحلف خلال الحقبات الماضية مع الإشارة إلى الأساس الثابت له والنقطة الأخيرة كانت حول الإنتقال إلى الناتو 2020.

الرؤية والمهام ، الجزء الثاني كان تحت عنوان: تحليل إضافي وتوصيات أخرى شملت خمس فصول كل فصل تطرق إلى تحليل نقطة هامة وماهي التوصيات التي يجب على الحلف أن يتخذها والتي كانت كالتالي : الفصل الأول : البيئة الأمنية ، والفصل الثاني ، المهمات الرئيسية الفصل الثالث : الشركات، الفصل الرابع : القضايا السياسية والتنظيمية ، الفصل الخامس : قوات وقدرات الحلف وأخيرا الفصل السادس الذي تمثل في خاتمة التقرير.

1 – وفاء بوراس ، مرجع سابق، ص 86.

أ – ملخص النتائج: إن النتائج التي توصلت إليها هيئة الخبراء ووضعها في المفهوم الإستراتيجي الجديد تمثلت في :

1 – **أخطار جديدة تتطلب عزيمة مجددة** : يدخل الحلف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرون كمصدر رئيسيي للإستقرار في عالم متقلب يصعب التنبؤ بمستقبله ، ولو نظرنا إلى إنجازات الماضي لوجدنا أن الحلف لديه ما يكفي من الأسباب لكي يشعر بالثقة بنفسه ، فالمبادئ الديمقراطية التي ساهمت في ولادته لا تزال قائمة إلى اليوم ولايزال [1] دور الحلف في الحفاظ على وحدة حرية وأمن المنطقة الاورو أطلسية مستمرا ويواصل الحلف ايضا الاحتفاظ بموقعه البارز كأنجح حلف سياسي – عسكري في العالم بلامتنازع ،لكن نجاحات الماضي لا توفر إي ضمانه لمستقبل الحلف ففي الفترة الممتدة من الان الى غاية 2020 سواجه الحلف إمتحانا صعبا جراء الأخطار الجديدة والمتطلبات العديد للعمليات المعقد ناهيك عن التحدي المتمثل بتنظيم نفسه وتعزيز قدراته

ومن إبراز التطورات هجمات 11 سمتبر والهجمات للاحقة التي برهنت على وجود علاقة وثيقة بين الإرهاب والتكنولوجيا والتي تطلب رد حازما ادى الي نشر قوات أطلسية على مسافة إستراتجية من الحدود الجغرافية للحلف ، كما ابرز الحاجة الى تبادل المعلومات الاستخباراتية بصورة شبه فورية الى التخطيط الدقيق للعمليات عسكرية معقد الى جانب ظهور توترات في محيط اوروبا ، وهناك ايضا التدعيات الامنية الاعمال القرصنة والأخطار المتزايدة على إمدادات الطاقة وتداعيات التحول المناخي فضلا تخفيض معظم الدول الحلف ميزانيتها جراء الازمة الاقتصادية العالمية ومن هنا يتضح لنا انه أن الأوان لتطوير مقاربة جديد لمهمات هذه الحلف وعمليتها الاجرائية وخططه وعليه هذه المفهوم الجديد سيتيح فرضية جديد للتعرف بلحلف وحقيقته وابرز مساهميها في حفظ السالم والاستقرار العالميين.

– أن يعمل إعادة التعزيز الإرادة السياسة للحلف وان يؤكد وان يؤكد بشكل واضح ماينبغي على الحلف أن يقدمه لأعضائه والعكس صحيح

2– **ارث النجاحات الأطلسية** : في هذه النقطة أشار حلف إلى مجمل النجاحات التي حققها الحلف خلال مسيرته منذ نشائه عام 1949 وحتى بعد سقوط جدار برلين وحدد الحلف

1 – العلمي حفيظة ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، مرجع سابق، ص 84.

من خلال ضمان الدفاع عنه عند اي اعداء محتمل ومن خلال دعم المباتدى الديموقراطية ضد ايديولوجيا الحم الشولي البند الرابع الخامس من الميثاق التأسيسي وساهمت قوة.... الحلف في حفظ السلم في اروبا وقام الحلف بتويط دعائم اروبا بالحرة والموحدة وبالتعاون مع الاتحاد الاروربي وفي عمل عسكري له اوفق الحلف عمليات التطهير العرقي في البلقان .

وبعد الحرب الباردة أستطاع الحلف تأسيس شركات مع العديد من الاعداء السابيقين خاصة روسيا إلى جانب أعضاء الجدد يبتنون القيم الديمقراطية ويستطعون حفظ الأمن الجماعي للحلف وحملت بداية القرن الحادي والعشرين تحديات جديد ومختلفة بالنسبة للحف مثل الإرهاب ونتشار التقنيات الاسلاحة النووية وسواها من التقنيات العسكرية والمتقدمة والحرب الالكترونية التي تستهدف أنظمة الاتصالات حديثة وعمليات تخريب أنابيب النفط والغاز ومكانية تعطيل ممرات بحرية إلزامية للامدادات الحيوية وفي الغالب الفعال ضد هذه التهديدات في المنطقة تقع على مسافة إستراتجية مكن الحدود الجغرافية لحلف مثل مساعدة الحلف للحكومة الأفغانية وفي معركتها ضد التطرف المسلح ومكافحة القرصنة في الخليج عدن والمشاركة في ضمان امن الملاحة في البحر الأبيض المتوسط وتدريب وتجهيز القوات الأمنية في العرق إضافة الى المساهمة في بنائ مجتمعات في أكثر استقرار في البوسنة والهرسك وكوسوفو وتشيير هذه العمليات الاطلسية إلى التطوير مقاربة أكثر فعالية لشركات حلف الناتو وعقد مشاورات امنية اشمل وإصلاح هيكلته لكي يتعامل مع الواقع الجديد بفاعلية قصوى وأقل تكلفة .

3- **الأساس الثابت:** يتعين على المفهوم الاستراتيجي الجديد أن يتعرف بضرورة إدخال المزيد من التغيرات لكن مع الإبقاء على المبادئ الأساسية التي طالما حققت تماسكه أو اكتسابه مكانة مرموقة وهو ما يتطلب مقاربة مزدوجة تجمع بين التحديد وصفوة القديم ويتمثل الأساس الثابت لما أشار إليه تقرير هارمل لسنة 1967 بانه يستحيل التعامل مع المنطقة الناتو كقضاء معزول عن العالم إلى الجانب وصفه الحلف كحلقة يتكيف بضرورة مستمر مع الأوضاع المتغيرة وأكد أن هذه له وضيفتين الحفاظ على القوة والتضامن اللازمين لردع إي اعتداء محتمل والثانية إيجاد بيئة أكثر استقرار رد على المدى البعيد وبعد 43 عاما لايزال هذه الوصفي دقيقا فلحف الناتو احد الناصر

الدائمة التحول ضمن إطار الأمن العالمي الدائم التحول أيضا ولطالما تعلقت مهمته بالدفاع عن النفس ولو جزئيا بالأحداث التي تجري خارج حدوده لذا فإن الإنتشار الحالي لقوات الأطلسي في مناطق بعيدة عن حدوده الجغرافية لا يتعارض بتاتا مع الغرض الرئيسي لإنشائه ، ولاشك أن الإستراتيجيات الأطلسية التي إتخذت في عام 1999 راعت الإحتياجات الأمنية التي ظهرت خلال العقد الأول من حقبة ما بعد الحرب الباردة ، اشتملت على أفكار لاتزال مفيدة إلي غاية الآن والتي ينبغي التأكد عليها فالمفهوم الجديد لعام 2010 نذكر منها :

* الغرض الرئيسي لإنشاء الحلف هو حماية حرية وأمن جميع أعضائه بالوسائل السياسية والعسكرية.

* يجسد الحلف العلاقات الوطيدة عبر الأطلسيي كونه يربط بين امن أوروبا وأمن أمريكا الشمالية بصورة دائمة.

* يعتمد نجاح الحلف على التقاسم العادل للأدور والأخطار والمسؤوليات والمنافع بين جميع أعضائه .

* يستخدم الحلف جميع علاقاته مع جميع الدول والمنظمات الأخرى للمساعدة في منع وإدارة الأزمات .

* إن الإستقرار والشفافية وقابلية التنبؤ بالتصرفات المستقبلية وجهود الحد من التسلح ، وعمليات التحقق التي يمكن ان توفرها إتفاقيات الحد من التسلح وإنتشار أسلحة الدمار الشامل ، أدوات تدعيم الجهود السياسية والعسكرية لتحقيق الهدف الإستراتيجي للحلف.

* في سياق مساعي الحلف الأمنية المشروعة للأخرين وسيسعى لحل النزعات بالطرق السليمة عملا بميثاق الأمم المتحدة .

وعليه إلى جانب التأكيد على مجمل هذه الأفكار إلا أن حلف الناتو 2020 سيختلف تماما عن الناتو 1950 و1990 أو 2010 ، فكلما نضج اللف تعين عليه أن يحضر نفسه لمواجهة أخطار جديدة .

ب – الإنتقال إلي حلف الناتو 2020: يمكن رصد الأفكار التي ركز عليها المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 2010 نحو الإنتقال لناتو 2020 فيما يلي :

1 – إعادة التأكيد على الإلتزام الرئيسي للناتو 'الدفاع الجماعي": بحيث لا يتغير هذا الإلتزام الذي يجسده البند الخامس من الميثاق الأساسي له .

2 – توفير الحماية من التهديدات الغير نمطية إذ ظل الحلف متيقضا فإن إحتمالات تعرضه لأي هجوم عسكري مباشر عبر حدوده الجغرافية سيظل ضئيلا في المستقبل المنظور ، فالعديد من التهديدات قد تنشأ بعيدا عن حدود منطقة الحلف ، ولكنها قد تمس مصطلح الحلف مباشرة والتي قد يستلزم بعضها تفعيل البند الخامس ومن ما حدث مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد هجمات 11 سبتمبر ، الأمر الذي يتطلب من الحلف تعزيز قدراته على الإنتصار خارج حدوده الجغرافية .

3 – وضع ضوابط وعملية إتخاذ الحلف قرارات بتنفيذ مهامات خارج حدوده على الرغم من قدرات الحلف إلا أن لا يمكنه الرد على جميع المشكلات التي تؤثر في الأمن العالمي فهي منظمة الإقليمية الدولية ويتمتع بصلاحيات وموارد محدودة ولا يرغب في تنفيذ مهمات تستطيع المنظمات والدول الأخرى إنجازها بنجاح لذا على المفهوم الجديد أن يحدد ضوابط توضح أن يتعرض على الحلف استخدام موارده خارج حدوده الجغرافية.

4 – توفير مقومات النجاح في أفغانستان : تعد مهمة الناتو في أفغانستان من أكبر المهمات ، فكل دولة تساهم في هذه العملية ، لذا يسلتزم الحلفاء ببناء أفغانستان مستقرة وقوية ترفض أن تكون ملاذا للإرهابيين أو منطلقا لنشاط الإرهاب العالمي وهذا يعني مواصلة الحلف و شركائه تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي[1].

5 – الحقبة الجديدة للشركات أو تجديد الشركات : يتعين على المفهوم الإستراتيجي الجديد ان يعترف بأن الحلف لن يعمل بمفرده في الغالب ، وهو يتقدم عام 2020 ، لذا استحل الشركات بمختلف أشكالها موقعا مهما في الأنشطة اليومية للحلف وعليه ، ان ينبغي ان يعزز الحلف علاقة مع شركائه الرئيسيين وتطوير شركات جديدة عند اللزوم وتوسيع نطاق العمل مع الشركاء ، والتعامل مع كل شريك وشراكة كحالة مستقلة لها خصوصيتها.

6 – المشاركة في وضع مقاربة شاملة للمشكلات المعقدة : تتيح الشركات القوية للحلف فرصة إيجاد حلول ناجعة للمشكلات المعقدة التي تؤثر في أمنه ، وفي معظم الحالات تتمثل الطريقة مثلى ببلورة متقاربة شاملة تزاوج بين العناصر العسكرية والمدنية ، وذلك بالتعاون مع المنظمات الأخرى والحكومات الوطنية والكيانات الغير الحكومية التي تبقى هي الأقدر على القيام بالأدوار

1 – تقرير هيئة خبراء حلف الناتو تطور استراتيجية أطلسية جديدة ، التحليل والتوصيات حلف الناتو عام 2020: ضمان الأمن والمشاركة الفعالة 17 ماي 2010 ، ص ص 3–8.

القيادية في مجالات حيوية عديدة في حقبة ما بعد النزعات : كعمليات إعادة بناء الإقتصاد وتحقيق المصالحة السياسية الوطنية ، وبناء الحكم الرشيد وتعزيز المجتمع المدني واستنادا إلي طبعة متطلبات كل حالة بعينها يستطيع حلف الناتو القيام بدور المنظم الرئيسي للجهد التعاوني او العمل كمصدر المساعدات المتخصصة أو الإضطلاع بأدوار تكميلية أخرى .

7 – التعامل مع روسيا : تعتبر الشركة الأطلسية– الروسية إحدى وسائل توطيد الأمن في منطقة أوروبا الاطلسية وهي أحد أهداف الناتو ويعد مجلس الشراكة الأطلسية الروسية المنتدى الرئيسي للتواصل بين روسيا وحلف الناتو.

8 – الإبقاء على سياسية الباب المفتوح : منذ نهاية الحرب الباردة توسعت عضوية الحلف من 16 إلي 28 عضو بفضل ما يسمى "بسياسية الباب المفتوح " ومثلت هذه السياسية أحد محركات التقدم نحو أوروبا الموحدة والحرة كما ساهمت بفاعلية كبيرة في تعزيز الأمن الجماعي لدول الحلف ، ونظرا أيضا في مواصلة توسيع الحلف عبر تسهيل إنضمام جورجيا وأوكرانيا ودول من غرب البلقان وبموجب البند العاشر من المعاهدة حلف الناتو ومبادئ توسيعه ، وينبغي الإستمرار في توسيع الحلف عبر منح العضوية إلى الدول التي تعرب عن رغبتها في ذلك ، بمجرد إستفتائها لجميع متطلبات العضوية ، ولاداعي للتذكير بأن الإنضمام إلى حلف الناتو مسألة طوعية تماما.

9 – قدرات جديدة لحقبة جديدة ، ستفقد إلتزمات حلف الناتو السياسية والعسكرية ومضمونها ما لم تقترن بالقدرات العسكرية اللازمة للوفاء بها ، لذا على المفهوم الجديد أن يحدد الأولويات الدفاعية بشكل واضح إلي جانب إدخال إصلاحات ضرورية وقدرات أساسية وإضافية متفق عليها هذه الأخيرة يجب أن تكون كافية للدفاع عن أرضيه وتنفيذ عمليات واسعة على مسافات إستراتيجية من حدوده .

10 – سياسية الأسلحة النووية : طالما ظلت الأسلحة النووية موجودة في العالم ينبغي على الحلف الناتو أن يستمر ف بإمتلاك قدرات نووية آمنة ويمكن الإعتماد عليها مع الإبقاء على المسؤولية المشتركة السائدة من هذه القدرات إلى جانب الدعم الكامل للجهود المبذولة لمنع إنتشار الأسلحة النووية وضمان الحفاظ على أمان وأمن الموارد النووية ، ضمن هذا المنطلق أجرى الحلف تخفيضات كبيرة في أصناف وأعداد الأسلحة النووية التكتيكية المنشورة في أوروبا.

11- مهمة الدفاع الصاروخية الجديدة : أدى الدفاع ضد التهديد المتمثل بهجوم إيراني محتمل بالصواريخ البالبستية إلى ظهور مهمة عسكرية رئيسية جديدة لحلف الناتو ، ويمتاز نظام الدفاع الصاروخي الذي ينفذ على عدة مراحل والقادر على التكييف الذي قرر الرئيس أوباما نشره في أوروبا ، بأنه سيوفر التغطية الدفاعية الأنجح إقتصاديا والأسرع إستجابة والأعلى كفاءة ، ويضع هذا القرار أيضا هذا النظام بكامله ففكونه يتيح الفرصة لجميع الدول المشاركة في تطوير ويضمن حمايتها كافة ، كما يحقق فعاليته عندما يكون مشترك ، لذا فإن التعاون بين الدول الحلف وبين الحلف وشركائه مطلوب بشدة.

12 – الرد على خطر الحرب الإلكترونية المتصاعدة : يتعين على الحلف الناتو أن يكثف جهوده للرد على خطر الحرب الإلكترونية وذلك من خلال تعزيز نظام الإتصالات والقيادة التابعة له.

ومساعدة دول الحلف في تعزيز قدراته الدفاعية ضد الحرب الإلكترونية لاسيما في مجال الكشف المبكر للهجمات الإلكترونية وردعها بفعالية متزايدة.

الفرع السادس : قمة إعلان شيكاغو للحلف الأطلسي لعام 2012

أصدر رؤساء الدول والحكومات المشاركة في إجتماع مجلس شمال الأطلسي بشكاغو في 20 مايو 2012 قرارات بشأن تجديد إلتزماتهم بروابطهم الحيوية عبر المحيط الأطلسي ، وتقييم التقدم على الصعيد عملياتهم في أفغانستان وكوسوفو والمناطق الأخرى وإعادة التأكيد على إلتزامهم بها، وضمان تمتع الحلف بالإمكانات اللازمة للتعامل مع جميع التهديدات وتعزيز شركاتهم الواسعة حيث تضمن الإعلان 65 فقرة شملت المواضيع التالية :

- إعادة التأكيد على الإلتزامات حلف الناتو (الفقرة 1 –3) تحية تقدير للرجال والنساء المشاركين في العمليات الفقرة 4 ، أفغانستان والإستقرار في قلب آسيا الفقرة 5–11، كوسوفو والقوة الدولية للمساعدة الأمنية الفقرة 12 ليبيا الفقرة 13–14 العمليات والمهام الفقرة 15قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 13–25 المعني بالمراة والسلام والامن الفقرة 16 ، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 16–12 المعني بحماية الأطفال المتأثرين بالنزعات المسلحة الفقرة 17 ، التعاون مع الأمم المتحدة الفقرة 19 ، التعاون مع الإتحاد الأوروبي الفقرة 20 التعاون مع المنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الشركات الفقرة 22–24 ، الصناديق الإنتمائية ومبادرة سلامة البناء الفقرة 23 سياسة الباب المفتوح ، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

الفقرتان 26 و31 ، الجبل الاسود الفقرتان 27-31، البوسنة والهرسك الفقرتان 28و31 جورجيا الفقرة 29-31 التقدم في منطقة غرب البلقان الفقرة 32 ، صربيا الفقرة 33-34 أوكرانيا الفقرة 35 روسيا الفقرة 36-38 ، الوضع في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط بأسرة الفقرة 39-40 ، الحوار المتوسطي ومبادرة اسطنبول للتعاون الفقرة 41-44 ، العلاقات مع ليبيا الفقرة 43 الأزمة السورية الفقرة 45 ، التقدم في العراق الفقرة 46 ، النزاعات الإقليمية في جنوب القوقاز وجمهورية ملدوفيا الفقرة 47 منطقة البحر الأسود الفقرة 48 الهجمات الإلكترونية الفقرة 49 ، انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى الفقرة 50 محاربة الإرهاب الفقرة 51 ، امن الطاقة الفقرة 52 الأمن البيئي الفقرة 53 ، قدرات الردع والدفاع الفقرة 54-55 مهمة الشرطة الجوية التابعة لحلف الناتو في الدول البلطيق الفقرة 56 ، تحقيق الترابط بين قوات الحلف من خلال التثقيف والتدريب والمناورات الفقرة 57 الدفاع ضد الصواريخ الباليستية الفقرة 58-61 التعاون مع روسيا في قضية الدفاع الصاروخي الفقرة 62 الحد من الأسلحة التقليدية الفقرة 63 الإصلاحات داخل حلف الناتو الفقرة 64[1].

1 - تقرير هيئة خبراء حلف الناتو حول تطور استراتيجية أطلسية جديدة ، التحليل والتوصيات حلف الناتو عام 2020: ضمان الأمن والمشاركة الفعالة، مرجع سابق ، ص ص 8-14.

خلاصة الفصل الأول

كحوصلة لما سبق يمكن أن نستنتج بأن الحلف الأطلسي مر بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى كانت إبان الحرب الباردة إنتهج فيها الحلف استراتيجة الدفاع الجماعي ضد العدو المشترك المتمثل في المسعكر الشيوعي ونهاية الحرب الباردة وزاوال الخطر السوفياتي تبنى الحلف في هذه المرحلة استراتيجية الأمن الجماعي من خلال المفهومين الإستراتييجيين1991 الذي تمخض عن القمة روما و 1999 عن قمة واشنطن الذي حاول الحلف من خلالهما إقامة توازن بين الوظائف التقليدية للناتو (الدفاع الجماعي) والمهام الجديدة " حفظ السلام وإدارة الأزمات يهدف البقاء كأداة فعال لضمان الإستقرار في المنطقة الأورو أطلسية ، واخيرا المرحلة التي تلت هجومات 11 سبتمبر 2001 والتي جاءت بمتغيرات جديدة وعقد فيها الحلف عدة قمم ومؤتمرات للبحث عن إستراتيجية جديدة واضحة كانت حول مسألة مكافحة الإرهاب ، وحفظ الامن والسلم الدوليين وإدارة الأزمات، وأيضا في مواجهة الأخطار الجديدة الأخرى ، وهذه الجهود تمثلت في قمة براغ 2002 ، قمة اسطنبول 2004 ، قمة ريغا 2006 ، قمة بوخاريست 2008 ، وصولا لقمة لشبونة ب 2010 التي حدد فيها المفهوم الإستراتيجي الجديد ضمان الأمن والمشاركة للحلف أكد خلالها مقاربة مزدوجة تجمع بين القديم والجديد ، ثم تلها إعلان شيكاغو 2012 الذي شملت قراراته تجديد إلتزام الحلف بروابطه الحيوية، .

لقد أثبت الحلف في كل مرة شهد فيها تحدي ، تجاوزه لهذا التحدي دون أن ينسى الثوابت التي قام عليها في البداية لضمان الأمن الأورو –أطلسي وقفا للقيم الغربية بإستعمال القوة العسكرية وتحقيق للمصالح الأطلسية فهو الحلف الوحيد الذي صمد إلي حد الأن .

الفصل الثاني
التهديدات الأمنية
الجديدة في منطقة المتوسط
واستراتيجية حلف
الشمال الأطلسي في مواجهتها

جعلت الجغرافيا السياسية من حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة مهمة في حسابات الإستراتيجية العلاقات الدولية ، فباعتباره نقطة تقاطع إستراتيجي بين الشمال والجنوب والشرق والغرب وبين ثلاث قارات ، ظل الحوض المتوسطي محط أطماع إستعمارية توسيعية ، ولم يكن بمنأى عن التطورات الجيواستراتيجية المتسارعة ، خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة وتغير ملامح النظام الدولي ، فقد تسببت نهاية الحرب الباردة والتحولات التي أعقبتها في إدخال العالم في حالة فوضى، ترتب عنها حصول قناعة مفادها أن التهديدات الأمنية الراهنة أصبحت أكثر إتساعا وغنتشارا ووفتكا ، بشكل دفعل حسب بريجنسكي Brzezinski الى الحديث عن نهاية عصر (الأمن المطلق) ، فلم يعد بمقدور أي دولة مهما بلغت قوتها أن تحمي نفسها من التهديدات الأمنية الراهنة والتي أصبحت تعرض أمن الانسانية كافة للخطر علاوة عن أمن الدول.

ولقد شكلت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي مرحلة مفصلية في تاريخ العلاقات الدولية بين بلدان شمال المتوسط وبلدان جنوبه ، فتحولت المنطقة إلي خط مواجهة التهديدات الجديدة القادمة من الجنوب [81].

81 – يوسف كريم ، تحولات الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، حالة مغرب نموذجا ، ألمانيا : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الإقتصادية والسياسية ، الطبعة الأولى ، 2021 ،ص 1.

المبحث الأول : الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط

الجيوسياسية (La geopolitique) علم يركز على الظواهر الجغرافية ويعمل لخدمة سياسة معينة يتبناها صانعوا السياسة والقرارات في الدولة، وتعني أيضا تأثير الجغرافيا على السياسة، أو التحليل المكاني للظاهرة السياسة أي دراسة الأبعاد المكانية للسياسات. ان جوهر الجيوسياسية هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء المعطيات والتركيب الجغرافي، ولهذا فان الآراء الجيوسياسية تختلف مع اختلاف الاوضاع الجغرافية التي تتغير بتغير تكنولوجية الانسان وما ينطوي عليه من مفاهيم وقوى جديدة لذات الأرض[82]. إذا ليس من السهل تحديد مفهوم "البحر الأبيض المتوسط" لارتباط تعاريفه الجيوسياسية بالسياسة والطبيعة في المنطقة[83]، حيث يشكل البحر الأبيض المتوسط معطى وواقع جيوسياسي حضاري وتاريخي في أن واحد، وتمثل بذلك منطقة المتوسط رهانا استراتيجيا هاما بحكم ميزاتها البحرية الهامة "المجال الحركة" والأفضلية المميزة لموقع فريد من نوعه في نقاط تقاطع ثلاث قارات "أسيا، أوربا وافريقيا" ونقطة وصل بين المحيطيين الأطلسي والهندي، فهو ليس كالبحار الاخرى "بحر تزدحم فيه الجزر وتنتشر فيه أشباه الجزر، تحيط به عدة شواطئ، انه بحر محاصر بالأراضي، وبالتالي فان جيوسياسية البحر المتوسط هي أولا جيوسياسية المجال الاراضي الذي يحيط به.

و للتأكيد على الأهمية الجيوسياسية للبحر المتوسط، فقد ذهب العديد من الباحثيين أمثال "مورتن كابلن Morton Kaplan" إلى القول: "أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، واحتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط"[84]، وفي البحر المتوسط مناطق ذات أهمية استراتيجية تسهل عملية المراقبة أو الهجوم أو التنصت وتسهل عملية الانتقال والاتصال كمنطقة مضيق جبل طارق ومضيق

82 – محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوسياسية، بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، 1989، ص.65.

83 – روبيرتو البيوني، البحر الابيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 118، 1994، ص.67.

84 – تباني وهيبة الامن المتوسيطي في الإستراتيجية حلف الأطلسي ، دراسة حالة : ظاهرة الإرهاب ، مذكرة ماجستير تخصص : دراسات متوسطية ومغاربية ، الأمن والتعاون ، الجزائر ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014 ص 53.

البسفور والدردنييل، قناة السويس، فالقوة التي يمكنها أن تغلق هذه المضايق تكون قد أوقفت الملاحة إلى البحر المتوسط ومنه المناطق الأخرى[85].

وللتاريخ دور مهم في كشف الأهمية الجيوسياسية المنطقة المتوسط، فعلى مر التاريخ شكل الفضاء المتوسطي منطقة تقاطع واتصال بين فضاءات جغرافية وشعوب تنتمي إلى حضارات وثقافات مختلفة، لكن اكثر من هذا، فكان رهانا لنزعات مستمرة ومتعاقبة من أجل السيطرة عليه، ومراقبته التي لم تتوقف منذ 10000 سنة. فصدق الجغرافي "ايف لاكوست Yves Lacoste" عندما وصف في كتابه جغرافية المتوسط "أن منطقة المتوسط تشكل مجموعة جيوبوليتيكية صراعية"، حيث يمكن تمييز منطقتين في البحر الابض المتوسط وفقا الطبيعة المشاكل: المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية. فنجد في الجزء الشرقي النزاع العربي – الاسرائيلي، والنزاع التركي – اليوناني، القضية الكردية في سوريا وتركيا، وفي الجزء الغربي نزاع الصحراء الغربية التي أثرت على العلاقات الجزائرية المغربية. والتاريخ يشهد أيضا على أهمية المتوسط، فهو مفهوم دال على هيمنة الرومان على المنطقة، جسد فيما بعد تحت سلطة المماليك العربية الاسلامية التي شهدت عدة مواجهات بين المسلمين والمسيحيين فيما يعرف بالحروب الصليبية، فيما بعد خلف العثمانيون العرب في المتوسط ففرضوا تواجدهم وسيطرتهم على المنطقة، وفي أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الوقت الذي دخلت فيه الامبراطورية العثمانية مرحلة التراجع والانقسام، أصبح المتوسط بعد ذلك متنازع عليه بين القوى الأوربية خاصة فرنسا وبريطانيا، وغداة الحرب العالمية الثانية ومع بداية الحرب الباردة حل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية محل القوى الاستعمارية القديمة، وصار المتوسط يشكل الجناح الجنوبي بالنسبة لحلف شمال الأطلسي، والطريق لولوج المحيطات بالنسبة للأسطول السوفياتي الراسي بالبحر الأسود، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الأهمية الجيوسياسية للبحر المتوسط ضمن الاستراتيجيتين الأمريكية والسوفياتية، ومع نهاية الحرب الباردة بتفوق الغرب على الشرق ودخول العالم عصر الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، لم يفقد حوض المتوسط مكانته المتميزة في أجندة الولايات المتحدة الامريكية، بل

85 – عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر ، المكتبة العصرية للطباعة 2005، ص .31.

أكدت على ضرورة ضمان وجودها في المتوسط مع ابقاء قواعدها العسكرية حيث أوجدت أدوار جديدة للأسطول السادس الامريكي ووظائف جديدة لحلف الشمال الأطلسي[86].

إن نهاية الحرب الباردة أسقطت معها معادلة المواجهة شرق–غرب، وحلت محلها معادلة جديدة وهي مواجهة شمال جنوب، وهذا ما أكدته أكثر أحداث 11 سبتمبر 2001، أي مواجهة بين الغرب والاسلام وهو الأمر الذي تنبأ به "صامويل هنتغتون" في حديثه عن صدام الحضارات. فاذا كان حوض المتوسط يعرف مواجهة ظاهرة بين شماله وجنوبه فانه يعرف أيضا منافسة كبيرة ولكن غير ظاهرة بين الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة عبر اطلاق مشاريع ومبادرات مختلفة سياسية منها، امنية واقتصادية تستهدف الفضاء المتوسطي بأكمله، وهذه المنافسة تعكس الأهمية الجيوسياسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. فبعيدا عن كل هذه التصورات يعد بحر الابيض المتوسط الممر المائي الهام الذي يتوسط الجزيرة العالمية، ومن يسيطر عليه يؤثر على مناطق الحوض المتوسطي بأكمله[87].

الخريطة رقم 01 : الأهمية الجيو سياسية لمنطقة المتوسط

المصدر: *Sites. Google.com/a/alcroom.tzofonet.org.il/689/./rsrc/135210167791*

86 – عبد اللطيف خالد ، مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 123، 1996 ،ص250.

87 – صابر عنتر محمد ، الأمن العربي والبحر المتوسط: تحييد البحر المتوسط: إضافة للأمن العربي؟، قضايا عربية، بغداد، العدد4، 1980، ص149.

المطلب الأول : جغرافيا منطقة المتوسط

الفرع الأول : مفهوم منطقة المتوسط

يشكل المتوسط فضاءا متعدد الثقافات ومتعدد الهويات يضم أوروبين، عرب متوسطيين شرق أوسطيين متوسطيين (إسرائيل وتركيا) ودولا متوسطية بمعنى الكلمة (مالطا وقبرص) ، فهو لا يشبل إذا منطقة واحدة وإنما مناطق عدة تطل حول هذا البحر، مناطق فرعية لا تشكل تجمعا إقليميا متجانسا ، وربما هنا تكمن الحالة النادرة للمتوسط الذي لا يشكل منطقة بحد ذاتها محدودة المعالم بشكل واضح[88].

إلا أن العامل الجغرافي أثر في الإحتكاك بين ضفتي المتوسط وأن خط الحدود أو فاصلة التواصل لا تتمثل فقط في هذا الحوض وإنما في الفكر والإقتصاد والتعارف ، هذه العناصر جعلت هذا العالمان المتناظران والمتكاملان يصنعان منهما تاريخا مشتركا وذاكرة حية تحمل الحلو والمر إنها ذاكرة شعوب المتوسط ، وهذا ما جعل جاك بيرك يرى أن المتوسطية هي نقطة اللقاء بين الشرق والغرب وأن هناك حاجة تاريخية وحضارية لضرورة إعادة بناء الشراكة المتوسطية الأوروبية العربية ، كما أكد الحاجة الروحية الماسة إلي إعادة بناء الحوار الديني بين المسيحية والإسلام [89]، وعليه كان لزوما على منطقة المتوسط أن تعيش حالة من الترابط الواقعي يفرزها الجوار الجغرافي والحيز المائي الذي يتوسطها على ضوء حركة التاريخ وإعتبارات الواقع الراهن

ولذلك فإن هذه الاختلاف التي قد تولد الصراعات لا تنفي إقامة ترتيبات تعاونية بين هذه الدول و المناطق لتحقيق منافع متبادلة ، أو البحث عن حلول جماعية لقضاياها و اهتماماتها المشتركة ، و على حد تعبير هيثم الكيلاني فإن " البحر المتوسط يجمع بالقدر الذي يفرق ، و يوجد بالقدر الذي يفصل ، هناك جملة من الاهتمامات المشتركة تشمل جميع الدول المشاطئة للبحر المتوسط و على رأسها تحقيق الأمن و الاستقرار في المتوسط و التعاون الاقتصادي و القضايا المتعلقة بالبيئة و التعاون في استغلال الموارد البحرية ".

88 – عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي ، مرجع سابق ،ص 113.

89 – أمين أميل ، (جاك بيرك ....قراءة رمضانية لضيف على الإسلام على الموقع الإلكتروني :

http :www.aawsat.com./ details asperssueno =11700&article =583710.

و في هذه المجالات تختلف الاقترابات لمفهوم المتوسط ،فبالنسبة للمسألة الأمنية في المتوسط ، فإنها تهم فاعلين غير متوسطين مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهي دولة لا تنتمي جغرافيا إلى الإقليم و لكنها تعتبر دولة متوسطية بحكم اهتماماتها العالمية ، و من تم تواجدها البحري في هذا الإقليم ، و دخولها في تنافس على الصعيدين الاقتصادي و الاستراتيجي مع الاتحاد الأوروبي و بالتحديد فرنسا ، و هو مرشح للاستمرار خاصة مع تنامي الدور الأمني و الاقتصادي لأمريكا في المنطقة المغاربية .

أما اقتراب الاتحاد الأوروبي فهو يتسم بالنسبية و الانتقائية ، فقد تم استبعاد ليبيا من الشراكة الأوروبية المتوسطية لاعتبارات سياسية ، و من ناحية أخرى فإن مشروع " الشراكة الأوروبية المتوسطية يضم دولا غير مشاطئة للبحر المتوسط و ذلك لاعتبارات اقتصادية (موريتانيا كمراقب) أو سياسية (الأردن).[90]

و بالتالي فإن مفرده المتوسط هي من ضمن تلك المفاهيم الواسعة الانتشار التي تفتقر إلى تحديد متفق عليه ، فهي حاضرة بقوة في الأدبيات بمختلف أنوعها و في الخطاب السياسي شمالا و جنوبا لاسيما خلال السنوات الأخيرة ، و أصبح المتوسط حاضرا أيضا في مدركات و سلوكيات الدول المطلة عليه ، و بالتالي فهو يشكل منطقة جيوسياسية فريدة من نوعها، تتداخل فيها المدركات و السلوكيات و تتفرع لتتشكل أقاليم داخل منطقة المتوسط الجيوسياسي متبعة في ذلك نوعا من الهويات الإستراتيجية ذات قاعدة جغرافية، سياسية و ثقافية [91].

و من خلال هذا كله لا يمكن الحديث عن ترتيبات إقليمية نمطية في مجمل حوض البحر المتوسط كون نوعية هذه الترتيبات تختلف من منطقة إلى أخرى ، و أحيانا من دولة إلى أخرى، و ذلك يصعب تقديم تعريف شامل و محدد " للدائرة المتوسطية " لأن الوعاء الجغرافي لهذه الدائرة يتسع أو بضيق تبعا لنوعية الإدراك للمعطيات و العوامل السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافة الراهنة ، لاسيما بالقياس إلى توقعات تطورها في المستقبل ،

90- سمعان بطرس فرج الله ، مصر و الدائرة المتوسطية الواقع و المستقبل حتى 2020 ، القاهرة ، دار الشروق ، 2002 ، ص ص 19-20.

91-عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، الجزائري أوروبا و الحلف الأطلس ، مرجع سابق ، ص 112.

كون هذا الوعاء الجغرافي (المتوسط) بتحدد تبعا لواقع العلاقات بين الدول ، و هو واقع متغير ، و من ثم يدخل في نطاق الدراسات المستقبلية .[92]

الشكل 02 : خريطة تبين حوض البحر الأبيض المتوسط :

المصدر : http://sites.google.com/https:ty/3hORQD9

الفرع الثاني : الخصائص الجغرافية للمتوسط

إن البحر الأبيض المتوسط كما قال الجغرافي " أولاندرو ريبرو " بحر متوسط أرضي أوروبا و آسيا و إفريقيا ، و نظرا لموقع هذا البحر في الوسط بين عدة أجزاء من اليابسة و لأهميته الكبرى لدى الحكام أصبح له إسما منذ القرن السادس عشر و تحديدا من سنة 1543م فالاهتمام بهذه المنطقة كان منذ القدم و تمخض عنه العديد من الصراعات في مختلف الفترات التاريخية نظرا الاستقطابه الكثير من الحضارات ، فقد استحوذ الروم على هذه المنطقة في فترة معينة و أطلقوا عليه بإسم "بحر الروم" لتلقي بظلالها الفتوحات الإسلامية على المنطقة المتوسطية و سمي في هذه الفترة باسم " البحر الشامي " و هكذا عرفت هذه المنطقة صراعا بين الشمال و الجنوب حول نسبة هذا البحر على الرغم من وجود بعض المفكرين المغاربة المحايدين و في مقدمتهم " الشريف الإدريسي" قد اختار و اسم " بحر الزفاق " باعتباره زفاق يسلكه الناس إلى حيث يقصدون لتجميع التعابير الأخرى بتسميته البحر الأبيض المتوسط الذي

92-شاكري قويدر ، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2010 ، رسالة ماجستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص : دراسات مغاربية ، جامعة الجزائري ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2014-2015، ص 53 .

يتوسط الأمم على ضفافه ، و في هذا الصدد قامت الباحثة الأمريكية " ايلين لابيسون " ، بوصفه حين قالت : " إن معظم الناس يفكرون في البحر الأبيض المتوسط ككتلة واحدة من الماء تفضل بين مساحات الأرض الواسعة ، لكل من أوروبا ، إفريقيا ، و آسيا و أنه بحر تحيط به دول ذات هويات و مصالح مختلفة ، و الدول التي تحيط تربطها علاقات الجيرة . [93]

الشكل 03 : البحر الأبيض المتوسط " مسطح مائي محصور بين قارات العالم القديم الثلاث إفريقيا و آسيا و أوروبا ".

htt://bit.iy.3ijx3me المصدر

البحر الأبيض المتوسط بحر متاخم للمحيط الأطلسي ، يقع بين جنوب أوروبا ، شمال أفريقيا و غرب آسيا ، مشكلا شبه مستطيل بين خطي عرض 46 و 30 درجة شمالا و خطي طول 5.50 غربا و 36 شرقا ، و تبلغ مساحته 2966000 كلم ^{2} ، و هذا يمكن أن نضيف إلى الحوض المتوسط كل من البحر الأسود الذي تبلغ مساحته 508000 كلم ^{2} الذي يعتبر امتداد داله ، و بالتالي بحر مرمرة الرابط بينهما الذي تبلغ مساحته 1400 كلم^2، فتصبح المساحة الكلية للبحر المتوسط 3475400 كم^2 .

و يبلغ طول البحر الأبيض المتوسط من الشرق إلى الغرب حوالي 334 ميلا بحريا مشكلا الخط المستقيم جبل طارق – بيروت ، أما عرضه فهو متفاوت يتراوح بين 814 ميلا بحريا مضيق الداردينل التركي و ميناء بور سعيد المصري ، 410 أميال بحرية بين ميناء مرسيليا الفرنسي و ميناء ببجاية في الجزائر ، هذه المسافات الطويلة تعطينا نظرة عن طول

93– روبيرتو ألبيوني ، البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص ، ترجمة سلوى حبيب ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، العدد 188، 1994 ، ص 65.

الإجمالي للسواحل المتوسطية التي تبلغ نحو 9761 ميلا يصل إلى 10011 ميلا إذا أضفنا سواحل جزيرتي قبرص و مالطا. و بحكم الطبيعة الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط، فإنه يكاد يكون بحرا مغلقا لو لا وجود منفذين رئيسين هما مضيق جبل طارق غربا الذي يصله بالمحيط الأطلسي، و قناة السويس شرقا التي تشكل منفذا إلى البحر الأحمر الذي يتصل بدوره عبر مضيق باب المندب بالمحيط الهندي، و إذا كان مضيق جبلطارق هو المنفذ الرئيسي للمتوسط فان يفصل بين قارتي أوروبا و أفريقيا في أقرب نقطة بينهما (14300 متر) .[1]

أما بالنسبة إلى قناة السويس فهي منفذ اصطناعي بين البحرين المتوسط و الأحمر تم خرقه سنة 1869 م تحت إشراف رجل الأعمال الفرنسي فرديناند ليسيبس (Ferdinandde lesseps) من أجل فتح طريق جديدة نحو الهند و الشرق الأقصى و يبلغ طول هذه القناة 164 كلم .

إضافة إلى هذين المنفذين ، يمكن اعتبار المنافذ التركية نقطة عبور ثالثة بين البحر الأبيض المتوسط و البحر الأسود حيث يتصل الاثنان عبر مضيق الدردنيل الذي يتراوح عرضه بين 5.6 و 13 كلم ، فبحر مرمرة ثم مضيق البوسفور الذي يبلغ حوالي 26 كلم .

كما ينقسم البحر الأبيض المتوسط إلى حوضين غربي و شرقي بفعل الخناق الموجود بين جزيرة صقلية و تونس (140 كلم بين مدينة مرسالا الإيطالية و الرأس الطيب في أقصى الطرف الشمالي الشرقي لتونس).

حوض المتوسط الغربي الذي يشمل المسطح المائي بين مضيق جبل طارق و الخناق الصقلي – التونسي ينقسم بدوره إلى أحواض ثانوية هي ، الحوض البلياري الذي يقع بين جزر البليار و الساحل الإسباني ، بحر ألبوران (merd'alboran) بين السواحل الجزائرية و الإسبانية، و هو ما سماه المؤرخ الفرنسي فرنان بروديل (fernand Braudel) ب" القنال " (les channel) بنسبة إلى القنال الانجليزي ، و هذا راجع إلى ضيق المسافة بين سواحل افريقيا و أوروبا بداية من الحظ الرابط بين رأس كاكسين (lecapcaxine) قرب الجزائر

1– احمد كاتب ، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية ، لبنان : دار الروافد الثقافية ناشرون ، الطبعة الأولى، 2013، ص 41.

العاصمة و رأس ناو (Gap delanao) قرب مدينة فالنسيا الإسبانية انتهاء إلى مضيق جبل طارق .[1]

و يقع البحر التيراني بين سواحل ايطاليا القارية و جزر صقلية ، سردينيا و كورسيكا، بينما يعرف الحوض الأوسط في المتوسط الغربي بالحوض الجزائري ، البروفنسي (le bassin algéro-provençal) الذي يمتد في جزئه الشمالي الشرقي تحت تسميته الحوض الليجوري بين سواحل فرنسا ، ايطاليا و كورسيكا .

في ما يخص الحوض المتوسط الشرقي ، فيمتاز بكونه "أكثر استقامة و أكثر امتدادا للجنوب " مقارنة بحوض المتوسط الغربي ، و يتكون الحوض الشرقي من عدة أحواض و بحار ثانوية هي : البحر الأيوني بين سواحل كلابريا و صقلية الايطالية و السواحل الغربية لليونان شمالا و سواحل برقة الليبية جنوبا ، الحوض اليفانتي (Le bassin levantin) بين سواحل جزر كريت و رودوس اليونانية و السواحل التركية شمالا و سواحل دول الشرق الأوسط المتوسطية جنوبا ، بينما يمتد البحر الأدرياتيكي كالذراع بين ايطاليا والسواحل الغربية لشبه جزيرة البلقان ، و ينحصر بحر إيجه بين الارخبيلات اليونانية و السواحل تركيا.

يتميز البحر الأبيض المتوسط كذلك بخاصية جيولوجية لها تأثير على أهمية الإستراتيجية، تتمثل هذه الخاصية في وجود نطاق الخناق التي تسمح بمراقبة الممرات البحرية و الجوية ما يسكبها أهمية عند رجال الإستراتيجية البحرية، و إذا كان مضيق جبل طارق غربا و المضاعف التركية (البوسفور و الدردنيل) شرقا و قناة السويس جنوبا، و تتمثل أهم نقاط الخناق في البحر الأبيض المتوسط ، فإن ثمة نقاط أخرى لا تقل أهمية عن الأولى تتموضع في وسط الحوض لتشكل الفاصل الطبيعي بين الحوضين الغربي و الشرقي للمتوسط ،هذه النقاط هي : مضيق صقلية بين جزيرة صقلية شمالا و تونس جنوبا ، مضيق مسينا (Messine) بين شبه الجزيرة الإيطالية و صقلية أوترانتو (Otrante) بين إيطاليا و ألبانيا ، و يعتبر هذا المضيق بوابة البحر الأدرياتيكي .

1-أحمد كاتب ، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية ، مرجع سابق ، ص 42.

هذه الخصائص الجغرافية المذكورة أعلاه ميزت سياسات دول البحر الأبيض المتوسط و علاقاتها البينية عبر مختلف العصور الوقت الحالي .[1]

الشكل 04: خريطة توضح منطقة البحر الأبيض المتوسط

مصدر : حوض البحر الأبيض المتوسط ، و يكيبيديا : ar-wikipidia.org

المطلب الثاني : الأهمية الاستراتيجية و الاقتصادية لمنطقة المتوسط :

الفرع الأول : الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المتوسط

أولا : العمق الاستراتيجي للمتوسط

للمتوسط عمقا استراتيجيا ، فمنذ القدم انطلاق للحملات العسكرية للكثير من الدول عبر سواحله إذ ما بين سنة 1505 و 1830 ، تعرضت سواحله إلى حوالي مئة (100) حملة عسكرية غربية (إسبانية ، فرنسية ، انجليزية ، هولندية ، فلندية دانماركية)، و من هنا فالمتوسط يشكل جبهة إنكشاف إستراتيجية .[2]

كما يرى الباحث كيف بوث K.Both الخبير البريطاني في الإستراتيجية البحرية بأن السيطرة على البحر الأبيض المتوسط تحقق ثلاثة وظائف عسكرية و دبلوماسية و سياسية.

- فالوظيفة العسكرية تتحقق عن طريق تحكم الأساطيل البحرية العسكرية في مداخل البحر الأبيض المتوسط عن طريق الردع و الدفاع في أعالي البحار .

1- أحمد كاتب ، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية ، مرجع سابق ، ص 43.

2- عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر و أوروبا و الحلف الأطلسي ، الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة و النشر ، 2005، ص 46.

– أما الوظيفة الدبلوماسية فتتمثل في تمكين الدولة من التفاوض من مركز قوة ، وإستخدام المناورة .

أما الوظيفة السياسية تتمثل في حماية السواحل و بناء الأمة و تحقيق توازن النظام الدولة عن طريق توازن القوى [1].

وهذا فعلا ما عرفه تاريخ الغرب المسلمين حيث استطاعوا تحت راية الإسلام أن يكونوا ما أسماه ماكيندر ، الخبير في جغرافيا السياسية ، بالإبراطورية العالمية الأولى في تاريخ ، فأصبح الساحل الجنوبي لأول مرة هو صاحب السيطرة على نقاط كثيرة من السواحل الشمالي، كما هو الحال في الجنوب إيطاليا و كل جزر البحر و شبه جزيرة ليبيريا[2] ، كما يعتبر المتوسط منذ أقدم التاريخ المحور الذي دارت عليه أحداث النزاع بين قوى العالم الكبرى.

من أجل السيطرة و كان بقاء الدولة الفائزة رهنا بسيطرتها على مياه هذا البحر ، و مالة من مراكز إستراتيجية هامة كالتنافس بين البيزنطنيين و المسلمين و غيرها من النزاعات و الصراعات [3]، إلا أن هذه السيطرة الإسلامية على البحر المتوسط سرعان ما تقهقرت بعد سقوط الدولة الإسلامية في الأندلس.

1– خير الدين العايب ، المنافسة الأمريكية الأوروبية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط و انعكاساتها الإستراتيجية على مستقبل الأمن الإقليمي العربي الأمريكية، أطروحة دكتوراه ، الجزائر : بسكرة جامعة محمد خيضر : قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ،دون سنة ، ص ص 40–41.

2– خير الدين العايب ، نفس المرجع ، ص 28.

3– إبراهيم أحمد العدوي، الأمويون البزنطيين : البحر المتوسط بحيرة الإسلامية ، القاهرة : الدار القومية للطباعة و النشر ، د.ن.ن ، ص 81.

الشكل 05 : خريطة تبين الأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط

المصدر : http://bit.ly/3h13mis

ثانيا : المواصفات الاستراتيجية للبحر المتوسط

تكمن أهمية البحر المتوسط من الناحية الإستراتيجية ، بالأخذ بعين الاعتبار التفاعلات و الصراعات بين القوى المؤثرة في المجال الدولي ، و التي أدت إلى بروز تحولات للهيمنة على المنطقة ، بالإضافة إلى ما تعرفه المنطقة المتوسطية من مشكلات أمنية زادت من حدة الاهتمام بالمتوسط كمنطقة جيوستراتيجية تتمركز فيها الكثير من المصالح و الاستراتيجيات .[1]

أما في العقود الأخيرة فقد ظهر الاهتمام بحوض المتوسط من منظور اعتباره هاجسا سياسيا في سياق ظهور التكتلات الإقليمية ، من غير أن يكون لمفهوم المتوسط ما يدعمه كمقومات ثابتة و مشتركة بين شعوبه ، و من ثم لم يقع الاتفاق على اعتباره إقليما واحدا ، بقدر ما اعتبر ملتقى للشرق و الغرب أو ملتقى لأقاليم متعددة الهويات .[2]

1- غربي محمد ، الدفاع و الأمن : إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر إستراتيجية ، قسنطينة كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، أفريل 2008، ص 250.

2- محمد الكتاني ، مستقبل الحوار الثقافي بين الشمال و الجنوب في حوض البحر الأبيض المتوسط ، مطبوعة سلسلة الدورات أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط و الاتحاد الأوروبي ؟ الدورة الأولى 1995، الرباط المطبعة المعارف الجديدة ،ص 127.

كانت للقوى المتنافسة في ظل الحرب الباردة أهداف إستراتيجية في المنطقة ، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى لمعارضة الاتحاد السوفياتي في المنطقة المتوسطية باعتبار امتداد للإستراتيجية الأمريكية حيث تعتبر : ضفاف شمال إفريقيا هي امتداد لضفاف الأطلنطي الأوروبي و إفريقيا المتوسطية ، و بالتالي لا يمكن التغاضي على هذه المناطق لكي لا تقع تحت مراقبة قوة عدوه ، أو حتى تأثيرها المباشر [1].

و بعد سقوط الاتحاد السوفياتي و تراجع التنافس الإيديولوجي بين المعسكر الشرقي و الغربي بقي التنافس على المتوسط بين الدول الأوروبية و الولايات المتحدة و غيرها من القرى المتنافسة حيث ينظر للمتوسط من خلال دوره في المجالات العسكرية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية .

فالنظرة الأمريكية تحصره في أنه قضاء استراتيجي لنشر القوى ، و التحرك لردع كل جهة معارضة للمصلحة الأمريكية ، و هو لا يعدو أن يكون مجرد فضاء آخر للعبور العسكري الدائم ، و تأمين الدولة الإستراتيجية و إدماجها في الإقليم .

و تعتبر أن منطقة المتوسط تشكل جزءا من الفضاء الاستراتيجي الأوروبي (الأمن و البيئة) و هي امتداد للفضاء الأمني الأوروبي ، و أن هذه المنطقة هي الطريق المؤدية نحو الخليج الفارسي و كذلك نحو الشرق الأوسط سياسيا و تكتيكيا ، و هي مدخل لمناطق ذات مصلحة عليا و إستراتيجية (الخليج ، البحر الأسود ، آسيا الوسطى) وقد اتضح هذا خاصة خلال حربي الخليج ، الحرب الأولى 1990-1991 ، حوالي 90 بالمائة من العتاد الموجه نحو الخليج مر عبر المتوسط و شكلت المنطقة معبرا و دعامة أساسية لمختلف التنقلات نحو العراق [2].

1- إبراهيم تيفمونين ، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة التوافق و التنافس الفرنسي ، الأمريكي أنموذجا ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية ، الجزائر : جامعة بن يوسف بن خدة : كلية العلوم السياسية و الإعلام : قسم العلوم السياسية ، 2005 ، ص 34.

2 -Jono lesser, '' pohitiques Européenne et Américaine en Méditerranée : concurrence ou complémentaire , confluences internationales , instritut National d'Etudes de stratégie globale : alger,1/2009 , p 55.

أما النظرة الأوروبية تعتبره جسر ممتد على إفريقيا التي سقطت تحت استعمارها في فترات سابقة .

أما النظرة الروسية فتجعل من المتوسط امتداد للنفوذ و متلاصق مع البحور الأخرى الأسود و بحر قزوين و مواقع أخرى و تشكل محل اهتمام إستراتيجية روسيا بعد السوفيتية في حين النظرة العربية تدرجه في إطار المسلك الطبيعي و البحر الدائم الممتد حتى باب المندب و المحيط الهندي .

أما النظرة الإفريقية ترى البحر المتوسط مجرد معبر ملغم لا يسمح بمرور الأشخاص [1]، إن دور حوض البحر الأبيض المتوسط يظهر من خلال دوره في العلاقات التجارية التبادلية على مستوى العالم ، حيث تعبره 000 220 سفينة تجارية شحنتها تزيد عن 100 طن تقطع البحر المتوسط كل عام ما يعادل 30% من النقل البحري في العالم و 28 % من تجارة النفط البحرية العالمية ، و حوالي 370 مليون طن من البترول تعبر كل عام و بمعدل 250 إلى 300 عبور للسفن البترولية في اليوم [2].

هذا بالإضافة إلى أهمية منطقة حوض المتوسط من الناحية الحضارية ، إذ كانت منذ فجر التاريخ مهدا لحضارات امتدت قرونا من الزمن على ضفتي الحوض كالحضارة الهيلينية ، الحضارة الفرعونية ، حضارة ما بين النهرين ، و الحضارة الفينيقية ، و الحضارة الإغريقيةّ ، و الحضارة العربية الإسلامية ، الحضارة الأوروبية ، وشكلت هذه الحضارات نسيجا تاريخيا طبع علاقات شعوب المنطقة بسمات مميزة تأرجحت بين الإيجابية و السلبية ، و من التراث الديني الذي عرفته المنطقة هو الجمع بين الديانات السماوية الثلاثة الإسلام و المسيحية و اليهودية [3].

و حوض المتوسط بهذا المنظور هو مجال تفاعل حضاري يجري في أقطاره التي تنتمي إلى حضارتين عريقتين من حضارات العالم ، هما الحضارة الأوروبية في شماله و غربه و

1- مشروع الاتحاد المتوسطي جدل مفتوح " مجلة العالم الاستراتيجي ، العدد 1 ، 2008، ص 11 .

2- ملكية أية عميرات ، ضفتا المتوسط معالم جديدة للتعاون ، مجلة الجيش ، العدد 541، أوت 2008، ص 25.

3- محمد الكتاني ، مستقبل الحوار الثقافي بين الشمال و الجنوب في حوض البحر الأبيض المتوسط ، مرجع سابق ، ص 27.

الحضارة العربية الإسلامية في جنوبه و شرقه ، و هما البحر و حوضه ، يحتلان موقعا متميزا في عالمنا قد يؤهلهما للقيام بدور خاص في حوار الحضارات . [1]

الفرع الثاني : الأهمية الإقتصادية لمنطقة المتوسط

إن الموقع الجغرافي المميز والإستراتيجي الذي تحظى به منطقة البحر الأبيض المتوسط مقارنة بباقي البحارة قد زاد من أهمية الكبرى إلى جانب الثروات الباطنة الإستراتيجية التي تحتويها، مما جعل من هذه المنطقة تصبح عبارة عن القلب النابض وشريان إقتصاد القوى الدولية وكما تساهم المنطقة بفعالية في نشاط الإقتصاد العالمي مما جعل القوى الكبرى تتسابق حنو السيطرة على المنطقة وثرواتها وجعلها تحت نفوذها مما يضمن لها مصالحها الإقتصادية وإستمراريتها فمنطقة البحر الأبيض المتوسط تكتسي أهميتها الإقتصادية في كونها معبرا أساسيا وهاما للسفن التجارية نحو الأسواق العالمية فهي تنشط وتسهلوا لأن نفسه ، عمليات التصدير و الإستيراد و تصريف البضائع .

هذه الأهمية المتعلقة بالتجارة الدولية إكتسابها بحر المتوسط منذ العصور التاريخية القديمة و تشكل الموارد الإقتصادية عاملا حيويا في غنى الدول ، فمنذ القرن العشرين أصبحت قوة الدول تعتمد بالدرجة الأولى على الموارد الطبيعية الخاصة بعد إكتشاف النفط الذي يعد من أهم مصدر على الرغم من إستحداث طاقات بديلة [2]

وقبل التطرق إلى الأهمية الإقتصادية لمنطقة المتوسط ، يجدر الإشارة إلى أن المنطقة تضم دول متفاوتة الحجم ، مجموعة جيوسياسية كبيرة وخاصة و يرجع ذلك إلى الفروقات الكبيرة بين ما يعرف بالضفتين الشمالية والجنوبية لأن أوروبا التي تشكل اليوم الإتحاد الأوروبي تقع على الضفة الشمالية ذات القدرة وإمكانية أهلتها للعب دور ريادي في الجانب الإقتصادي ، بينما تقع إفريقيا ومعها العالم العربي والإسلامي على الضفة الجنوبية ذات المشاكل واسعة النطاق رغم الموارد التي تزحزها وتعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط مواطن كمية هائلة من

1- أحمد صدقي الدجاني ، أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط و الإتحاد الأوروبي، رؤية لمستقبل العلاقات الثقافية و التعاون بين أرجاء المتوسط ، مطبوعة سلسلة الدورات أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط و الإتحاد الأوروبي ، الدورة الأولى ، 1995، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة ، ص 97.

2- جلال حدادي ، الأمن الجزائري في إطار إستراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م ، مذكرة ماجستير ، الجزائر : جامعة تيزي وزو ، قسم العلوم السياسية ، 2015 ، ص 46.

الموارد الإقتصادية ، إضافة إلى ذلك موارد النفط القابلة للإستخلاص في حوض بلاد الشام بحوالي 5.3 برميل الأمر الذي يجعل هذه المنطقة هامة هو الكميات الهائلة الغير المنكشفة من موارد الغاز الطبيعي التي تقدر بحوالي 3.450 مليار متر مكعب في المنطقة الجنوبية للمتوسط ، أما بالنسبة للضفة الشمالية ، تصل نسبة ما تنتجه من خام الحديد إلى 50 بالمائة من الإنتاج العالمي وتعتبر أوروبا وبصورة خاصة أوروبا الغربية من أهم المناطق إنتاجا للفولاذ والحديد ، وتنشر الصناعة الأوروبية إنتشارا كبيرا من سواحل الأطلسي وحتى إلى قلب أسيا ومن أبرز الدول التي تتصدر اللائحة في صناعة الحديد والفولاذ هي فرنسا وإيطاليا .[1]

أما من جانب الإستثمار تعد منطقة المتوسط منطقة حيوية بالإستثمار وتشمل مجموعة متنوعة من الدول المتطورة إقتصاديا وتعمل على جذب الإستثمارات الهامة ، أما الدول الأخرى أحرزت تقدما ولو بمستوى يمكن ترجيحه بأنه جيد في تبنيها سياسات صدفت إلى تحفيز و تعزيز و تأمين الإستثمارات ذات مصداقية ، ومتمثلة في الدول الواقعة على السواحل الجنوبية والشرقية لمنطقة المتوسط هذه الطبيعة الجذابة والديناميكية في المجال الإقتصادي وفرت مستويات كافية من البنى التحتية والقوى العاملة وسياسات إصلاحية ، ساهمت في تطور وانتشار الإستثمار بالمنطقة خاصة في كل من الجزائر ، مصر ، ليبيا ، المغرب ، تونس ، إضافة إلى المعايير الإستراتيجية الهامة لأهم المواد نذكر منها :

أولا : قناة سويس :

وتعتبر أحد أهم الطرق التجارية العالمية ، فهي تدخل يوميا للدولة المصرية حوالي 06 ملايين دولار إضافة إلى تأمين فرص عمل ل . 16000 شخص ، ومن بين الأربعة ملايين برميل التي تعبر يوميا هذا الطريق ، يمر 205 مليون برميل عبر خط " أنابيب السوميد " الموازي للقناة إلى أوروبا .

1 –DANA leo –paul , economies of the eastern mediterranean region : Econnomic Miracles in the making (UK :world scientific publishing , 2000) p 184.

ثانيا : مضيق البوسفور والدرنديل :

يعتبر يوميا هذين المضفين ما يزيد عن 03 ملايين من الخام ومئات الآلاف من براميل المنتجات البترولية نتيجة نحو أوروبا[1] ومن جهة أخرى تعتبر الموانئ لاعبا رئيسا في نظام لنقل المتوسطي بين البر والبحر ومن أهم الموانئ نذكر: ميناء مرسيليا (فرنسا)ميناء برشلونة (إسبانيا) ميناء بورسعيد (مصر) ميناء تنجرميد المغرب لتشكل هذه المضائف والموانئ أهمية إقتصادية لتكون المنفذ لأهم التجارات القائمة في منطقة المتوسط .

بالنتيجة يمكن القول أن منطقة الموسط تحتل موقعا فريدا ومميزا أكسبها مؤهلات إقتصادية واستراتيجية ، الأمر الذي جعلها محطة لتصادم أبرز القوى [2]

1- جلال حدادي ، الأمن الجزائري في إطار إستراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م ، المرجع السابق ، ص 48.

2 -commission Européene , mouritanie : Nouvelles mesures pour lutter contre l'ennigration clamdestine vers l'UE, lp/967 ?10/07/2006 ? disponille à l'adiesse :http:/bit.ly/342FBJ6.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط .

تمثل منطقة المتوسط في المجال الأمني منطقة جوار مباشر ومنطقة تتنوع فيها إهتماماتها، حيث يؤثر موقع هذا الفضاء ، حتما على أمن المنطقة الأوروبية ، إذ أن تغير الأحداث وارتباطها بفترات زمنية معينة أدى إلى بروز متغييرات جديدة أثرت على مستوى حقل الدراسات الأمنية ، إذا كان في السابق يعرف الأمن بمعطيات القوة و المصلحة سرعان ما تحول ليشمل متغيرات جديدة لها دور فعال في حياة الفرد متمثلا بالأساس في القيم والمعطيات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، بمعنى أن الأمن أصبح بمفهوم واسع وشامل مما جاءت به بعض المدارس الفكرية ، بالإضافة إلى التهديدات الأمنية التي باتت تمثل تحديات واسعة على الوحدات السياسية خاصة في المنطقة المتوسطية فنجد هذه المنطقة تواجه في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة وصعبة ، تتمثل أساسا في الجريمة المنظمة ، الإرهاب وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، حيث أن هذه الظواهر تتعدى على أوضاع اقتصادية، إجتماعية، سياسية، ثقافية وعسكرية تعيشها دول المنطقة تمتد تأثيراتها إلى مختلف دول الجوار .[1]

المطلب الأول : ماهية الأمن والتهديد الأمني

الفرع الأول : ماهية الأمن

أولا : مفهوم الأمن

يعد الأمن وماهية ومكوناته من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي في العلوم الإستراتيجية ، لأنه مفهوم نسبي ومتغيير ومركب وذو أبعاد ومستويات متنوعة أفقيا وعموديا وإزداد تعقيدا في القرن الواحد والعشرين إذا تعرض لتحديات وتهديدات مختلفة مباشرة و غير مباشرة من مصادر مختلفة إرادية و غير إرادية ، و في الوقت نفسه تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها و توقيتاتها .

ولذلك أصبح الأمن من أحد المرتكزات الأساسية لحياة الإنسان التي يسعى جميع الناس إلى الحصول عليها وصيانتها ويرتبط الأمن بروحية الإنسان وبناء الحضارة .

1–وفاء بوراس ، استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط ، مرجع سابق ، ص 116.

توجب عملية البحث عن الأمن وجوهره ومكنونته وتجلياته و عناصره المتنوعة سبر غور ماهية في اللغة و الإصطلاح ثم البحث في الرؤى والتوجهات الفكرية التي وضعت اللبنات الأساسية لماهية و المعطيات التي يتلامس مفرادات توضيح ماهية وإظهاره إلى حيز الوجود بوصفه مفهوما أخذ يحتل مكانة بارزة في الدراسات الإستراتيجية وعليه فإن والبحث عن جذوره الأمن ودلالات يوجب تلمس ماهية من خلال المرتكزات الأتية [1]:

أ- **الأمن لغة :** جاء في أغلب المصادر اللغوية بدلالات متقاربة أو متطابقة أحيانا إذا جاء ذكر كلمة (الأمن) في مصادر اللغة العربية بمعنى كونه ضد الخوف ، وهو حالة الطمأنينية فيقال إطمأن ولم يخف أي أمن و يقدم قاموس (ميرام ويبستر) الأنجليزي دلالتين لكمة (SECURITY) هما التحرر من الخطر أي السلامة (safety) أو التحرر من القلق أي الشعور بالثقة أو الطمأنينية (confidence) .

والأمن بدلالة (security) تشير هنا إلى تلك الحالة من الشعور المتجانس بالثقة والطمأنينة من جراء إنتقاء الخطر وإستعمالات هذه اللفظة في اللغة متشبعة وكثيرة فالأمن هو طمأنينة النفس وزوال الخوف .[2]

ويتمثل مفهوم الأمن في اللغة من أمن : الأمان والأمانة بمعنى وقد أمنت فأنا آمن و آمنت غيري من الأمن و الأمان ، وفي القرآن الكريم " ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍۖ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ (قريش الأية- 4) يقول ابن سيدة : الأمن نقيض الخوف ، وفي موضع أخر من القرآن الكريم " وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ "سورة البقرة – الآية 125 يقول ابن الجوهري الأمين يعني مأمون ، وقال أبو إسحاق : أراد ذا أمن وأمين وفي أية أخرى "

1- ثائر خليل محمد ، الأمن القومي الأمريكي و التغيير في المنطقة العربية ، الأردن ، دار حامد للنشر و التوزيع ، طبعة الأولى ، 1437 م ، 2016 م، ص ص 26 – 27 .

2- طارق محمد ذنون الطائي ، الأمن الدولي في القرن الواحد و العشرون (ماهية مقترباته الفكرية العالمية ، تحدياته غير التقليدية وأفاقه المستقبلية الأردن : شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1440 هـ – 2019 م ، ص ص 18-19.

وهذا البلد الأمين " سورة التين الأية (03) أي الأمن وهو من الأمن لذلك يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء اللغوي في المعنى .[1]

يشتمل الأمن على دلالات لغوية مختلفة متعددة يصعب حصرها إلا أن هناك نوع من الإدراك العام يتمثل في أنه حالة من عدم التعرض لوجود الإنسان أو ما يهدد وجوده وحياته وسلامة سلوكه في البيئة التي يتواجد فيها .

ب- الأمن إصطلاحا : يشتمل جوهر مفهوم الأمن في المعنى الإصطلاحات ، و يمكن معناه الإصطلاحي في أن يشير إلى تلك الحالة من الشعور المتجانس بالثقة و الطمأنينية جراء إنتفاء الخطر [2] بإجراءات وقائية سابقة من أجل تحقيق و أنجاز ذلك أي تحقيق الأمان ، كما أنه يتمثل في إحساس الفرد و الجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية و النفسية و على قمتها دافع الأمن بمظهره المادي و النفسي و المتمثل في إطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدد مظاهر هذه الدوافع وهو ما يعبر عنه بلفظ السكينة العامة ، و هي حالة تتوافر عندما لايكون هناك إخلال بالنظام العام سواء في صورة جرائم أن نشاط خطر يدعو إلى اتخاذالتدابير الوقائية و الأمنية و الإجتماعية لمنع النشاط الخظر من أي يترجم إلى واقع .

ويعرف قاموس أكسفورد الأمن بأنه حالة من الشعور بالأمان والتحرر من القلق بينما يعرف قاموس الأمن الدولي مصطلح الأمن بأنه يعني ضمنا التحرر من التهديد ويرى بعض المحللين في ذلك شرطا مطلقا ، فإما يكون المرء آمنا وأما لايكون[3] .

كما يتحدد الأمن بواسطة التهديدات التي تشكل تحديا له ، و يتمثل الأمن في جوهره العسكري بجملة التدابير التي تتخذ من أجل التمكن من تنفيذ عملية أو حملة عسكرية دون التعرض للمفاجأة بفعل حركة غير متوقعة يقوم بها العدو [4]

أما الأمن في الفكر العربي والإسلامي يعني مجموعة الإجراءات والأساليب التي تتخذها الدول والشعوب الإسلامية بما يمكنها من الحفاظ على العقيدة الإسلامية ورمزها وتاريخها

1- طارق محمد ذنون الطائي ، الأمن الدولي في القرن الواحد و العشرون ، مرجع سابق ، ص 19.
2- طارق محمد ذنون الطائي ، الأمن الدولي في القرن الواحد و العشرون ، مرجع سابق ، ص 20.
3- طارق محمد ذنون الطائي ، الأمن الدولي في القرن الواحد و العشرون ، مرجع سابق ، ص 21.
4- طارق محمد ذنون الطائي ، الأمن الدولي في القرن الواحد و العشرون ، مرجع سابق ، ص 22.

وقيمها من الأخطار الداخلية والخارجية، ويتطلب ذلك إستثمار مواردها وتنمية إقتصادها وتعزيز قدراتها بما يهيئها القوة والإمكانية للدفاع عن العقيدة الإسلامية .

فالأمن وفقا البنية الفكرية للدولة الإسلامية وهو تأمين كيان الدول الإسلامية والمجتمع الإسلامي ومن يعيشون ضمنها ضد الإخطار التي تهددها داخليا وخارجيا تأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق هذه الأهداف والغايات التيتعبر عن الرضا في المجتمع، وقد حصرت الشريعة الإسلامية على أن تحفظ للناس المقاصد الضرورية الخمس وهي حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل [1] أي حفظ حقوق الأفراد وضمان عدم التعدي أو الإعتداء ، كل هذا لكي توفر الأمن للإنسان في الدول الإسلامية .

وعليه ارتبط الأمن بالحاجات الأساسية للإنسان من تأمين مستلزمات البقاء و تبديد هواجس الخوف و السكن و السكينة وربطهما بالإيمان بالله ، فيقول جل في علاه : " فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4) سورة قريش ، الأية 3و4 " وَكَانُوا يَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا آمِنِينَ" سورة الحجر الأية 82 " ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ (سورة الحجر الأية– 46)

ويرتبط الأمن بالخوف وهو أكبر مهدد لبقاء الإنسان قال الله تعالى :" وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍۢ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ "سورة النحل، الأية 112 ويقول الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده و المؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم) ويؤكد الرسول الله صلى الله عليه وسلم في خطه حجة الوداع (فإنَّ دِمَاءَكُمْ وأَمْوَالَكُمْ وأَعْرَاضَكُمْ علَيْكُم حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَومِكُمْ هذا، في شَهْرِكُمْ هذا، في بَلَدِكُمْ هذا، أَلاَ هلْ بَلَّغْتُ، قالَوا : نَعَم قَالَ اللَّهُمَّ اشْهَدْ).

في موضع آخر ، يقول عليه الصلاة والسلام " من أصبح منكم أمنا في سربه (نفسه) معافى في جسده ، عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا [2]"

1– طارق محمد ذنون الطائي ، المرجع سابق ، ص 25

2– طارق محمد ذنون الطائي ، الأمن الدولي في القرن الواحد و العشرون ، مرجع نفسه ، ص 26.

ولقد ارتبط مفهوم الأمن في الإدراك الغربي بمفهوم الدولة ، وعد الأمن احد الأسباب نشأة الدولة وقد ميز توماس هوبز يزين حالة المجتمع وحالة الطبيعية ، ورأى أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع ، بينما تعيش الدولة حالة الطبيعية ، والبحث عن[1] الأمن دفع البشر إلى إندماج في مجتمعات من خلال العقد الإجتماعي تتخلى بموجبه عنه حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة ، ويعتقد توماس هوبز أن هذه السلطة المركزية (الدولة).

أنشأت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخاريجي ، وبذلك فإن الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية امنهم .

ومن أهم المفكرين الذي حاولوا أن يؤسسوا لفكرة الأمن من خلال وضع بعض الأفكار التي يشكل إسهاما فكريا ترك أثره في صياغته وبلورة جوهر الأمن هم كما يأتي :[2]

1- والترليبمان (walterlippaman) : يرى إن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لاتكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الإنسانية ، إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صيانة هذه القيم عن طريق إنتصارها في الحرب .

2- **أرنلدوولفرز (arnold wolfers)**: يعرف الأمن في عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة

3-باري بوزان (barry buzan): يقول بأنه في حالة الأمن يكون النقاش دائرا حول السعي للتحرر من التهديد ،أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول و المجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي .

4- **بوث ويلر (booth anndweeler)** : ويرى بأنه لايمكن للأفراد و المجتمعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا أمتنعوا عن حرمان الأخرين منه و يتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر [3]

5- **وليم بروس (william bruce)** : يرى بأن الأمن يرتبط بمجموعة من المعطيات الناجمة عن الأمن وانعدام الأمن وهي الأتي : الأمن بوصفه هدف أسمى، وانعدام الأمن بوصفه استجابة غريزية للتهديدات الخارجية، انعدام الأمن الناجم عن الموقف الخارجي ،انعدام الأمن المتأتي عن المنافسة والشعور بالنقص، والأمن الذي يعزي إلى التهديد الضمني وغياب الأمن

1- طارق محمد ذنون الطائي ، المرجع سابق ، ص 29.

2- طارق محمد ذنون الطائي ، الأمن الدولي في القرن الواحد و العشرون ، مرجع نفسه ، ص 30.

3- طارق محمد ذنون الطائي ، المرجع نفسه، ص 31.

المتأتي من المعتقدات لاسيما الدينية منها، وانعدام الأمن المتأتي المرتكزات المعادية للتطور الشخصي، وانعدام الأمن بوصفه أحد أسباب السلوك الناجم عن الأمراض النفسية وأخيرا وليس آخر انعدام الأمن المتفاقم نتيجة الموقف والسلوك المترابطين.

6- باول روا (paul roe) : يعرف الأمن بأنه يتمثل في تأمين الإحتياجات الإنسانية بمختلف صنوفها ومواجهة مهددات الوجود [1]

7- هنري كيسنجر : يعرف الأمن بأنه أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء .

8- أما روبرت ماكنمارا (robert manacmary) : فيقول لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إذا ضمنت حد أدنى من الإستقرار الداخلي، الأمر الذي لايمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى للتنمية .

من خلال هذه التعريفات ، يمكن إعطاء تعريف شامل للأمن حيث يمكن القول بأنه: قدرة الدولة على إستعمال مصادر قوتها الداخلية والخارجية والإقتصادية والعسكرية والإجتماعية وباقي قدرات في شتى القطاعات في الحفاظ على المجتمع وفي مواجهة التهديدات من الداخل والخارج في السلم وفي وقت الحرب وذلك مع استمرار هذا في الحاضر والمستقبل .[2]

من خلال التعريفات السابقة للأمن يمكن لنا إستخلاص صفات رئيسية للأمن وهي:

- **النسبية:** يعني أن الأمن متعلق في العلاقات الدولية لأنه لا يوجد أمن مطلق يمكن تحقيقه لأنه أيضا يهدد أمن الأخرين ، كما أن الدولة تسعى لتحقيق أمنها، وذلك يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية ، و المشكلة من مجموعة وحدات سياسية ووظيفة كالمنظمات الدولية ، قد يكون أمن دولة معينة ذات طابع إقليمي ، أو قد يكون دوليا ، ومنه فمفهوم الأمن يكون بإستمرار تبعا للشدة تغيير البيئة الخارجية ، ليصبح بذلك مسألة نسبية ، حيث أمن الدولة يختلف عن أمن دول أخرى وتحقيقها لأمنها في مجالات معينة نادرا ما يتحقق مما يجعل الأمن أمرا نسبيا .

1- طارق محمد ذنون الطائي ، الأمن الدولي في القرن الواحد و العشرون ، مرجع سابق ، ص 32.

2- كمال روابحي ، التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري ، مذكرة ماستر إستراتيجية دولية ، الجزائر المسيلة ، جامعة محمد بوضياف ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2017 -2018 ، ص ص 12-13.

الدينامكية : تعني أن الأمن ليس حقيقة ثابتة ، لأن مسألة الأمن متغيرة تتأثر بتطور الوضع الداخلي و أيضا الدولي .

- **الشمولية :** تعني أن الأمن يشمل كل العناصر والأبعاد السياسية منها : العسكرية ، الإقتصادية ، الإجتماعية و الثقافية و النفسية .
- **الإنعكاسية :** حيث الدولة تهدف من وراء أمنها الوصول لهدف أعمق ألا وهو الحفاظ على مصالحها و قيمتها ، حيث تهديد الأخيرة (المصالح) يهدد وجودها المادي ، فإن دفاع الدولة عن أراضيها و أفرادها هو إنعكاس ضمني لدفاعها عن قيمتها ، حيث أنها عندما توفر أمنها لمواطنيها فهي تعكس إستمرار قيمتها ومبادئها ومصالحا (أمن الدول يعني أمن قيمها ومصالحها).[1]

ثانيا : جغرافية الأمن

لقد تعددت مستويات الدراسات الأمنية ، بحيث انقسمت نظريات العلاقات الدولية سواء من تفسيرية أو نقدية فقد أعطت صياغات للأمن حسب اختلاف قراءتهم للتغيرات التي تشهدها هذه العلاقات خاصة بعد الحرب العالمية الثانية والتحولات في ظل النظام الدولي بعد الحرب الباردة ، وهذا لسببه احتدام الصراع بين هذه النظريات من أجل فرض تصور معين بمفهوم الأمن، فنجد عند تقليديون : النظريات التفسيرية (الواقعية الليبيرالية والماركسية) ، حيث بقي أمن الدولة يقتصر لديهم في مفهومه الضيق والتقليدي، اكتفوا فقط بإدخال بعض التعديلات الشكلية والسطحية عليه أما فيما يخص النظريات التكوينية (البنائية، النقدية الإجتماعية ، بالإضافة إلى النسوية) وكان على رأسها الدراسات النقدية للأمن بمدرسة كوبنهاغن التي حاولت إعطاء مفهوم جديد للأمن وهذا بقطيعة استمبولوجية لمفهومه التقليدي ، ولذلك تكون هناك صياغة جديدة مغايرة للتحليل التقليدي ألا وهو التحليل المجتمعي للأمن.

أي نجد هنا المنظور الواقعي يربط الأمن القومي بالدولة ، و الذي يكمن في قدرتها على الحفاظ لهويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية أو على بقائها و الحفاظ على قيمها ، و هذا

1- محمد سليمان الزوبير ، الأمن و الأجهزة الأمنية من وجهة نظر إسلامية ، دمشق ، دار الفكر الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 105.

بإستمرار نموها و تقدمها وفق أهدافها ، فتبقى الدولة هنا الموضوع المرجعي للأمن ومن بين اللذين ينتمون إلى هذا التيار (هانز مورغانتو ، كيث وولتز ، ريمون أرون ...)

أما عن التصورات الليبيرالية عن الأمن ، فيركزون على الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي ، والتي تعد في نظرهم الأهم ، فاستبدلوا الامن القومي بالأمن الجماعي وهذا يكون وفق وجود منظمات ومؤسسات دولية واقليمية التي تضمن تحقيق الأمن و السلام عن طريق التعاون و التبادل بين الدول ، يعني لابد من فاعلين في النظام الدولي لمواجهة أي فاعل آخر ونجد من منظري هذا التوجه (إيمانويل كانط وودرو ويلسون ...) ، و رغم أنهم أقحموا فواعل غير الدول (الجماعات المسلحة و النزاعات الإثنية ....) ، لتوسيع مفهوم وميدان الأمن ، إلا أنهم حافظوا على الدولة كموضع مرجعي ، وتفسيرهم هو أن باقي الفواعل[1]تبقى مرتبطة بالدولة حيث تسعى لتحقيق مصالحها المادية من خلال مفهوم المكاسب المطلقة .

وفيما يخص البنائية و المنظور النقدي ، فنجد في النظرية أنها منحت مفهوم الجماعة الأمنية كمغاير للفوضى الدولية ، وترى أن الأمن نتاج لبناء سياسي ، لينتقل من مستوى الدولة إلى مستوى الفرد وهو ما تحدث عنه الكسندرولندت و نيكولاس أونوف) بالإضافة إلى (إيمنويل أدلبير) .

أما ما يتعلق بلمنظور النقدي فيحتوي تيارات عدة منها تيار (باري بوزان)، الماركسون الجدد) إضافة إلى المقاربة النسوية ومن كتاب هذا المنظور نجد :

(كين بوث) ،و(جيمس دي) يمكن القول عن هذا المنظور النقدي الحديث عمل على إثبات أنه لم يعد الحفاظ على مفهوم الأمن الضيق غير مبرر ، وهذا لطبيعة التهديدات الجديدة للبيئة الأمنية و على مستويات العالمية و الإقليمية و المحلية [2] ، ونتخذ من الجدول التالي كمثال على الفرق بين المدارس الفكرية المختلفة حول الأمن

1-عسوس فتيحة ، التهديدات الأمنية في المتوسط وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري ، مذكرة ماستر ، تخصص دبلوماسية ، تعاون دولي ، الجزائر ، جامعة مستغانم ، جامعة عبد ابن باديس ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2015 – 2016 ، ص 14 .

2- عسوس فتيحة ، التهديدات الأمنية في المتوسط وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري ، مذكرة ماستر ، تخصص دبلوماسية ، تعاون دولي ، الجزائر ، جامعة مستغانم ، جامعة عبد ابن باديس ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015 – 2016 ، ص 15

جدول رقم 01 : الفرق بين المدارس الفكرية ورؤيتها للأمن :

مؤشرات المقارنة	الأمن الدولاتي (الواقعية ، الواقعية الجديدة)	الأمن الدولي (مدرسة كوبنهاغن الفكرية	الأمن الإنساني الليبيرالية و الليبيرالية الجديدة ومدرسة البرنامج الإنمائي	الأمن الدولي مدرسة ما بعد الحداثة
1- الأمن لمن ؟	الدول	المجموعات و الأقليات	الأفراد	الدول و الأفراد
2- القيم المهددة	الوحدة الترابية والإستقلال السياسي	الهوية المجتمعة و المأزق المجتمعي	الإزدهار الرفاهية الحرية ، حقوق الإنسان	الأمن و السلام الشامل
3- الأمن في مواجهة أي مخاطر؟	المعضلة الأمنية	التحديات الأمنية غير التقليدية	عدم تلبية الحاجات الأساسية للأفراد	التحديات الأمنية غير التقليدية
4- مصادر التهديد	الدول الأخرى	السلطة ، المجتمع ، المجموعات الأخرى أو الدول الأخرى على شكل عنف مباشر أو بنوي ، عدم وضع معالجات المقترحات الفكرية للتحديات غير التقليدية	السلطة ، المجتمع ، المجموعات الأخرى أو الدول الأخرى	المقترحات الفكرية الواقعية و الدولة هي المهدد الرئيس للأمن
5- وسائل تحقيق تحقيق الأمن	- استخدام القوة العسكرية بشكل مفرد - التسلح وتوازن القوى العظمى و الكبرى لوضع ضوابط على سلوكيات الدول . - توظيف القوة الإقتصادية بعد التعديل على المقتربات الفكرية الواقعية	- تنسيق استخدام الوسائل المختلفة التقليدية و غير التقليدية - تفعيل العمل الدبلوماسي - مواجهة التحديات غير التقليدية بإطار فكري غير تقليدي للأمن وإستنبات الأفكار الليبيرالية .	- استخدام القوة بشكل جماعي - الضوابط المؤسساتية و الدمقرطة - التنمية الإقتصادية المستدامة	الفعل الخطابي ، ترسيخ المعرفة وخلق رأي عام حول القضية المعنية المراد معالجتها .
6- دور طرف الثالث	التدخل حسب ما تمليه المصلحة الوطنية	التدخل لأغراض انسانية (لإعتبارات الأخلاقية و الإنسانية)	التدخل لأغراض انسانية ((لإعتبارات الأخلاقية و الإنسانية	خلف بنية امنية سليمة إستناد إلى خطاب جماعي .
قيود تدخل الطرف الثالث	طبيعة وواقع التحالفات الدولية	السيادة مصالح الدول الكبرى (سواء استخدام التدخل الإنساني) ، غياب اجماع دولي حول معايير إجازة التدخل	السيادة مصالح الدول الكبرى (سوء استخدام التدخل الإنساني) ، غياب اجماع دولي حول معايير إجازة التدخل	السيادة لم تعد تجدي نفعا أمام انتهاكات حقوق الإنسان ، كما ان التحالفات لاتنتج السلام بل تقود إلى الحرب

المرجع : طارق محمد ذنون الطائي ، الأمن الدولي في القرن الواحد و العشرون ، مرجع سابق ، ص ص 141 – 142 .

ونتخذ من الجدول التالي كمثال على أهم المقاربات النقدية ، توضيحا لما تطرقنا إليه سابقا

الجدول رقم (02) : مقارنة مفهوم الأمن بين المقاربات النقدية للأمن في أوروبا .

	مدرسة كوبنهاغن	مدرسة إبريستويث	مدرسة باريس
مرجعية كمفهمة الامن	الأمن كفعل كلام	الأمن كانعتاق	الأمن كتقنية حكومية
موضوع التهديد	المجتمع	الفرد	الجماعة السياسية
القيم المهددة	الهوية المجتمعية	حق الأمن للأفراد	النظام المجتمعة
من يقوم بالأمننة	النخبة السياسية	المحلل الأمني	شبكات مهنتي الأمن
كيف يتحقق الأمن	نزع الأمننة	التحرر من التفكير والعمل تحت ظروف الأمنية	تكثيف تقنيات المراقبة وادارة المخاطر

المرجع : سيد احمد قوجيلي ، الدراسات الأمنية و النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن الأردن : المركز العلمي للدراسات السياسية ، الطبعة الأولى ، 2014 ، ص 36.

ثالثا :أبعاد ومستويات الأمن

لم يبقى الأمن المعاصر يقتصر فقط على تلك المسألة الحدودية ولا قضية قوة عسكرية فقط بل أصبح يتصف بالشمولية ، بكل أبعاده و مستوياته حيث يشمل أمورا أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية أي صار قضية مجتمعة ذات كيان بكافة جوانبه و علاقاته المتعددة و المختلفة ، ليتوسع الأمن و يشتمل قطاعات أخرى .

أ- أبعاد الأمن :

1- **البعد العسكري** : والذي يهيمن على مفهوم الأمن وخاصة بعد الحرب الباردة ، وفي نهاية التسعينات ،وفي هذه المرحلة كان الأمن عند العديد من الأطراف يعني جميع تلك الوسائل والقدرات العسكرية التي يجب توافرها لمواجهة الأخطار الخارجية وتحتل الأبعاد الأخرى المراتب الثانوية ، حيث تهدف الدول لمضاعفة قدراتها العسكرية الدفاعية أو الهجومية من أجل مواجهة تهديدات الدول ، و التي قد تمس وجودها أو مصالحها وقد تستعمل أيضا في إجبار دول اخرى على إنتهاج سياسات أو القيام بسلوكيات معينة ، كالتهديدات التي تواجهها

الولايات المتحدة لبعض الوحدات الأخرى بتوجيهها مثلا ضربات عسكرية عليها إذا لم ترضخ لمطالبها ، كنزع السلاح النووي أو مكافحة الإرهاب ... إلخ [1]

2- **البعد السياسي :** يعتبر هذا البعد العنصر الأساسي الذي يحدد كيفية تنظيم وإدارة قوى الدولة ومواردها وهو ذو الشقين سياسة داخلية لإدارة المجتمع و التغلب على مشاكله وسياسة خارجية لإدارة مصادر القوة للدولة للتأثير على المجتمع الدولي لتحقيق مصالح الدولة ، فبالنسبة لمطالب السياسة الداخلية لابد من الإستقرار في اطار الشرعية الدستورية ، التداول السلمي على السلطة ، وتوجيه التنافس للقوى الداخلية والإتجاهات السياسية لصالح الأمة، أما بالنسبة للمطالب للسياسة الخارجية فهي مرتبطة بتأمين متطلبات السيادة الوطنية واحتياجات الدولة ، دون الخضوع لأي ضغوطات خارجية، بالإضافة إلى قدرة الجهاز الدبلوماسي وكفائته أسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها [2].

3- البعد الإقتصادي : ويهتم هذا البعد بحماية الإنسان من الشعور بالخوف من أن يجد نفسه ومن يعيلهم يعانون من الحرمان ومن إشباع حاجاتهم الأساسية من الغذاء والملبس والمسكن ومتطلبات الحياة التي لاغنى عنها ، وعليه فتحقيق الأمن الإقتصادي مرتبط بقدرة الأفراد على الحصول على فرص للعمل تضمن لهم الحصول على المواد اللازمة و الضرورية لحياتهم.

تعطي القوة الإقتصادية للدولة ثقلا سياسيا على المستوى الإقليمي والدولي ، كما أن دخول الدولة في إطار التكتلات اقتصادية مع دول أخرى في إطار تنظيم إقليمي أو دولي إلى زيادة القوة ، وهو ما يحقق في نفس الوقت الأمن الجماعي لتلك المجموعة والإقتصاد ركيزة مهمة وحيوية للقوة العسكرية ، كما أن البعد الإقتصادي يعوض ضعف البعد الجيوبوليتيكي ،

1- خير الدين العايب ، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة ، مذكرة ماجستر في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 1995 ، ص 27.

2 -davidallen baldwin, security studies and the and of the cold war, world politics , vol 01 , n 45 (october 1995) ,p 123

ذلك ان القوة الإقتصادية من المتغيرات التي يمكن تنميتها بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو المقومات الأساسية للمصادر الطبيعية .[1]

4- البعد الإجتماعي : يتمحور البعد الإجتماعي حول تهيئة المواطن ليؤمن ذاته و غيره ، فردا كان أو جماعة أو مجتمع أو مجتمعات ، باعتباره القوى الفاعلة للأمن ، وهو في نفس الوقت المعني بتحقيقه ، كما يتمحور حول تحقيق استقرار المجتمع وتماسك هويته وما يحلف به من اتجاهات فكرية وميراث حضاري وعادات وتقاليد وقيم ومعتقدات .

وبحسب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت ماكنمار Robert McNemar فإن الأمن هو التنمية " يعرف تقرير التنمية البشرية عام 1993 التنمية بأنها " تنمية الناس من اجل الباس بواسطة الناس [2]

5- البعد الثقافي : ان المتغيرات الثقافية تكتسي أهمية بارزة في تحليل الظواهر السياسية حيث تعرف على أنها التوجهات القيمية التي تتحكم في سلوك الأفراد داخل المجتمع معين ، بغض النظر إن كانت قد إنحدرت إلينا من الماضي أو نتجت عن الواقع الإجتماعي نفسه ، وبهذا فإن البعد المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق بالبعد الثقافي والتي اكترها حساسية من الأبعاد الأخرى ، نظرا لوضعية التفاعل في النظام الدولي الجديد ، الذي انتقل حسب صامويل هنتغون نحو الصدام الحضاري بعد نهاية الحرب الباردة .

1- محمد مسعود بونقطة ، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائري تجاه المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2014 غير منشورة ، ص ص 61-62 .

2- كمال روابحي ، التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن على الأمن القومي الجزائري ، مرجع السابق ، ص 17

وهذا البعد يحتاج إلى وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الإتجاه الصحيح في سبل تحقيق التفاعل بين مختلف أفراده ، كما يتطلب الأمن وفقا لهذا البعد التوفيق بين الثقافات أو هيمنة الثقافات الأخرى [1]

وهو أمر يخلق حالة صراع ثقافي أو تثاقف ، تتجسد في أشكال متعددة أهمها الحروب العرفية ، وهي تربطها علاقة صفرية مع الأمن ، أي غياب إحداهما يضمن بالضرورة وجود الأخر وحتى يمكن ان تهدد الأمن الوطني في حده الأدنى وهو بقاء الدولة وهذا من خلال وصول الصراع إلى حد تقسيم إقليم دولة أو انفصال أجزاء منها ، وهنا يظهر الأمن ببعده الثقافي من خلال ، العلاقات الدولية الثقافية " التي قد نتفق بعض الشيء مع ما تحدث عنه هنتغون في اطروحته صراع الحضارات ، والذي يعتقد أن الثقافات تدخل في صراع على مستوى دولي يقود إلى نتائج التي تترتب عن القوة الكامنة في كل حضارة أو ثقافة أو بالقوة التي تكتسبها من خلال دفاع الأفراد المنتمين إليها ضد الثقافات الأخرى [2] .

ولكن ما قد يهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثاقف وما يمكن أن تخلفه، كالتغيرات في النمط الثقافي السائد في المجتمع أو تهديد التجانس الإجتماعي والثقافي وسببه اتساع دائرة الأمن وصار هناك بعد الثقافي في الأمن يتمثل في تأمين الفكر والعادات والثقافات.

ولا ننسى أيضا العقائد والأصول التي لها دور في صياغة هذا البعد وهذا ما يظهر جليا في قول " متوارزم " (الأصول المسيحية هي اللاعب الرئيسي في سياسة الجناح اليميني

1-خالد معمري ، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعدد 11 سبتمبر ، مذكرة ماجيستر في العلاقات الدولية ، الجزائر ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2009 ، ص ص 25-29 .

2- محمد سعدي ، حول صراع الحضارات حوارات ومقالات مختارة لصامويل هنتغون المغرب ، دار إفريقيا الشرق ، 2006 ، ص 73 .

الأمريكي، ونظرته المنحازة لإسرائيل هي المؤثر الأساس في سياسة أمريكا الخارجية ، والأصولية اليهودية هي العقبة العائقة عن السلام في السوق في الشرق الأوسط)[1].

6- البعد النفسي : ويتمثل في تصور الأمن الذي يعتبر تحررا من الخوف وإختفاء التهديد ، أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء ، وبذلك تكون أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد و المجتمعات وأول ملاحظة يمكن أن ندرجها هنا هي أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل سياقات انفرادية ، وليس ضمن مسارات مشتركة أو إجتماعية ، يمكن أن تصنف ضمن هذا العبد كتابات كل من " كوفمان " التي ترى بأنه على الرغم من تعدد وجها النظر التي عالجت موضوع الأمن والدراسات الأمنية ، إلا أنها تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف و أيضا كتابات " لينكولن " الذي يقول في هذا الصدد " إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة على القتال و الدفاع عن وجودها ضد العدوان أي أنها تملك القدرة المالية والبشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي".

إن التحرر من الخوف أو الحاجة إلى الأمن هي أسمى الحاجيات التي يسعى الإنسان إليها ، كإشباعه لحجاته البيولوجية الأساسية ، و أن لم يحقق الإنسان حجاته إلى الأمن استحال العالم كله في نظره عالم خوف و التهديد ، لن يستطيع حينها انجاز أي شيء ذات مستوى أكثر إرتفاع كحاجات تحقيق الذات أو معرفة على حد تعبير " ماسلو " عند تصنيفه للحاجيات الإنسانية .

إذن الأمن من خلال بعده النفسي هو إختصار للتحرر من شعورية لإنعدام الأمني كبديل لإحتمالية التهديد الأمني. [2]

1- راشد المبارك ، التطرف خبر عالمي ، دمشق ، دار القلم ، 2006 ، ص 36-37.

2- محمد الميلي ، الأبعاد الثقافية والإجتماعية ، للأمن القومي العربي ، و التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية ، باريس ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، 1996 ، ص117- 118.

7- البعد الشخصي (الفردي) : لقد أصبح الأمن الشخصي مهدد على درجة كبيرة خاصة مع تصاعد التهديدات الجديدة التي خلفتها الحرب الباردة والتي ظهرت جليا في هجمات 11 سبتمبر 2001 وظهور التهديدات التي تهدد الأمن الإنساني منها الإرهاب ، المخدرات ، التلوث البيئي وغيرها ، و التي أصبحت تهدد حياة الإنسان بالدرجة الأولى تشكك استمراره وبقاءه [1]

8- البعد البيئي : البيئة تعني تحديد الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ، ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء كساء دواء ومأوى ، يمارس فيه علاقات مع أقرانه من بنى البشر[2].

ويعتبر أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع ، حيث يؤثر النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية فتتنامى ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلف وضعيات صراعية بين الدول ، خاصة منها ندرة المياه ، كما أن الكثير من المشاكل البيئية والتلوث المائي و الجوي وانقراض بعض أنواع الحيوانات وتدهور النسيج الغابي ، فهي كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى إرتفاع نسبة الوفيات ، المجاعة تدهور الوضع الصحي العام بتفاعل هذه المشاكل المعقدة ومع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث حول البطالة ، الهجرة..... إلخ [3].

من خلال ما تطرقنا إليه يتبين لنا أن الأمن أبعاد كثيرة ومتنوعة وهذا راجع إلى إختلاف رؤى الباحثين ، فكل واحد ينظر للأمن من زاوية معينة من ينظر للأمن من زاوية عسكرية وهناك من ينظر إليه من زاوية إقتصادية .....إلخ .

ب- مستويات الأمن: يعرف الأمن تشبعات عديدة من الجوانب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية إلخ..

1- بونقطة محمد مسعود ، مرجع سابق ، ص 68.

2- محمد كمال التابعي ، التنمية البشرية المستدامة ..... المفهوم والمكونات ، مفاهيم ، العدد 14 ، فيفري 2006 ، ص 25.

3- محمد الميلي ، الأبعاد الثقافية والإجتماعية ، للأمن القومي العربي ، مرجع سابق ، ص 118.

لذلك فإنّ التفاعل مع هذه الجوانب لا يكون وفق نفس الطريقة، فهناك مسائل خاصة بكل دولة منفردة، وهي المسائل التي عادة ما تتعلق بالسيادة والمجالات الحيوية، كما توجد مجالات أخرى يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية العالمية، وفقا لذلك نجد مستويات الأمن متعددة بين الأمن الوطني أي مستوى الوطني والأماكن على المستوى الإقليمي وكذلك المستوى الإقليمي.

فإنّ ظهور تهديدات تمس فواعل غير الدول، وهذا فوق الوطنية، حيث أضاف إلى أدبيات العلوم السياسية، مفهوم آخر ألا وهو الأمن الإنساني والذي دفع إلى ظهور مستوى جديد للأمن والمتمثل في المستوى الفردي ، ليتضح لنا في الأخير وجود مستويات للأمن وهي:

1- المستوى الفردي: ويسعى من خلاله تحقيق الأمن والطمائنينة والسكينة للفرد باعتباره إنسانا وهذا بضمان سلامته من أي خطر قد يهدد حياته، وإن وجد هذا الأمن ، يعني تحقيق الأمن الداخلي للدولة في حد ذاتها ، كما نلاحظ أن المنظمات العالمية والمؤسسات غير الحكومية صاغت هذا الأمن في مواثيقها باسم حقوق الإنسان، وهو الأمر الذي أقلق الدول الأعضاء من تلك المنظمات من أن تنتهك أمن المواطن ، وهذا من خلال الدولة ومؤسساتها الأمنية، ومما قد يعكس على أمنها وامن المجتمع، إضافة إلى الأمن الإنساني[1] .

2- المستوى الوطني القومي: يعرفه أمين هويدي بأنه عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية [2]، وهذه الإجراءات هي:

1- عسوس فتيحة، التهديدات الأمنية في متوسط وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري، مرجع سابق، ص 22-23.

2- كمال روابحي ، التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري ، مرجع سابق ،ص 13.

- أن تشمل كافة المجالات في الدولة، إذا أن مسائل الاقتصاد والأمن والدفاع كل لايتجزأ.
- وتكون هذه الإجراءات في حدود طاقتها.
- تشمل التخطيط للحاضر والمستقبل.
- ومراعاة للمتغيرات الدولية التي تحتاج الى إعادة التقييم بين حين وآخر[1].
- ويتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموعة من الأخطار الداخلية التي تمس الكيان الداخلي للدولة ، هناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما :

المدرسة الإستراتيجية: تركز على الجانب العسكري والتهديدات الخارجي ، والدولة كوحدة بتحليل العلاقات الدولية .

المدرسة المعاصرة (التنموية): يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لاتقتصر فقط على التهديد الخارجي إنما أيضا على التهديد الداخلي ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاد إقتصادية إجتماعية وثقافية [2].

ويقوم المستوى الوطني القومي على متغيرين أساسين هما :

أ- سيطرة السلطة السياسية على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية أو بمعنى آخر القدرة على ضمان إستمرار الأوضاع سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي أو فرض عقوبات في حالة خرق هذه القواعد [3] .

ب- العملي التي يتم فيها التحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة سواء كانت أفراد أو جماعات إلى بدائل أو قرارات ، حيث لابد أن تكون متلائمة مع حاجات الأغلبية ، أي تحقيق الرضا العام ، كما تتعلق بالقدرة على ضبط مختلف ردود الأفعال غير المؤيدة في

1- طارق محمد ذنون الطائي ، الأمن الدولي في القرن الواحد و العشرون ، مرجع سابق ، ص51.

2- كمال روابحي ، التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري ، مرجع سابق ،ص 13.

3- عسوس فتيحة ، التهديدات الأمنية في المتوسط وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري ، مرجع سابق ، ص 23.

حالة العكس فالمستوى الداخلي للأمن يعني كيف تتعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات التي تؤثر عليها من البيئة الخارجية، سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني مثل التهديدات الصريحة أو الإستعدادات ذات النزعة الهجومية ، أو تؤثر بصفة غير مباشرة لكن بشكل ملموس على أمن الدولة مثل قضايا بالهجرة غير الشرعية ، تلوث البيئة الجريمة المنظمة وظاهرة الإرهاب .....الخ

مما يعني حالة الثقة والطمأنينة نحو حماية كيان الدولة و العمل على الإستقرار دون خوف وهنا لابد من توافر الإمكانيات والقدرات الذاتية للدولة وقراراها السياسي[1] .

3-المستوى الإقليمي: يجسد الأمن الإقليمي مستوى من مستويات الأمن المتعددة ، وقد تعددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد واعتبره البعض خطوات متدرجة متخذه تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبنى سياسة دفاعية موحدة على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها.

وهناك من يرى بأنه سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم ، ومن ثم فإنه يعني نوما من التحالف بين دول الإقليم لتنظيم الدفاع عن هذا الإقليم ، ويتمثل جوهره في التعبئة الإقليمية والتصدي للقوة الخارجية وحماية الوضع القائم .

واقر ميثاق الأمم المتحدة مكنونة الأمن الإقليمي وماهية عندما نصت المادة (51) من الميثاق على حق الدفاع الفردي والجماعي عن النفس، وصلاحية السعي إقليميا من أجل تسوية السلمية للمنازعات التي تقوم بها .[2]

1- فتيحة عسوس ، مرجع سابق ، ص 23-24 .

2- طارق محمد ذنون الطائي ، الأمن الدولي في القرن الواحد و العشرون ، مرجع سابق ، ص 62-65.

ولقد برزت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة في افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها ، وهذا بدفع بالدول إلى الدخول في اتفاقيات اقليمية تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي ، مثل ميثاق (ريودي جانيرو 1947 الذي جاء في ديباجة أن الهدف من عقده هو كفالة السلام لكل الدول الأمريكية عن طريق تقديم المساعدات الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر العدوان عليها من الخارج واعتبار اي هجوم مسلح ترتكبه دول ضد أي دولة هو هجوم على الدول الأمريكية وهو ماجاءت به معاهدة ريو .

إن أمن الدولة الإقليمية يعتبر جزاءا هاما من سيادتها الأمنية ، حيث تتوافق السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن أي رده أية محاولة لإختراق المحيط الإقليمي للدولة خاصة إذا كان مجالا لنفوذ ، حيث أن الإختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديد للأمن الوطني ومن أهم الأمثلة على ذلك نجد التصورات الروسية للأمن الإقليمي بعد سقوط الإتحاد السوفياتي السابق ، حيث تعتبر روسيا أن الحدود السابقة للإتحاد هي حدود أمنية لها (الحوار القريب) لذلك فهي تبدي بعض الحذر فيما يخص مسألة توسيع حلف شمال الأطلسي.

فكل دولة تهدف إلى تحقيق أمنها على المستوى الإقليمي مثل الحديث عن الأمن العربي أمن دولة حوض النيل ، الأمن الأوروبي ، والأمن الإقليمي ظهر في المنظمات الإقليمي كما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بصفة جلية [1].

4-المستوى الدولي : أصبحت القضايا الأمن بالأساس قضايا كونية وعالمية ومواجهة يتطلب حلول عالمية واتباع سياسات رشيدة وتعاون على مستوى العالمي وهذا نظرا لقوة العولمة وما فرضته من عولمة المخاطر وعولمة الحلول، وكذا الإعتماد المتبادل الذي كشف عن عمق الترابط الموجود بين الأمن العالمي والأمن الإنساني وهو الأمر الذي استدعى إعادة النظر في البناء الأيتيمولوجي، السيادة كمسؤولية والتي جاءت كإنعكاس مباشر لبروز وصعود ما يسمى بالحقوق التضامنية هته الأخيرة تتطلب التعاون عبر كافة المستويات ، فالدولة لم تعد بمقدورها

1- فتيحة عسوس ، مرجع سابق ، ص 24 .

مجابهة المخاطر التي تهدد أمن الدولة ، وعليه لابد من الإنتقال من مقاربة صراعية إلى مقاربة تعاونية ومشتركة لتأمين مستقبل أمن وأكيد أين كل واحد بحاجة إلى الأخر.

إدراكا للأخطار العالمية التي تهدد الأمن الدولي ، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية نوعا من التوافق العالمي على ضرورة تنسيق الجهود لسد فجوة التنمية وتحقيق السلم والأمن الدوليين .

فأصدرت لجنة " برونتلاند "BRUNTLAND تقريرا سنة 1987 بعنوان " مستقبلنا المشترك" ركز التقرير بالأساس على البحث عن سبيل إيجاد بيئة ملائمة يمكن خلالها تحقيق احتياجات الأفراد الحالية ، دون التأثير على قدرة الأجيال المستقبلية على بلوغ احتياجاتها الخاصة ، كما أكد التقرير على أهمية الإنسجام بين الإنسان و البيئة في اطار التنمية المستدامة .

أما اللجنة الحكم الراشد العالمي commission on global gouvehnance فدعت إلى مسؤولية مشتركة والتركيز على التحديات التي يواجهه العالم أمنيا بدلا من التنافس السياسي و سباقات التسلح ، كما دعت لمفهوم واسع للأمن ليتعامل مع التحديات المرتبطة بمشكلات التنمية و التلوث البيئي و الزيادة السكانية وغيرها .

أما تقرير الأمم المتحدة الإنمائي " PNUD" لسنة 1994 والذي يعد اكثر من ماسهم في تطوي هذه النظرة ، حيث حدد سنة تحديات شاملة ، للأمن وهي : التزايد السكاني الأزمات الإقتصادية ، الهجرة الجماعية ، تراجع الظروف البيئية ، تجارة المخدرات و الإرهاب الدولي .

من هذا المنطلق أصبحنا نتحدث عن الأمن العالمي ليشتمل التهديدات الناجمة عن التباين الإقتصادي المنتج لحركات الإنتقال السكاني كالهجرة غير الشرعية ، بروز المخاطر كالإحتباس الحراري و تفشي الأمراض و الأوبئة التي من شأنها حدوث أزمات بين الدول ما يجعل هذه التهديدات فعلا تشكل خطرا على الأمن الشامل ، ومنه فإن أي قراءة لأمن الدولي

في عصرنا الحالي يجب أن تأخذ بعين الإعتبار قراءة قواعد القانون الدولي طبيعة الفواعل مصادر التهديد إضافة إلى مستويات التهديد [1].

و الأمن الدولي ارتبط بالمنظمات الدولية واتصف بثلاث عناصر :

- وجود جهاز دولي لردع العدوان لمجلس الأمن
- وجود تنظيم لتجريم العدوان (القانون الدولي)
- وجود اجراءات لدحر العدوان (الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة).[2]

الفرع الثاني : ماهية التهديد الأمني

أولا : المقاربة الأمنية للأمن المتوسطي

تقترن هذه المقاربة بظهور ما يسمى بـ المركب الأمني sécurité composé والذي يعني أن الأمن المتوسطي أصبح يرتبط ارتباط وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم حيث من الصعب فهم وتصور الأمن في دولة ما بمعزل عن أمن الدول المجاورة خاصة بعد تعقد المشاكل المطروحة و ترابطها وصعوبة مواجهتها بصفة مستمرة ومسألة الأمن ترسم بتلاقي خاصيتين على الأقل وهما الترابط التدريجي لمختلف المجالات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية ، بالإضافة إلى كثافة التفاعلات الخارجية وهو ما يعني أن الخط الأساسي للأمن هو الإعتماد المتبادل بشقيه الإيجابي و السلبي ، حيث أعيد دمجه في المفهوم المكون وهو " المركب الإقليمي sécurité complexe régional الذي عرفه الأستاذ " باري بوزان بـ " مجموعة من الدول التي تكون هوجسها الرئيسية للأمن مترابطة لدرجة أن مشاكل أمنها الوطني لايمكن أن تحل عقلانيا بطريقة منفصلة .

1- سليم بلحاج ، التهديدات الأمنية في المتوسط وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري ، مذكرة دكتوراه ، تخصص تنظيمات سياسية وادارية الجزائر ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2020 – 2021 ، ص ص 80 – 81.

2- فتيحة عسوس ، مرجع سابق ، ص 25.

كما أكدت أطروحة البراديم البنوي في الدراسات الأمنية من خلال إسهامات مدرسة كوبنهاغن Copenhagen school التي تعتبر المتوسط بأنه :" مركب أمن " بمعنى أن الدول المحيطة بالمتوسط لها أجندات أمنية مختلفة ، فأمن (جنوب – جنوب) .

يمكن أن يتأثر بعوامل قد لاتؤثر نهائيا على أمن (شمال – جنوب) خاصة في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة وهذا ما يؤكد التفسير الإقليمي المتعدد ، حيث يعبر المتوسط كشبكة من علاقات متعددة المستويات بين الأقاليم المختلفة و اعتبرت هذه المدرسة أن " التحليل الإقليمي Regional Analysis أفضل وسيلة تحليلة لمفهوم الواقع المتوسطي .

فدراسة المتوسط وفق المقاربات التقليدية تعتبر كمعطى ، بحيث تجيب عن السؤال :

ماذا يمكن أن يمثله المتوسط ؟ أما المقاربات الحديثة ومن بينها التيار البنائي تنظر إلى المتوسط على أنه فقط ذلك البعد الجغرافي ، بل يجب أن يقترن مفهومه بفترة تاريخية يمكن أن تحدد معناه الذي يختلف بإختلاف السياق الزمني ، أي أن هناك نوع من الإبداع المستمر في مفهوم الأمن المتوسطي.

و يقترن المفهوم الأوروبي للأمن بالمساعي الأوروبية لجعل منطقة المتوسط منطقة سلام و استقرر دائمة وذلك من خلال الإنخراط المستمر في حوار سياسي وامني بين شعوب ودول المنطقة ، وفي اطار التوجه والقراءة الجديدة للأمن المتوسطي ، أنشأت دول أوروبا الجنوبية عام 1995 وحدتين للتدخل السريع في المتوسط وهما " أوروفور وأروروماڤور " ولم يتم الإعلان رسميا عن هذه القوات إلا في 09 نوفمبر 1996 وقد اعتبر تشكيل القوتين إشارة إلى أن المقاربات الأمنية الأوروبية لا تستنى المقاربة الهجومية التي قد تأتي من دول الجنوب[1].

1– وفاء بوراس ، استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط ، مرجع سابق ، ص ص 117–118.

ثانيا : تعريف التهديد الأمني :

أ- **لغة :** يعرف التهديد لغة على أنه :" من الفعل هدد يهدد تهديدا وهو ناتج عن إلحاق الأذى و الضرر "

يشير المعنى اللغوي للتهديد في اللغة الإنجلزية إلى " threat " ، أما في اللغة الفرنسية فهو يشير إلى معنى الخطر " menace " و اللغة اللاتينية" trudere" يرادف معنى الدفع وفقا لقاموس وبستر فالتهديد هو (تصريح أو تعبير عن نية لإيذاء أو تدمير أو معاقبة في الإنتقام أو الترهيب) وهو كذلك (دليل على الخطر الوشيك أو الأذى أو الشر ، كالتهديد بالحرب في السياسة أو الدراسات الأمنية " التهديد " يستخدم كمصطلح سياسي ، بوصفه كمفهوم علمي ، لايزال غير معروف في الكثير من القواميس العلوم الإجتماعية .

ويشير معنى مصطلح تهديد في اللغة الفرنسية حسب معجم " le petit robert" إلى:" الطريقة التي يرسم بها الرعب على وجه شخص ما ، مع وجود النية لجعله يخشى الأذية التي أراد إلحاقها به

ب-إصطلاحا : لقد تعرض الكثير من الدراسين إلى تعريف التهديدات الأمنية وقد تعددت التعاريف وتنوعت نظرا لإختلاف الرؤى و المذاهب الفكرية التي ينتمي لها كل الباحث بالإضافة إلى اختلاف الفترات الزمنية وكذا القضايا التي عولجت من خلالها هذا المفهوم ، وفيما يلي عرض لبعض التعاريف التي تطرقت للمفهوم : تعريف ريتشارد أولمن " تهديد الأمن القومي هو عمل ، فعل أو سلسلة من الأحداث التي تؤدي بشكل كبير و على فترة زمنية قصيرة نسبيا ، إلى التقليل من نوعية حياة مواطني الدولة أو تساهم بشكل كبير في تطبيق نطاق الخيارات السياسية المتاحة أمام حكومة دولة أو الهيئات الخاصة والمنظمات غير الحكومية (الأشخاص الحكومات و الشركات) داخل الدولة" [1] .

1- التهديدات الأمنية threats of security الموسوعة السياسية 2022

Coyright @political encyclopedia

يعرف " تيري ديبل therry debel " التهديد الأمني على أنه :"عمل نشط وفاعل تقوم به دول ما للتأثير في سلوك دولة أخرى وشروط نجاح التهديد في توافر المصداقية والجدية والقدرات التي تناسب مع التهديد ، وهناك ثلاث سمات للتهديد ،هي الخطورة والإحتمالية والتوقيت ، وفي ضوء هذه الصفات تم ترتيب تهديدات الأمن الوطني بحسب الأهمية .[1]

أما بوزان فقد عرف التهديد على أنه :" تهديد المؤسسات الدولة بإستخدام الإيدولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد الدولة أخرى ، حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهددا بضرر أو غزو أو احتلال ، و يمكن أن تأتي من الخارج أو من الداخل ويعتقد باري بوزان أن الدولة القوية عادة ما تتعرض للتهديدات الخارجية عكس الدولة الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل و الخارج..

و يتعبر الباحث التشيكي " يان إيشلر Jan Eichler " أن التهديد يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل (الفرد / جماعة / دولة .....) ، ويشترط فيه توافر العناصر التالية :

- أن يسبب حالة من الهلع و الخوف .
- توفر القدرة على الإستهداف سواء استهداف الدولة مباشرة أو مواطينها أو الدول المجاورة للدولة ، وهنا يكون التهديد تأثير جيوسياسي .
- درجة الخطورة ، أي طبيعة الخطورة (المحتملة فعلية ، كامنة ، فكلما كان التهديد خطير كلما كان ذلك رد فوري فعال من طرق الهدد .[2]

ومصطلح التهديد في مفهومه الإستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح و الغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي والإقتصادي والإجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية ، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتضاربة إلى اللجوء إلى إستخدام القوة العسكرية، فدراسة التهديدات ينبغي

1- سليم بلحاج ، التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعيتها على الأمن الوطني الجزائري ، مرجع سابق ، ص 89.

2- جرش عادل ، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة ، الجزائر : مجلة العلوم السياسية و القانون المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية والإقتصادية ، العدد الأول 2017 ،ص ص5.6.

معها التميز بين عدد من العناصر بدءا من مستوى وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردي،الجماعي ، القومي ، الإقليمي).

مرورا بمصادر التهديد الداخلية أو الخارجية وصولا بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها و أنواعها وبين الإستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها [1].

ثالثا : تمييز التهديد عن المفاهيم المشابهة :

لاتزال إشكالية التدفق في الضبط التعريفي للمصطلحات المتعلقة بالتهديدات الأمنية محل نقاش كبير بين الباحثين والدارسين ، فالكثير منهم يخلط في استعمال مفردات " التحدي" و" الخطر " ويستعملها كمرادف للتهديد الأمني .

* **التحدي (chillenge)** : إشتقت كلمة التحدي من الناحية اللغوية من اللفظ " تحدي " حيث يقال في اللغة العربية فلان تحدى فلان حول شيء معين أي طالب مباراته في هذا الشيء ، يقابل لفظ التحدي في اللغة الإنجلزية كلمة (chillenge) وبالفرنسية (defi).

ومن ناحية العلمية ، فإن المثقف عليه أن مفردة " التحدي " يقصد بها مجموعة معقدة من المشاكل والظروف التي ننتجها في الواقع والمستقبل بإرادتنا ورغباتنا الواعية و غير الواعية ، فلقد عرفها سليمان عبد الله الحربي " بأنه :" المشاكل و الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وحد وتعوق من تقدمها وتشكل حجر عن وأمام تحقيق أمنها واسترقاراها ومصالحها الحيوية الذاتية المشتركة و يصعب تجنبها أو تجاهلها.

-**الخطر (risk)** : عرف قاموس le potit robert " الخطر على أنه كل فعل مهدد يحتمل وقوعه وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان ، وهو مرتبط بمدى قدرة المجتمع ومناعته حيال مواجهته .

1- هيشام صاغور ، أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية : دراسة في مقاربتي الأمن التقليدي و الأمن الإنساني ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بسكرة ، (القسم العلوم السياسية ، 2017-2018) ، ص 37.

ويعتبر الكثير من المفكرين والمختصين على أنه خاصية تدل على شيء يلحق ضرر معنوي أو مادي ، فعندما نقول عن شيء خطير بمعنى أنه يحمل ضرر معنوي أو مادي يحتمل وقوعه ، وقد يدي إلى خسارة أو الدمار أو الإصابة ، يشمل الخطر ثلاث عنالاصر أساسية تتمثل في :

- المصدر المنتج للخطر
- الوسيلة الناقلة للخطر بحيث قد تكون ميكانيكية أو كيميائية أو اشعاعية .
- البيئة الناقلة للخطر التي تكون مائية أو حضرية مائية أو هوائية

يمكن تلخيص الفروقات بين المفاهيم الثلاث : التهديد التحدي والخطر من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 03 : يبين أبرز أوجه الإختلاف بين التهديد والتحدي والخطر [1]

المفهوم	التهديد " threat "	التحدي (chillenge)	الخطر (risk)
مؤشر التمييز من حيث مضمون كل مفهوم من حيث البعد الزمني ومن حيث الهدف	محاولة إلحاق الضرر بفاعل معين (دولة / جماعة / أفراد ...) يكون أنى نتيجة لإدراك وجود خطر يهدد الفاعل عادة ما يحمل أهداف سياسية	مشاكل وصعوبات يقتضي للدولة مجابهتها مشاكل ننتجها في الواقع والمسقبل إختيار مادي قدرة الدولة على المنافسة و المواجهة	فعل مهدد يحتمل وقوعه وإمكانية التنبؤ به تتأرجح تهديد يكون على وشك الحدوث أو حدث فعل محاولة إلحاق الضرر المعنوي أو المادي

1- جرش عادل ، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة ، مرجع سابق ، ص ص 7-8.

ثالثا : مستويات التهديدات الأمنية

أ–**مستويات التهديد الرئيسية :** توصف مستويات التهديد الأمن الوطني بأنها مصادر تهديد رئيسية لأنها تمثل خطرا يمس بشكل مباشرر كيان الدولة وبقائها فالإعتداء على مصادر النفط في دولة مثل الجزائر ، تعتمد مواردها المالية على عائدات هذه الطاقة ، لابد أن يكون مصدرا رئيسا للتهديد ، فمناطق الإنتاج وسائل النقل وخطوطه ومعامل تكريره كلها مناطق حيوية تقفز من مستوى مصادر التهديد الثانوية إلى مستوى مصادر التهديد الرئيسة .

ب– مستويات التهديد الثانوية:وصف مستويات التهديد الوطني بأنها مستويات ثانوية وذلك لعدم أهمية الراهنة أو لضعف تأثيرها أو أن تأثيرها جزئي ، لايشمل الدولة كلها وأن المستويات الثانوية التي تهدد الأمن الوطني لا تمس كيان الدولة ووجودها، بل إلحاق الضرر ببعض الأبعاد الأمنية فإنه يمكن إستنفار بعض الجهود دون تعبئة شاملة لمواجهتها ، بل إن المواجهة الجزئية من الممكن تأجيلها ريثما تنتهي الأعمال الأكثر أهمية ، شريطة أن تبقى مستويات التهديدات الثانوية تحت السيطرة حتى تتحول إلى مستويات تهديد رئيسية للأمن الوطني [1]

رابعا : مصادر و أبعاد التهديدات الأمنية .

أ–**مصادر التهديدات الأمنية :** لقد اتسع نطاق مصادر تهديد الأمن، وتعدد نوعية هذه المصادر وفي هذا الإطار يمكننا أن نشير إلى ما يلي:

– **مصادر تهديد داخلية:** ازدادت أهمية مصادر التهديد الداخلي للأمن في معظم دول العالم ولا تختلف في ذلك الدول المتقدمة عن الدول المتخلفة ولا الدول الغنية عن الدول الفقيرة، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب محورها يتمثل في عملية التغير التي تتعرض لها المجتمعات المعاصرة بفعل المتغيرات العديدة التي يشهدها الواقع المعاصر، والتي تتطلب إعادة هيكلة وتكييف هذه المجتمعات وفقا لقواعد وأسس جديدة تتلاءم مع متطلبات العصر، وهو ما نتج عنه وفقا للخبرة التاريخية البشرية إلحاق أضرار بأعداد كبيرة من البشر الذين يقعون ضحية لهذه التغيرات، الأمر الذي يجعل منهم قنابل موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت، وبأشكال

1–نسيم بهلول ، الجانب النظري لطبيعة الأمن العسكري الجزائري ، في عبد الحي وليد ، فهم الأمن القومي الجزائري / من مدخلي الأمن الوطني و الدفاع الوطني ، الطبعة الأولى ، (عمان دار حامد للنشر و التوزيع ، 2015 ، ص ص 273 – 275 .

وصور مختلفة وبدوافع متباينة، فإذا ما أضيف الى ذلك المصادر التقليدية الداخلية لتهديد الأمن كسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والخلافات الاثنية والعرقية والدينية والمذهبية فإن في هذا ما يفسر الازدياد الواضح للأهمية النسبية لمصادر التهديد الداخلي للأمن القومي.

– **مصادر تهديد من دول الجوار الجغرافي المباشر:** لم تعد مصادر التهديد الأتية من دول الجوار الجغرافي المباشر قاصرة على الخلافات الحدودية التقليدية أو على إمكانية قيام إحدى هذه الدول باعتداء عسكري مباشر على دولة أخرى مجاورة، وإنما اتسعت دائرة مصادر التهديد لتشمل التطورات الداخلية في دول الجوار وما يمكن أن ينتج عنها من أثار تتحول في بعض الأحيان إلى مصادر تهديد الأمن الدول الأخرى، وكذلك طبيعة علاقات دول الجوار مع القوى الدولية الكبرى، فتوتر علاقة إحدى الدول الجوار مع القوى الدولية الكبرى تمتد أثاره الأمنية إلى دول الجوار الجغرافي المباشر، بل وفي بعض الحالات المعاصرة قد يجتمع الأمران معا، ويدخل في نطاق مصادر التهديد الاتية من دول الجوار ما يتعلق بأعمال التهريب والقرصنة والجريمة الدولية المنظمة بأنواعها المختلفة والتسلل عبر الحدود البرية والبحرية والمطارات والهجرة غير المشروعة".[1]

مصادر تهديد كونية: وهي مصادر التهديد الناتجة عن العولمة وتداعياتها والأسس التي تقوم عليها كفتح الحدود بين الدول والاعتماد المتبادل فيما بينها، والمشكلات الكونية العديدة كتلوث البيئة وارتفاع درجة حرارة الأرض وازدياد نطاق الفئات الاجتماعية المهمشة في دول العالم المختلفة والاثار الناتجة عن تطور وسائل الإعلام والاتصال المعاصرة على مستوى الفهم والإدراك الفردي والجماعي في المجتمعات المعاصرة.

وتتعدد في الواقع المعاصر نوعية مصادر التهديد الأمني ومنها :

– **مصادر تهديد إقتصادية:** وهي مصادر تهدد بإهدار الثروات المالية والاقتصادية للدولة، فعلى سبيل المثال فإن الأزمات المالية التي واجهت دول جنوب شرق أسيا أدت إلى ضياع الثروات التي تم جمعها على مدى ربع قرن كما أن الأزمة المالية والاقتصادية قد تأدي إلى الحاق أضرار اقتصادية مباشرة لكافة دول العالم.

1– محمد سعيد أبوعامر، المفهوم العام للأمن، (مصر: جامعة حلوان، بدون سنة نشر)، ص.10.

وتتعدد مصادر التهديد الاقتصادية: فمنها ما يرجع إلى البورصات والمضاربات التي تحدث في نطاقها والممارسات غير القانونية والتي تحدث في عالم التجارة والأعمال وغسل الأموال والمضاربة على أسعار العملة الوطنية والإغراق والتلاعب في أسعار المواد الأولية والسلع الاستراتيجية.

– مصادر تهديد لوجستية تتعلق بالطرق ووسائل النقل، كالجسور والموانئ والمطارات والطرق وغيرها.

– مصادر تهديد سياسية، وتشمل الطائفية والقبلية والعرقية وما ينتج عنها من قلاقل داخلية، هذا بالإضافة إلى الفئات المهمشة والفقيرة والتي تمثل بؤرا للانفجارات الداخلية، ويدخل في نطاق هذه المصادر الإرهاب والفساد السياسي والاداري.

– مصادر تهديد إجتماعية ناتجة عن البطالة والمشكلات الناتجة عن أساليب توزيع الدخل والإخلال بمعايير العدالة الإجتماعية وغيرها.

– مصادر تهديد ناتجة عن البطالة عدم الالتزام بالقواعد الفنية المتعلقة بأداء الأعمال في المجتمع، مثل مخالفات التشييد والبناء، ومخالفات انتاج السلع الغذائية وغيرها.

– مصادر تهديد بيئية ناتجة عن التلوث البيئي وعدم التزام المصانع بقواعد حماية البيئة.

– مصادر تهديد صحية ناتجة عن عدم الالتزام بالقواعد والمعايير المنظمة للحفاظ على الصحة العامة الأمر الذي قد يؤدي إلى انتشار الأمراض الفتاكة

كذلك ظهرت نوعية جديدة من التهديدات الأمنية التي لم تكن معروفة من قبل وأبرزها التهديدات الأمنية لنظم المعلومات وإمكانية ممارسة أعمال القرصنة المعلوماتية بأبعادها المختلفة، فمع ازدياد الاعتماد على نظم المعلومات والحاسب الألي في تسيير الأعمال فإن إمكانية اختراق هذه المنظومة من شأنه أن يخلق تهديدات أمنية خطيرة كالتأثير على حركة الطيران والمعاملات من خلال ميكانيزمات التجارة الالكترونية وأعمال البنوك وغيرها من المؤسسات التي تستخدم الأساليب الألية الحديثة في المعاملات، هذا بالإضافة إلى إمكانية اختراق منظومات المعلومات الامنية للأجهزة المختلفة فضلا عن امكانية منظومات الاتصال والتحكم المستخدمة الإدارة العمليات.[1]

1– محمد سعد أبو عامر، المفهوم العام للأ.من، مرجع سابق، ص.11.

ب- أبعاد التهديدات الأمنية :

تهديدات ذات بعد إجتماعي:وهذه التهديدات تتجلى في اتساع ظاهرة الفقر ،الجوع ،الأمية ، البطالة ، الأوبئة ، والإنفجار السكاني ما يؤدي إلى تدهور الحالة الإجتماعية للبشر وهذا ما يؤدي إلى الحرمان المادي وسهولة التعرض للمخاطر كالمرض ، سوء التغذية ، العنف ، الأمية ، الوفيات .

تهديدات ذات بعد أمني و سياسي : لقد كان هناك إنتشار واسع للنزعات المسلحة والتطور على المستوى انتاج أسلحة الدمار الشامل ونمو تيارات العنف والإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وغيرها من الظواهر الإجتماعية حيث شملت وبنسبة متفاوتة منطقة إفريقيا وأسيا والشرق الأوسط والأمريكتين بالإضافة إلى أوروبا والتي معظمها يدخل في إطار منطقة المتوسط بصفة عامة ، وهذه التهديدات الأمنية و السياسية أثارت إشكاليت حول مصر الأمن الجماعي ، فهناك تزايد في تهديد الأمن والسلم الدوليين والذي يواكب إعلان الحرب على ظاهرة الإرهاب التي اصبحت عالمية بسبب استفادتها من ظاهرة العولمة التكنولوجية في حين هناك تدهور الأوضاع والقيم الإجتماعية و الإنسانية .

- تهديدات ذات بعد اقتصادي ومالية خير مثال الأزمة المالية التي شهدتها دول الجنوب شرق أسيا والأزمة المالية الإقتصادية لعامي 2008-2009 ، التي أدت إلى أضرار اقتصادية مباشرة لكافة دول العالم ويشمل هذا البعد على تهديدات لوجستية وتهديدات إجتماعية ناتجة عن عدم الإلتزام بالقواعد الخاصة باداء الأعمال في المجتمع مثل مخالفات التشيد العمراني والبناء ومخالفات نتعلق بإنتاج السلع وتوزيعها وتهديدات صحية ناتجة عن الإخلال بمعايير الحفاظ علىالصحة العامة [1] .

خامسا تصنيفات التهديدات الأمنية :

1-جان زيغلر ، ترجمة محمد إسماعيل ، سادة العالم الجديد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2003 ، ص ص 102 - 103.

هناك عدة معايير مستعملة لتصنيف التهديدات الأمنية من قبل الدارسين والباحثين ، إذا يركز بعض الباحثين على معيار المجال في تصنيفهم للتهديدات ومنهم من يستخدم المعيار الجغرافي ومنهم من يحبذ استخدام تصنيفات معاصرة تركز على معيار التماثل و التأثير .

أ- من حيث المجال

1- التهديدات السياسية : تتضمن غياب نظام سياسي يتميز بالقبول العام الداخلي و الخارجي متماسك ومتجاوب مع تطلعات الشعب ، إضافة إلى غياب شبه تا لمؤشرات الديمنقراطية و الحكم الرشيد .

2- التهديدات الإقتصادية: تتمثل في عدم وجود توزيع عادل للثروة ، وضعف في الناتج القومي والدخل الفردي وتأثر الدولة إفرازات العولمة الإقتصادية والأزمات المالية والعقوبات الإقتصادية .

3- **التهديدات الإجتماعية والثقافية :** تتجلى في اتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة والهجرة والتزايد الديمفرافي الذي لايتماشى ولايتوافق مع نسبة النمو الإقتصادي، وزيادة التفكك الإجتماعي وتدني مستوى الخدمات الإجتماعية مما يؤدي إلى تدور حلة البشر إضافة إلى الإختراق الثقافي لهوية المجتمعات والدول نتيجة لتطور مسارات العولمة التي إرتبطت إرتباطا عضويا بتطور وسائل الإتصال والتكنولوجيا، وجعلت العالم ينتقل من صفة المحدود إلى اللامحدود وتزايد الحركات الأصولية لمتطرفة التي أصبحت تمثل الخطر الرئيسي على السلام العالمي.

4- **التهديدات البيئية :** وتتتضمن كل تهديد يمس الحيز (المحيط) الذي نعيش فيه سواءء كان يابسة أو ماء أو هواء ،وتشمل هذه التهديدات التلوث ، الإحتباس الحراري وتأكل طبقة الأزون وظاهرة الإنقراض الحيواني والنباتي وتلوث التربة بسبب سوء الإستخدام الأسمدة والمبيدات وتلوث الهواء والمياه العذبة والمياه الجوفية ومياه البحار والمحيطات والإستهلاك المفرط لمصادر الطاقة غير المتجددة (نفط ، فحم حجري ، غاز طبيعي ، وصخري ...) .

ب- حسب درجة الخطورة :

1- التهديدات الفعلية: وهي ما يعرض الدولة لخطر داهم نتيجة الإستخدام الفعلي والجاد للقوة العسكرية .

2- **التهديدات المحتملة :** وترصد من خلال مجموعة من الأسباب الحقيقة التي تؤكد تعرض الدولة كمجموعة من التهديدات دون وصولها إلى مرحلة إستخدام القوة العسكرية .

3- **التهديدات الكامنة:** تتميز بأنها غير مرئية ، كوجود أسباب بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية على السطح .

4- **التهديدات المتصورة :** وهي التهديدات التي يحتمل ظهورها مستقبلا .

ج- حسب درجة التماثل :

1- التهديدات التماثلية : يطلق على النمط التقليدي للتهديدات الذي تتميز بالطابع البنيني و العسكري وتتشابه في الفواعل من حيث الخصائص كالتهديد العسكري الذي يكون بين الدولة "أ" ودولة "ب "، مثل التهديدات المتبادلة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بإستخدام القوة بينهما .

2- التهديدات اللاتماثلية : وهي تلك التهديدات التي تبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو إذ تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة ويشتمل هذا النوع من التهديدات الجريمة الإقتصادية والمتجاورة بالأسلحة والإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة والنزاعات الداخلية وما يصحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية [1].

سادسا : التهديدات الأمنية اللاتماثلية :

أدت التغيرات التي طرأت على البيئة الأمنية العالمية في العقود الأخيرة ،إلى التحولات هامة أثرت على طبيعة المخاطر التي أصبحت تهدد الوحدات الدولية وتعرقل قيامها بدورها في حفظ أمنها الداخلي و الخارجي ، وهذه التحولات أثرت على النمط التقليدي للتهديدات الأمنية الذي يرى أن الدولة هي فاعل مهدد وعلى الطبيعة العسكرية للتهديدات الأمنية إلى أنماط جديدة منها التهديدات اللاتماثلية .

أ- تعريف التهديدات الأمنية اللاتماثلية :

أصبح مصطلح اللاتماثل يستخدم على نطاق واسع ما أدى إلى نشوء نوع من التوتر في فهم التهديدات الأمنية في العصر الحديث ، وهو ما قاد إلى مفاهيم خاطئة قد تؤدي في نهاية المطاف إلى التأثير بشكل سلبي على تطوره الأمن الوطني و الإستراتيجيات العسكرية وكذا

1- جرش عادل ، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة ، مرج سابق ، ص ص 9-10.

التخطيط الدفاعي ، فاللاتماثل أو غير المتماثل له تعريفات عديدة بحيث يستخدم المصطلح لوصف الأسلحة ، النظام و التكتيكات وعادة ما ينظر إلى التهديدات اللاتماثلية بإعتبارها ذات قدرة على إسقاط ضحايا مدنيين ، بشكل واسع أو حتى احداث أضرار بيئية كبيرة ، كما يعتقد المحللون اليوم على أستخدام المصطلح بهدف شرح أمور أخرى مثل التهديدات الجديدة غير التقليدية ، العاجلة أو غير مألوفة .

وهذا تسمى التهديدات اللاتماثلية بغير المتناظرة أو غير المتكافئة وتكون بين القاعلين غير المتكافئيين من حيث القوة ومن أمثلة هذه التهديدات حرب الدولة ضد الإرهاب و عصابات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ، لذلك فإن مصطلح التهديدات اللاتماثلية عكس مصطلح التهديدات التماثلية التي تعني الطرح الكلاسيكي للتهديدات ذات الطابع العسكري والبيني بين الدول .

و إستعمل هذا المصطلح في كثير من الدراسات الأنجلوساكسونية مثل دراسة ستيفن لمبيكر Steven Lambakis وجيمس كيريس " james kras " و كريستين كولت " kristen kolet" في دراسة موسومة بـ Erstanding asymmetric threatstohe usa ودايفد بيفلو Davud buffaloe حول تعريف الحرب اللاتماثلية Asymmetric Difining warare .[1]

يقول كورمو " و ريبينكيار في كتابهما " عن الحروب غير المتناظرة Asymmetric wars الذي صدر سنة 2002 ن إن " التماثل هو منظور إستراتيجي هو القتال بأسلحة متساوية أما اللاتناظر أو اللاتماثل فهو سعي طرف إلى إستغلال كل نقاط ضعف الخصم لرفع حجم الأضرار به و تلجأ المجموعات المسلحة إلى الوسائل غير متماثلة ، متفادية نقاط قوة الخصم ومحاولة مواجهة في ميدان أقل ملائمة له ... " ويضيفان إن :" اللاتماثل يعني الرفض قواعد القتال المفروضة من الخصم جاعلا بذلك كل العمليات غير متوقعة تماما ".[2]

وبمستوى أعلى من التهديد يشار في الكثير من الدراسات إلى الحروب اللاتماثلية

1- نسيم بالحاج ، التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري ، مرجع سابق ، ص 95 .

2- عبد النور بن عنتر ، تهديدات هجينة ، العربي ، الجديد ، 04 أكتوبر 2014 متوفر على الرابط التالي https://goo.gl//6bdh7l

Asymmetric war و هي النمط الغالب في حروب اليوم لذلك تسمى بـ بحروب العصر " بحيث تكون الأطراف المتحاربة غير متساوية ومتفاؤلة في القوى والوسائل والتنظيم وتتخذه عدة أشكال و يمكن قراءاتها على ثلاث مستويات ، فهناك المستوى الميداني (يتميز بكثرة العمليات السرية المفاجأة الغدر والحيل ... وما إلى ذلك و المستوى الإستراتيجي العسكري (حرب العصابات الحرب الخاطفة ..... ، و غيرها) و المستوى الإستراتيجي السياسي (الحرب ذات معطى ثقافي أخلاقي و ديني)[1].

حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر عام 1994 التهديدات اللاتماثلية بأنها ذات صبغة عالمية لاتقتصر على دولة وما ومتداخلة ، بحيث يمكن أن يفضي أحد التهديدات إلى تهديد آخر أو يفاقم من تداعياته السلبية ولا يمكن التعامل معها بشكل جذري وفقا لمقولات مفهوم التهديدات الأمنية في صياغتها التقليدية [2]،كما وضح تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2004 ، تحت عنوان" عالم أكثر أمنا مسؤوليتنا المشتركة " التهديدات اللاتماثلية في أنها :" عمليات تؤدي إلى وقوع خسائر في الأرواح أو الحد من فرص الحياة وإلحاق الضرر بالدول بوصفها الوحدات الأساسية للنظام الدولي ".[3]

ب- خصائص التهديدات اللاتماثلية : تلتقي التهديدات (غير التقليدية مع التهديدات التماثلية (التقليدية) في مفهوم التهديد الذي يشير إلى أفعال تحمل خطر ضد القيم وتحتم اللجوء إلى العقاب " بيد أن تسمية هذه التهديدات باللاتماثلية أو الغير التقليدية ليس له علاقة بتاريخ ظهورها فالبعض منها الإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية هي ظواهر قديمة ظهرت في عقود سابقة ، لكن ما يضفي طابع اللاتماثلي على التهديدات الامنية هو مميزاتها التي تعطي خصوصية مقارنة بالتهديدات التقلدية .

فأهم ميزة في هذه التهديدات أنها لا قطرية و عابرة للحدود فلم تعدد محدودة جغرافيا بفعل المد العولمي ، ومحصلة هذا أنها أعطت بعد عالميا للأمن وقوت من روابط الإعتماد المتبادل بين أمن الدول ، وقادت إلى الحديث عن " أمن عالمي "

1- جرش عادل ، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة ، مرج سابق ، ص 11.

2- محمد جمال مظلوم ، الأمن غير التقليدي ، الطبعة الأولى ، (الرياض أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2012 ، ص ص 84-85 .

3-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، عالم أكثر أمنا مسؤوليتنا المشتركة ، بيروت ، شركة كركي للنشر ، 2004 ، ص16.

وكن هذا لاينتفي وجود خصائص أخرى لهذه التهديدات تحدد في :[1]

- أنها من طبيعة غير عسكرية
- أنها تصدر عن فواعل (غير حكومية) ما يصعب تحديد مصادرها .
- أنها تؤثر على أمن جميع الفواعل و المرجعات (الأقاليم ، الدول ، المجتمعات ، الأفراد).
- القابلية للعطب الإنجراحية وذلك كنتيجة للإنتشار الواسع لمصالح الأفراد الدولية عبر العام وبسبب طبيعة التطورات التكنولوجية، المثير للإهتمام أن القوى الكبرى ذات الإمكانات الكبيرة هي أكثر الأطراف قابلية للعطب وحساسية لأي تهديدات حتى ولو كانت وهمية .
- أنها تأخذ عادة شكل الخطر قبل أن تصبح تهديدا ، فإن كان التهديد عادة معرفا ويلحق ضررا مباشرا ، فإن الخطر على خلافه " ضبابي ملتبس ، غير قابل للقياس ومشكوك فيه " .[2]

1- ادريس عطية ، الحاجة العالمية لتطبيق الهندسة الأمنية المستدامة : التوجه نحو ما بعد النظرية في الدراسات الأمنية الجديدة ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، المجلد 1 ، العدد 36 ، 2020 ، ص 23.

2- ادريس عطية ، الحاجة العالمية لتطبيق الهندسة الأمنية المستدامة ، مرجع سابق ، ص 24 .

الجدول رقم 04: يبين أبرز أوجه الإختلاف بين التهديدات التماثلية و التهديدات اللاتماثلية:

مؤشر الإختلاف نوع التهديد	التهديدات التماثلية ANOLOGUE THREATS	التهديدات اللاتماثلية Asymmetric THREATS
من حيث مضمون كل مفهوم	هي التهديدات التقليدية التي تحمل بعدا عسكريا تحاول فيها دولة تهديد دولة أخرى بغرض تحقيق أهدافها	تهديدات تكون بين فواعل غير متناظرة كحرب دولة ضد جماعة إرهابية وتعبر عن النمط الجديد من التهديدات السائدة بكثرة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 .
من حيث المصدر	الدولة	فاعل من غير الدولة : جماعات إرهابية وجماعات تمرد عصابات جريمة منظمة و غيرها
من حيث الخصائص	يكون العدو واضح ويمكن تحديده بسهولة وإستهدافه وعادة ماتكون بين أطراف متشابهة كتهديد دولة لدولة و يتشبهان في العديد من النقاط	تبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو وتكون بين أطراف غير متكافئة تختلف من حيث القوى التنظيم و إمتلاك الوسائل و الأساليب .

المصدر : جرش عادل ، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة ، مرجع سابق ، ص12.

المطلب الثاني : عوامل و أسباب ظهور التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط

تعدد عوامل و أسباب تفشي التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط ، منها عوامل وأسباب داخلية تنتج من داخل دول المنطقة سواء كانت ذات طابع سياسي ، إقتصادي و إجتماعي أو عوامل وأسباب خارجية تتمثل في تأثير شكل النظام الدولي على دول المنطقة وظهورر التهديدات الجديدة بها .

الفرع الأول: أطروحة الجنوب كمصدر للتهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة

في إطار التركيز على الجنوب كمصدر للتهديدات الأمنية يتطرق بعض الباحثين إلى ظاهرة استمرار الصراعات في دول العالم الثالث وغياب دور القوى العظمى الذي ساد خلال الحرب الباردة، واستمرار تسليح هذه الدول وفشل الديمقراطية وتفشي الفقر والهجرة والمخدرات

وغيرها...، ويوضح "تيد كاربنتر Ted Carpenter" أن العديد من الصراعات التي تتعرض لها دول الجنوب لن تختفي بعد نهاية الحرب الباردة، فعدد من هذه الصراعات يرتبط بالحدود السياسية التي فرضتها الدول الاستعمارية على هذه الدول بصرف النظر عن الاعتبارات الإثنية أو السلطوية أو الإقتصادية، وهي الحدود التي قد تسعى بعض دول الجنوب إلى تغييرها.

إذ أن الصراعات التي يشهدها الجنوب، قد تتسم بدرجة أكبر من التصاعد في ظل ما أشار إليه "تاكر" و "روبرتس" بانتفاء قيام القوى العظمى بدور تهدئة الصراعات الاقليمية، فعلى الرغم من أن تدخل القوتيين العظمتين في العالم خلال الحرب الباردة ترتب عليه في بعض الأحيان تصاعد هذه الصراعات، إلا أنه ترتب على سلوكها أيضا ضبط سلوك الدول التابعة لكلتا القوتيين، إذا ما بدا أن الصراع الإقليمي سيؤدي إلى مواجهة بينهما[1]. كما أن فشل الديمقراطية في الجنوب يمكن أن يشكل أيضا مصدرا للتهديدات التي قد تواجه العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة ففي اطار المواجهة بين الدولة والشعب، قد لا يكون الانتصار الشعبي ضمانا لسلوك معتدل خارجيا، فالانتصارات الشعبية يمكن أن تطيح بحقوق الأقليات كما قد يترتب عليها تفجر النزاعات القومية، هذا وإذا كانت أطروحة التهديد القادم من الجنوب قد استعملت بعد الحرب الباردة كبديل عن الخطر الشيوعي فان الباحثين في العلاقات الدولية قد يشهدون استبعادا لهذا المفهوم لصالح مفاهيم أخرى قد لا تكون بديلة بشكل كلي المفهوم الجنوب على الأقل في الوقت الراهن، إلا أنه لها من الدلالات السياسية ما يجعلها مرشحة لأن تكون أكثر المفاهيم تعبيرا عن جملة ما يشهده هذا الجنوب من توترات وأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية، ويقفز إلى صدارة هذه المفاهيم مفهوم "الدولة الفاشلة" أو الضعيفة أو المنهارة حتى غدا العالم الثالث أو الجنوب كله إما فاشلا، ضعيفا أو منهارا.[2]

الفرع الثاني: العوامل والأسباب الداخلية لظهور التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط:

- **العوامل السياسية:** تتمثل أهم العوامل السياسية في ضعف الأنظمة السياسية القائمة في دول جنوب المتوسط، لافتقادها الشرعية، حيث تعاني معظم الأنظمة من عجز ديموقراطي،

1- علي الحاج، سياسات الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص.56.

2- فريجه لدمية، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة: الهجرة غير شرعية نموذجا، مذكرة ماجيستير،الجزائر ، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2009-2010، ص.30.

تهميش دور المجتمع المدني، وغموض عملية صنع القرار لغياب المبررات أو الاعتبارات التي تقوم عليها قرارات السلطة العليا، هاته الأخيرة التي تصل إلى الحكم عن طريق وسائل غير شرعية بدعم أطراف أجنبية أو بدعم الجماعات المصالح أو النخبة العسكرية، حيث تتميز الطبقة الحاكمة في دول جنوب المتوسط بسيطرتها على الحكم لأكثر من عهدتين ومنهم من وصلت مدة عهدته إلى أكثر من ربع قرن من الزمن، وغياب مبدأ الفصل بين السلطات، وبالتالي غياب مبدأ المسائلة وعليه تتميز هاته الأنظمة بالفساد الإداري ونهب أموال الشعوب من طرف الحاشية الحاكمة، وهذا ما صعد الحركات الاحتجاجية والثورات الدموية وما أطلق عليه الربيع العربي،

إن ضعف الأداء الديمقراطي في الدول العربية المتوسطية بفعل طبيعة الحكم الفردية وقيام أنظمة حكم عبر انقلاب عسكري أو تعيين مصحوب باستفتاء شكلي، وغياب دولة الحق والقانون وخدمة الفرد، أدت كلها إلى غياب الشرعية وانهيار معايير المشاركة السياسية، هذا الوضع برمته أخذ بتشكيل حالة من اللاستقرار ونجم عنه خلق تهديدات أمنية بتبني السلطات الحاكمة العنف والقمع ولجوء قوى المعارضة إلى العنف المضاد والتطرف السياسي وانخراط الشعوب في متاهة العمل الدموي ضد بعضها البعض ليجد النظام السياسي نفسه في انفلات أمني خطير بصعب التحكم في اطرافه.

كذلك من أهم الأسباب السياسية نجد الصراع والقمع الذي يحصل بين الأقليات والأغلبية الذي ينتهي دوما بكوارث ومجازر بشرية مما يشكل زعزعة في البنية الاجتماعية وتوترا في معالجتها من قبل النظام السياسي"[1].

– **العوامل الاقتصادية:** يمكن تحديدها في أن دول الضفة الجنوبية للمتوسط تتميز بضعف بنيتها التحتية وعجزها في الاندماج بالاقتصاد العالي، فمعظم هذه الدول تعاني من المديونية بنسبة مرتفعة وهو ما انعكس على مستوى الدخل الفردي، وبالتالي انتشار الفقر والبطالة. كذلك من الأسباب الاقتصادية نذكر ضعف نسبة المشاركة في التجارة العالمية وضعف القدرة الشرائية وانخفاض قيمة العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع قيمة الواردات مقارنة بقيمة الصادرات وما ينتج عنه عجز في الميزان التجاري، رغم محاولات بعض الدول كالدول المغاربية في

1– وفاء بوارس، مرجع سابق، ص ص 134–135.

تشكيل اندماج الاتحاد المغاربي الاقتصادي حتى تواجه مخاطر الاقتصاد العالمي الحر ومؤسسات العولمة إلا أن هذا المشروع باء بالفشل منذ بداياته لغياب التنسيق وضعف الارادة السياسية وتنامي الصراعات السياسية والخلافات بين القادة فيما بينهم بالإضافة إلى الاختلاف في المستوى الاقتصادي حيث يفوق الناتج المحلي لدول شمال المتوسط 45 مرة من الناتج المحلي لدول جنوب المتوسط ونجد هذه الأخيرة تقتصر صادراتها في المواد الخام كالنفط والمواد الزراعية في حين أن دول الشمال تحتوي صادراتها بالدرجة الأولى المواد الصناعية والالكترونية والتجهيزات الصناعية وكذا الخاصة بالنقل والمواد النسيجية... بالإضافة إلى التمايز في التطور التقني[1].

العوامل الاجتماعية : أما من الناحية الاجتماعية فنجد تهميش الأفراد في المجتمعات العربية، ومشاركتهم الشكلية في الحياة السياسية وذلك لعدم ثقتهم في الأجهزة ؟أو النخب الحاكمة وتفشي ظاهرة الاغتراب السياسي في أغلب أنظمة الحكم، وذلك لغياب عاملي التنشئة والثقافة السياسية، وهذا أما أدى إلى اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية باعتبارها الأمل الوحيد في الحياة أو الهروب من الواقع والحلم بعد أفضل ، أو الهروب من الواقع وإدمان المخدرات والكحول، بالإضافة إلى انتشار البطالة التي تعتبر عامل دافع للهجرة ، وغياب العدالة الاجتماعية والاختلاف على المستوى الديمغرافي والاجتماعي حيث يظهر الاختلاف في عدم تناسق الكتلة الديمغرافية ما بين دول الشمال ودول الجنوب المتوسطي ، بمعنى عدم التقارب في درجة النمو السكاني،إضافة إلى اختلاف الثقافات ما بين دول الضفتين [2].

الفرع الثالث: العوامل والأسباب الخارجية لظهور التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط

إن دول الجنوب المتوسط ترى في الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل استراتيجي إذ تعمل على بناء سبل تعاون اقتصادية، عسكرية وأمنية، وذلك في ظل تواجد قوات خلف الشمال الأطلسي في المنطقة وقيامه بمناورات عسكرية في البحر المتوسط بقيادة الولايات المتحدة، إضافة للتحركات الدبلوماسية التي تعد الأهداف الإستراتيجية في تقسيم المنطقة

1- بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار، ترجمة: عبد الله جوزيف، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993 ،)، ص.162.

2- دويب العيد، التهديدات الأمنية لدول المغرب العربي 1990-2007، مذكرة ماجستير جامعة الدول العربية، قسم الحقوق والدراسات السياسية، 2009،ص 51.

المتوسطية بين الضفة الشرقية والضفة الغربية، فدول الجنوب تبقى مجال استقبال الخطاب الأمريكي حول الدولة الفاشلة أو الدولة المارقة الراعية للإرهاب ، وعبر هذا المنبر تناولت الولايات المتحدة العديد من القضايا الداخلية في المنطقة ، بالإضافة الى استخدام لوائح إعلامية عدائية ضد الأنظمة العربية الغير ديمقراطية واستخدامها ذريعة لتدخل في الشؤون الداخلية ويعتبر التنافس الدولي على المنطقة من أسباب بروز التهديدات الأمنية، ويرجع أصل التنافس إلى العلاقة التاريخية الاستعمارية بين دول الضفتين وعلاقة التبعية التي استمرت بعد استقلال ، كالتنافس الفرنسي الأمريكي على دول جنوب المتوسط لامتلاكها ثروات طاقوية هامة، وفي سياق هذا التنافس استعملت الدول الغربية كل الوسائل لتحقيق أهدافها الإستراتيجية سواء بالحل العسكري كالتدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا أو عبر وسائل أخرى كفرض الحصار والعقوبات الاقتصادية .

ويبقى مفهوم التهديد بالنسبة للمنظور الأمني الإستراتيجي الأمريكي في منطقة المتوسط مرتبطا بدول جنوب المتوسط باعتبارها مصدرا للتهديد والحظر على المصالح الأمريكية وحلفاءها، فيما يتعلق بالدول المعادية أو الدول المارقة التي تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل حسب التصور الأمريكي، وقد أكدت الولايات المتحدة اعتمادها على حركة الأسطول السادس في منطقة المتوسط للإبقاء على هيمنتها الإستراتيجية في المنطقة تحت إطار إستراتيجية منظمة الحلف الأطلسي[1].

1 – F.STEPHE LARREBEE, AND OTHNATOS MEDITERROHEAH INITIATIVE COPPORATION, POLICYISSUES AND DILEMMAS, RAND,1999,P12.

المبحث الثالث: واقع التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط ودور حلف الشمال الأطلسي في مواجهتها:

المطلب الأول: واقع التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسطة

تعتبر التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط من أبرز التحديات التي تواجهها الدول المتوسطية، لأنها تشكل خطرا مهددا لأمن وسلامته هذه الدول، حيث تتمثل هذه التهديدات في الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وهاته هي التهديدات الأساسية التي حددها حلف شمال الأطلسي في إستراتيجية الجديدة وفقا لمفهوم الاستراتيجي لعام 1991 وعام 1999.

الفرع الأول : الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط:

إن مفهوم الهجرة غير الشرعية مفهوم يحمل دلالات مختلفة نظرا لتداخله مع مفاهيم أخرى وهو ما يستدعي ضبطه بالتطرق إلى تعريفه والأسباب التي جعلته ظاهرة تهدد الأمن في المتوسط.

1- تعريف الهجرة:

لغة: في لسان العرب أن الهجرة ضد الوصل، والهجرة هي خروج من أرض إلى أرض أخرى، وأصل المهاجرة عن العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، إلا أن المعني يتسع لأن تكون أرض المغادرة أو الوصول ، معنوية لا طبيعية، فيقال هجرت الشيء هجرا إذا تركته وأغلفته.

اصطلاحا: هي مغادرة الشخص إقليم دوليته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية لإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة.

والمقصود من الهجرة هي ذلك الحراك الاجتماعي ، من سفر، نزوح الناس وتنقلهم إلى خارج البلد اضطرار اضطهادا أو سعيا وراء الفرص المتوفرة البلد المهاجرة إليه[1].

1- رؤوف قيمني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية ، دراسة تحليلية ضوء القانون الجنائي الدولي، الجزائر، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2016،ص 21.

2- مفهوم الهجرة غير الشرعية: إن الهجرة غير الشرعية عدة تعريفات تعدد وتختلف باختلاف الزاوية التي تنظر منها لتعريفها وتعتبر الهجرة غير الشرعية من المنظور علم الديموغرافيا على أنها الانتقال الفردي أو الجماعي من مكان إلى آخر للبحث عن حياة أفضل في جميع المجالات.

أما من منظور علم الاجتماع فتعرف على أنها تغيير في الوضعية الاجتماعية للشخص بما يتعلق بحرفية أو مكانته الاجتماعية.

أما المفوضية الدولية لشؤون الهجرة تعرفها بأنها ظاهرة متنوعة، تشمل على جنسيات ثلاث دول يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات بوثائق مزورة أو بمساعدة شيكات الجريمة المنظمة وهناك عدد أشخاص الذي يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون دول الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك طالبي اللجوء السياسي، الذين لا يحصلون على موافقة مع ذلك يبقون.

أما المنظور القانوني فهي انتقال أفراد أو جماعة من مكان إلى أخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه [1].

3- أنواع الهجرة غير الشرعية: يمكن تصنيف الهجرة حسب عوامل إرادة الفرد في الهجرة إلى:

- **هجرة اختيارية:** وهي عادة تتم بمبادرة فردية ورغبة الفرد في الانتقال من وطنه الأم إلى مجتمع الجديد بحثا عن فرص أفضل.

- **هجرة قسرية أو اختيارية:** أي التهجير وهو في الغالب يتم بواسطة قوى خارجية هي التي تفرض إرادة الانتقال على الأفراد والجماعات وتدفعهم إليها وتستخدم في ذلك وسائل القمع والعنف والتوزيع وإرهاب الأفراد يفرون من أوطانهم [2].

وكذلك يمكن تصنيف الهجرة من حيث استمرارها وديمومتها إلى :

1- عباسة دربال صورية، الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي ، كتاب منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة ، تحرير : د، عربي محمد ، أسفيان فوكة، أ. مرنسي شتري، إعداد مجموعة من الباحثين ، الجزائر، ابن نديم للنشر والتوزيع، الط1، 2014، ص 80.

2- رؤوف قميني، مرجع سابق، ص 23.

- **هجرة دائمة:** يهاجر الأفراد أو الجماعات إلى الدولة دون عودة.

- **هجرة مؤقتة:** يهاجر الأفراد أو الجماعات إلى الدولة الجديدة بشكل مؤقت لأغراض التحصيل العلمي أو تحسين الأوضاع المعيشية أو ربما لأسباب سياسية ولكنهم يعودون إلى الوطن الأصلي في الناهية [1].

ويمكن تصنيف الهجرة أيضا بحسب مكان الانتقال إلى:

- **الهجرة الداخلية:** وهي انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى ؟أخرى داخل المجتمع بصورة مخالفة لما تتضمنه القوانين المحلية داخل الدولة، فيستخدم المهاجرون غير الشرعيون وثائق مزورة ، وينتج عن هذا النوع ما يعرف بالانقلاب الصناعي في كثير من البلدان مما يدفع بكثير من الأفراد إلى التنقل بحثا عن فرص العمل، وما يميزها هو قلة التكاليف وعدم المخاطرة بعبور الحدود البرية كانت أو البحرية، إذا فهجرة الداخلية تتم داخل الدولة الواحدة فهي الهجرة التي يتم فيها انتقال الأفراد والجماعات من مكان الإقامة المعتاد إلى مكان آخر في نفس الدولة بحثا عن فرص العمل وباستعمال وثائق مزورة.

- **الهجرة الدولية:** تحدث بانتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر خارج حدود وطنهم طلبا للعمل وتطلعا لفرص أفضل للحياة ويوجد تياران من الهجرة، تيار من الداخل إلى الخارج وتيار من الخارج إلى الداخل، وهي كذلك أن يهاجر الفرد خارج حدود الدولة إلى الدولة أخرى، فهو انتقال عابر للحدود السياسية ، وتعتبر الهجرة لدولية أحد العوامل الرئيسية في التطورات التي يعرفها العالم هذا العصر [2].

5- أسباب الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط:

- أسباب الاقتصادية

- العوامل الاقتصادية تتجلى في عاملين:

- **التباين في المستوى الاقتصادي:** ويتجلى بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة ، هذا التباين هو نتيجة لتباين وتيرة التنمية في هذه البلاد التي لازالت تعتمد

1- رؤوف قيمني، المرجع سابق ، ص 24.

2- فضيل دليو وآخرون، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، قسنيطنة، مؤسسة الزهراء للقانون المطبعية، 2003،ص 43.

أساسا في الاقتصاداتها على الفلاحة والتعذيب وهما قطاعان لا يضمنان استقرار في التنمية .

– **سوق العمل:** خلافا لما نجده في الاستقبال، فإن النمو الديمغرافي، رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمغرافي في الدول الموفدة، لازال مرتفعا نسبيا، وهذا له انعكاس على حجم السكان لناشطين وبالتالي علم عرض العمل في السوق.

وهكذا فإنّ البطالة تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة منهم السباب والحاصلين على مؤهلات جامعية، هذا الضغط على سوق العمل يغذي النزوح إلى الهجرة خاصة في شكلها غير القانوني.

ومع انعكاسات البطالة زيادة حجم الفقر، وبشكل التباين في الأجور كذلك عاملا للتحفيز على الهجرة[1].

– **أسباب اجتماعية:** من أهم الأسباب الهجرة غير الشرعية هي ضعف الروابط الاجتماعية والتفكك الأسري داخل دول المصدر، وكذلك التفرقة الطائفة والفئوية وعدم التوافق مع عادات وتقاليد البلد المصدر للمصدر غير الشرعية ووجود أقارب في البلد المستقبل للهجرة غير الشرعية.

وتتنوع وتتعدد الأسباب وتدل على بيئتين: الأولى طاردة والثانية جاذبة، ويكون اتجاه حركة السكان من البيئة الطاردة إلى البيئة الجاذبة، وبدل التحليل النفسي الاجتماعي لهذه الحركة على وجود بعض العوامل في البيئة الطاردة التي تحدث في نفس المهاجر شعورا داخليا ينفره من بيئته الأصلية ، ويدفعه للبحث عن بيئة جديدة يتوقع أن تكون ظروف الحياة فيها أفضل من الظروف يعيش في ظلها في موطنه الأصلي ، ويتمثل في:

– صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته الى بلده لقضاء العطلة حيث يتنافى في إبراز مظاهر الغنى، سيارة هدايا، استثمارات في العقار... وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.

1– أ– شاقوري عبد القادر، أ– أحمدي بوجلطية بوعلي : الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط الأسباب وسياسات المواجهة، كتاب الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة ، تحرير : د غربي محمد ، أ سفيان فوكة، أ مرسي مشري، إعداد مجموعة من الباحثين، الجزائر، ابن نديم للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص ص 49–50.

أسباب نفسية وذاتية: وهي تخص الميولات الشخصية للأفراد بحيث تبرز هذه الأخيرة من خلال المكبوتات والراغبات الشخصية في البحث عن تحقيق التفوق الاجتماعي.

- **وسائل الإعلام:** وخاصة منها المرئية حيث" الصورة الإعلامية تستقطب المشاهد بمغريات الغرب كالأحلام يسعون لتحقيقها ليوم ما .

ويرى " مارشال" أن المشكلة الاجتماعية هي انحراف في سلوك الأفراد عن المعايير التي تعارف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه، أما بالنسبة للعوامل الاجتماعية الدافعة للهجرة غير الشرعية، فمنها ضعف الولاء والانتماء للدولة الأم، والتفكك الأسري وسوء العلاقات الاجتماعية، ووجود أقارب في الدول المستهلك إليها[1]ويتامى الشعور بالاغتراب والانعزال عن المشاركة في الحياة الاجتماعية.

الأسباب السياسية والأمنية:

ان معظم دول المنشأ تعاني من وجود أنظمة ديكتاتورية منغلقة تعاني من الاضطرابات السياسية، والتعسف والاضطهاد السياسي والمصادرة الحريات، وتعتبر الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثا عن أوضاع أفضل للعيش يعتقدون بوجودها في أرض أحلام الموعودة أوروبا.

الأسباب الجغرافية والديموغرافية:

إن العوامل الجغرافية الطبيعة أو البيئة أثر كبير في زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط نحو الخارج ، حيث أن البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية تشل مناطق طرد السكان ، فالفيضانات والتصحر والقحط والأوبئة كلها أسباب تدفع السكان إلى الهجرة غير الشرعية .

ومن أهم الدوافع الجغرافية في ضفة الشمالية للمتوسط، نجد المناخ الملائم الذي يشكل عامل جذب للهجرة، وأيضا المظهر الطبيعي الممتاز، والتقدم التكنولوجي وتحسين وسائل المواصلات ، أما فيما يتعلق بالعوامل الديمغرافية الجذابة فإنّ كافة التقارير

1- سمير أمين، قضايا استرتيجية في المتوسط، ترجمة سنا أبو شقراء ، بيروت، دار الفرابي، 1992،ص 15.

والإحصائيات السكانية تؤكد على انخفاض معدل الخصوبة في الدول الأوروبية، وارتفاعها في دول الجنوب المتوسط، وهذا ما يؤكد حاجة الدول الأوروبية إلى مزيد من المهاجرين، وكذلك العوامل الطبيعية حيث تتعرض الكثير من المناطق لموجات من جفاف التي تحدث إخلالا ينعكس سلبا على الحياة ، فالكوارث الطبيعية تسبب تدمير الممتلكات والمشاريع فينظر كثير من السكان إلى الانتقال والهجرة غير الشرعية نحو دول الشمال ببحث عن مكان تتوفر في ظروف العمل والاستقرار [1].

واقع الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط :

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة نموذجية لظاهرة الهجرة غير شرعية لأنها نقطة عبور من شمال إفريقيا نحو أوروبا ففي البلدان المغاربية تعود جذور الهجرة إلى الحرب العالمية الأولى حيث أدّى توافد المغاربة نحو أوروبا إلى إعادة تشغيل المصانع المشلولة وكذا الانضمام للجيش، وتطورات عبر فترات تاريخي لتتأزم لأوضاع في أوروبا وتشكل بذلك أزمة المهاجرين غير الشرعيين ، إذا لابد من مواجهتها والحد من هذا التدفق، وتقدم لنا مسألة الهجرة غير الشرعية مثالا آخر النزوح جماعي لسكان المنطقة المتوسطية نحو الضفة الشمالية إذا تعتبر تهديدا الحياة آلاف من السكان المحلين وكذلك لدول المنطقة ، حيث تتعرض دول جنوب المتوسط للعديد من الضغوط من قبل دول شمال المتوسط .

وقد قامت الدول الأوروبية المجاورة بتطوير استراتيجيات تهدف لتشجيع دول المنشأ وعبور المهاجرين للمراقبة أكثر وإدارة أحسن للحدود.

وتشكل الهجرة غير الشرعية حالة معقدة جدا تشمل العديد من المجالات (الأمنية السياسية ، الاقتصادية والإنسانية) وفي مواجهة هذا الواقع وجدت الدول المتوسطية نفسها في وضعية جد صعبة باعتبارها دول الانطلاق والعبور وفي نفس الوقت وجهة للمهاجرين الأفارقة.

1- سمير محمد عياد ، الهجرة في المجال المتوسطي العوامل والسياسات ، الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق ، الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي، ص 2008.

فظاهرة الهجرة غير الشرعية ذات أهمية خاصة في منطقة حوض المتوسط حيث تشكل قضية مركزية في العلاقات بين الدول الضفتين ، وأصبحت قضايا الهجرة في أغلب دول المجموعة الأوروبية تصنف من أهم القضايا الأمنية خاصة بالنظر إلى العلاقات المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين من منطقة المتوسط ، وقد ركز الاهتمام من طرفها على ضرورة وفق توافد المهاجرين غي الشرعيين الى الشواطئ الأوروبية بآليات أقل ما يقال عنها أمنية، وذلك لموجهة هذه الظاهرة ، حيث أصبح ينظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية إلى الشمالية على أنها مصدر كل مخاطر وتشكل تهديدا على الأمن المتوسط.

وفي ظل هذه الظروف ، اعتمد الاتحاد الأوروبي مجموعة من التدابير لاقتناع بلدان العبور والمغادرة للتعاون في مجال مكافحة الظاهرة حيث قالت Behita Ferrero– Waldner مفوضة العلاقات الخارجية و سياسية الجوار الأوروبية.

وهذه الإجراءات الجديدة مصممة لمنع الحوادث المأساوية في البحر المتوسط التي أودت بحياة أعداد كبيرة من الناس ، إنّ مسألة الهجرة هي أولوية في علاقاتنا مع الدول المجاورة، وهذه المجموعة من التدابير مثال جيد لدعمنا في جميع أنحاء المنطقة لمساعدة جيراننا على تحسين إدارة حدودهم ورعاية المهاجرين [1].

ويركز الاتحاد الأوروبي على التعاون مع دول الضفة الجنوبية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية بخصوص هذه المسألة وعقدت العديد من المؤتمرات بين الجانبين الأوروبي والمتوسطي منها مؤتمر الرباط في جوان 2006م، وطرابلس في نوفمبر 2006م، أما الجزائر فلقد أيدت النهج الإفريقي – الأوروبي الذي أكد على ترابط مشكلة الهجرة بالتنمية في جميع المجالات ، وفي أفريل 2006م استضافت الجزائر اجتماعا لخبراء أفارقة دعوة إلى " نهج شامل ومتكامل ومتوازن ومتماسك" لظاهرة الهجرة غير الشرعية ، لكن الأوضاع التي شاهدتها ليبيا ما بعد القذافي جعل منها ممرا للمهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا .

1– وفاء بوارس، مرجع سابق، ص ص 134–135.

أما بالنسبة لموريتانيا وقعت في جون 2003م وفي طرابلس 2006م اتفاقات بشأن الهجرة غير الشرعية مع اسبانيا ، والتي بموجبها أن تقبل بوجود القوات الاسبانية على أراضيها وإعادة قبول المهاجرين الموريتانيين إلى ترابها، وكذلك قبول مواطني الدول الأخرى الذين حاولوا الوصول إلى اسبانيا من شواطئها وفي المقابل تعهدت اسبانيا بتوفير والتدريب للسلطات الموريتانية لتعزيز السيطرة على حدودها البحرية، وتم إنشاء مركز اعتقال في مدينة نواذيبو الموريتانية (المدينة البحرية)، وهو مركز قديم أعيد تأهيله من قبل السلطات الموريتانية والاسبانية في بداية 2006م.

واعتمدت البلدان المتوسطية في السنوات الأخيرة تدابير صارمة المهاجرين السريين وتتعلق هذه التدابير بدخول بغرض الإقامة والعمل غير القانوني للأجانب وهكذا تشكل مسألة المهاجرين غير الشرعيين العابرين عبر البلدان المتوسطية في العلاقات الحساسة بين المشاكل المرتبطة بالهجرة وحقوق الإنسان وجانب آخر من الخطاب المتناقض الذي يوجهه الاتحاد الأوروبي الى بلدان البحر الأبيض المتوسط فمن ناحية تشجيع البلدان الأوروبية البلدان المتوسطية على الامتثال للمعايير الأوروبية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ومن ناحية أخرى بغض الطرف عن سوء معاملة المهاجرين غير الشرعيين في البلدان المتوسطية والظروف الصعبة التي يعيشونها.

لقد أصبحت قضايا الهجرة غير الشرعية في أغلب دول المجموعة الأوروبية تصنف من أهم القضايا الأمنية، حيث أصبح حلف شمال الأطلسي ينظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية الى الضفة الشمالية للبحر المتوسط على أنها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديدا على الأمن الأوروبي وهذا ما يؤدي إلى انتشار حالات أللاستقرار وللأمن والتوترات.

وتعد الهجرة أحد أوجه التفاعل الإنساني في المجال الأورو متوسطي التي يستدعي دراسة معمقة للكشف عن واقع هذه الظاهرة فالاهتمام الأوروبي بمنطقة جنوب المتوسط فقد ازداد بعد مرور ظواهر عبر قومية مثل الإرهاب وتجارة المخدرات والهجرة

السرية العمل الذي يستدعي العمل على تحقيق تقدم واضح في مواجهة هذه الأخطار ومنها الهجرة غير الشرعية [1].

الفرع الثاني: ظاهرة الإرهاب في منطقة المتوسط

أصبح الإرهاب في العصر الحديث يشير الى أعمال إجرامية تقع بحق الأبرياء لكن لم يقع حتى الآن أي توافق على تحديد تعريف معين أو الإشارة الى توصيف واضح لهذه الكلمة رغم أن العالم كله يتفق على ربط الإرهاب بمعنى الاعتداء على الأبرياء.

1- تعريف الإرهاب

لغة: ورد في لسان العرب في لفظ: " رهب" : (رَهَبَ : بالكسر، يرهب، رهبا، ورُهْبًا بالضم، أي خاف ، ورهب الشيء رهبا ورهبة خافه، والإسم : الرهب والرهبي، الرهبوب والرهبوتي، ورجل رهبوب، يقال رهوب خير من رحمون، لأن ترهب خير من أن ترحم ، وترهب غيره أي توعده .

وفي القاموس القويم: رهبة : رَهَبًا ورُهْباً، ورهبة ، ورُهْبا بالضم: خافه قال تعالى : {وأضم إليك جناحك من الرهب} فيزول عنك الرهب والخوف .

والرّهَبُ : الخوف مصدر رهب ، قال تعالى { ويدعوننا رغبا ورهبا}

أرهبة: أفزعه وأخافه، قال تعالى { ترهبون به عدو الله وعدوكم }

وهكذا نجد أن الإرهاب في اللغة العربية يدور حول هذه المعاني الخوف ، الفزع ورعب [2].

أما في معجم الوسيط، فهناك وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب بتحقيق أهدافهم السياسية، والإرهابي في المنجد هو من يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطته.

1- وفاء بوراس، مرجع سابق، ص ص 35-37.

2- محمد هلال، أولى حروب القرن ، مصر، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط1، 1422هـ، 2002م، ص ص 31-33.

أما في قاموس الرائد: فإنّ الإرهابي هو من يلجأ إلى الإرهاب بالقتل والثأر والمتفجرات أو التخزيب لإقامة سلطة أو تفويض أخرى.

التعريف الفقهي لإرهاب : يعرف الإرهاب بقوله : يمكن تعريف الإرهاب الدولي بأنه اعتداء على الأرواح والممتلكات العامة أو الخاصة بالمحافظة لأحكام القانون الدولي بمصادرة المختلفة وهو بذلك يمكن النظر إليه على أساس أنه جريمة دولية أساسها محالفة القانون الدولي ويعد الفعل إرهابا دوليا، وبالتالي جريمة دولية سواء قام به فرد أو جماعة أم دولة، كما يشمل أيضا أعمال تفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول[1].

كما أشار بعض إلى أنّ الإرهاب هو اصطلاح يستخدم في الأزمة المعاصرة ، للإشارة إلى الاستخدام المنظم للعنف ، لتحقيق هدف سياسي، وبصفة خاصة جميع أعمال العنف التي تقوم بها المنظمة سياسية بممارستها على المواطنين لخلق جو من عدم الأمن [2].

– تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب " إنه فعل من أفعال العنف أو التهديد أي كان بواعثه أو أغراضه ، يقع تنفيذ لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو توزيعه بإيذائهم أو تعريض حياتهم وأمنهم إلى الخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة واحتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية للخطر "[3].

الإرهاب هو إستراتيجية عنف محرم دوليا، تحفزها بواعث عقائدية، وتتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع لتحقيق الوصول إلى السلطة أو

1– جمال زايد هلال أبو عين، الإرهاب وأحكام القانون الدولي، سلسلة إصدارات منتدى الشمال للفكر والثقافة ومركز القرار المسؤول للتنمية، عمان، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، الطبعة 1، 2009،ص 21–24.

2– جمال زايد هلال ابو عين، مرجع نفسه،ص 25.

3– أمير فرج يوسف، الجريمة المنظمة وعلاقتها بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين والجهود الدولية والمحلية لمكافحتها ، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية الطبعة الأولى ، 2015،ص ص 6–7.

للقيام بدعاية لمطلب أو مظلمة بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون من أجل أنفسهم ونيابة عنها أو نيابة عن دولة من الدول[1] .

العناصر المميزة للإرهاب:

معظم التعريفات المقترحة للإرهاب تتقاطع في ثلاث عناصر:

– استخدام غير مشروع للعنف أو التهديدية به ، ضد مدنيين أبرياء يشكلون ضحية وسطية.

– إشاعة جو من الرعب والخوف العارم لدى الجهة المستهدفة ، وهي في الغالب غير تلك التي كانت محلا للأعمال العنيفة.

– استغلال هذا الجو من الخوف والرعب للضغط على الجهة المستهدفة بقصد الحصول منها على مطالب وأهداف سياسية أو إيديولوجية أو دينية أو أثنية[2].

دوافع الإرهاب الدولي:

الدوافع السياسية:

غالبا ما يكون دافع وراء العمليات الإرهابية وأعمال العنف ، هو دافع السياسي حيث تفق الدوافع السياسية خلف الكثير من الأعمال الإرهابية التي ترتكب في مناطق شتى من العالم ومن أمثلة ذلك أعمال العنف والإرهاب المرتكبة في حالة انتهاك حقوق الإنسان أو تنبيه الرأي العام العالمي ولفت أنظاره إلى قضايا ومشاكل سياسية واجتماعية معينة، و الاحتجاج على السياسة التي يتبعها البلد ما ضد أقلية قومية أو دينية فيه أو الرغبة في إنزال الضرر بمصالح دولة معينة وإرباك وسائل نقله الخارجية ، وقد يكون الدافع للعمليات الإرهابية إلحاق الضرر بمصالح دولة معينة ، أو برعاياها نظرا لموافقتها السياسية المنحازة أو غير العادلة.

– **الدوافع الإعلامية:** يرتبط الإرهاب ارتباطا بالدوافع الإعلامي سوءا كان ذلك في صورة الإرهاب ، أم في أداة نقله عبر وسائل الاتصال ، فالإرهاب يعلم جيداً أن

1 – أحمد حسين سويدان ، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية ، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط2، 2009، ص ص 36–37.

2– أحمد حسين سويدان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية ، تقديم: محمد المجدوب ، د أحمد سرحال، لبنان منشرات حلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، 2009، ص ص 41–42.

الحرب التي يخوضها تتمثل أساسا في حرب عادية ذات دافع إعلامي، فغالبا ما يعتمد الإرهاب في تحقيق أهدافه على عنصر مهم، وهو نشر أفكار التي يعمل من أجلها، وطرحها أمام الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية للحصول على دعمها وتأييدها لقضية ، فالإرهابي يدرك تماما أهمية الدور الذي يلعبه الإعلام في حمل وتقل رسالته وأن نقل هذه الرسالة يشكل هدفا لا يقل أهمية في نظره عن انجاز ونجاح العملية التي يرغب في القيام به ، فهو يعتمد على إثارة الرعب والذعر ونشر القضية.

- الدوافع الاقتصادية:

إن الفقر والجوع والشقاء والبؤس الناجم عن الفوارق الاقتصادية الشاسعة بين الدول نتيجة لجدر النظام الاقتصادي القائم، هو ما يدفع أفراد وجماعات من الدول الفقيرة إلى اللجوء إلى القوة والعنف لضرب مصالح مستغليها وناهبي خيراتها أو للتعبير عن مشاعر آلية ناجمة عن هذا الوضع القاسي الجائز.

وبشكل العامل الاقتصادي دافعا هاما من الدوافع التي تحرك الإرهاب الدولي فالعمليات الإرهابية ، قد تهدف إلى الإضرار باقتصاد دولة ما عن طريق تدمير منشآتها الاقتصادية الهامة والتي تعتمد عليها هذه الدولة في ألاقتصادها كمهاجمة المنشآت السياحية أو مكاتب شركات الطيران ، وذلك بهدف إثارة الرعب والفزع بين المتعاملين معها، وبالتالي الابتعاد عنها ، مما ينتج عنه أضرار مادية بتلك المؤسسات ، باعتبار أن مثل هذه المنشآت تشكل موارد اقتصاديا هاما ومصدرا من مصادر الدخل المهمة للدولة ، كما ن الجماعات الإرهابية تحتاج إلى دعم وتمويل مادي كبير للتمكن من مواصلة عملياتها للوصل إلى الهدف الذي قامت من أجله،فقد تلج هذه الجماعات الإرهابية إلى القيام ببعض العلميات بهدف الحصول على المال[1].

2- واقع ظاهرة الإرهاب في منطقة المتوسط

يعتبر الإسلام دين دولة والسكان في المنطقة المتوسطية بدأ تأسيسه في سنوات ما بعد الاستقلال نظرا لفشل الخطاب القومي العربي آنذاك ، إذ يعتقد الإسلاميون أن

1- جمال زايد هلال أبو عين، الإرهاب وأحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص 38-45.

الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة في المنطقة مستوحاة من النماذج الأوروبية قد أخفقت في تحقيق تطلعات شعوبها ولهذا أوجب تغيير النخب الحاكمة وتغيير الأنظمة القائمة ، فكان التغيير لهم واجب ديني وسياسي واجتماعي واختلاقي وباستخدام جميع الوسائل لتحقيق غاياتهم ، كل هذا في أوسط اجتماعي غالبيته سكان يعتقدون الإسلام المعتدل المبني عليه السلم والتسامح، حيث كان التحدي الأكبر للإتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط هو الإسلام السياسي، حيث شهدت وواجهت، دول المنطقة تغييرات سياسية أدخلتها في أزمات اقتصادية واجتماعية عميقة ، ولقد أصبح من الواضح أن أكبر جريمة عالمية في العالم هي الإرهاب الدول، وخاصة منذ هجمات 11 سبتمبر 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك الهجمات في مدينة جربة التونسية عام 2002م، إضافة إلى الدار البيضاء في 16 ماي 2003، ومدريد 11 مارس 2004م، وكذلك لندن 2005م الهجمات في المغرب والجزائر في أفريل 2007م ..الخ، فالإرهاب العالمي يلقي بضلاله إلى ولايات أخرى مثل ماتناولناه سابقا كظاهرة الهجرة غير الشرعية الى تهريب المخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة... ، فالمتوسط يعتبر فضاء للعديد من التهديدات سواء كانت اقتصادية ، اجتماعية ودينية... وغيرها وعرفت منقطة المتوسط ظاهرة الإرهاب بشكل كبير ، كما عرفت تطور نوعيا في توجيه بعض الجماعات الإسلامية، هذه الحركات التي عرفت انتشارا كبير بعد نهاية الحرب الباردة حيث ألقت هذه التطورات بآثارها على الساحة المتوسطية مكونة نوعا جديدا من أنواع التهديد الأمني ، هذه الجماعات عملت على التوسع والانتشار والقيام بأعمال التهريب وغيرها وهذا ما اصطلح على تسمية بالإرهاب مهددة بذلك الأمن المتوسطي بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة.

ولقد حاولت أطراف عديدة في الضفة الشمالية للمتوسط ربط الإرهاب بالإسلام خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م التي مست الولايات المتحدة الأمريكية ، واعتداءات مدريد في مارس 2004م، وبريطانيا في 2005م، نهيك عن العديد من محاولات الاعتداء التي تم إحباطها ، ففي كل هذه العمليات وجهت أصابع الاتهام إلى مواطنين من أصول عربية وإسلامية مغاربية، كما تحتضن منطقة البحر الأبيض

المتوسط العديد من الحركات الإرهابية ، ففي الجزائر هناك حركتان هما : الجماعة المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال، أما في المغرب نجد جماعتين هما: السلفية للجهاد والجماعة المقاتلة الإسلامية، ليبيا نجد جماعة أنصار الشريعة إضافة إلى تنظيم المرابطون الذي كان ينشط في شمال مالي ، وكذلك جماعة البتار التي توصف بالخطيرة بسبب عناصره القادمة من داعش[1].

يبدو أن تنظيم القاعدة في منطقة المتوسط في السنوات الأخيرة بدأ ينشر ويخرج عن مساره التقليدية في الجزائر فقط ، حيث قام بتطوير منطقة إقليمية للتجسيد ونظام تدريب منتشر عبر المنطقة المتوسطية بصفة خاصة ومنطقة الساحل الإفريقي بصفة عامة ، والبدء في فتح جبهات جديدة من العمليات في كامل أنحاء المنطقة والصحراء الكبرى والمناطق الحدودية بين الجزائر وتونس وليبيا الصحراء الموريتانية وحدودها مع مالي ونجير، ما يجعل من عملية السيطرة عليها أمرا صعبا .

يبدو أن الخلافات القائمة بين الدول المنطقة المتوسطية فوتت على نفسها العديد من الفرص لتنسيق جهودها في مكافحة الإرهاب ، فعلى سبيل المثال نجد عدم توقيع المملكة المغربية على اتفاقية الجزائر لمناهضة الإرهاب التي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2002م، بمناسبة قمة الاتحاد أللإفريقي [2] ولهذا يجب على الدول المتوسطية تجاوز الخلافات التقليدية القائمة ، وتحسين آليات تبادل المعلومات العابرة للحود في مجال مكافحة الإرهاب ، وضرورة القضاء على الأساليب المباشرة وغير المباشرة .... التي تدفع الناس إلي الإنضمام لهذه الحركات الإرهابية ومعالجة العوامل التي تعزز التطرف والتحول إلي العنف ، ونشر ثقافة التسامح الديني وممارسة العدالة الإجتماعية والسياسية ، ويجب على البلدان المغاربية أيضا توحيد إجراءاتها لمواجهة التحديات المشتركة كالإرهاب والهجرة غير الشرعية [3].

1- وفاء بوراس، مرجع سابق، ص 147-150.

2- عاطف مصطفى ، جهود رابطة الجامعات الإسلامية في مواجهة الإرهاب ، مؤتمر دور الجامعات في التصدي للإرهاب، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، 2014

3 - فهد فيصل الحلواني ، مكافحة الجريمة المنظمة في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير ، جامعة حلوان ، 2007-2008، ص 38.

الفرع الثالث : جريمة المنظمة في منطقة المتوسط

الجريمة المنظمة هي المسمى الذي يستخدم لوصف شكل أو حالة الجريمة التي تنتج أو ترتكبها جماعة ، ووقد بدأ إستخدام إصلاح الجريمة المنظمة منذ مطلع عام 1980 للإشارة إلي ما تمارسه جماعات منظمة ، تمارس نشاطها في سرية تامة[1].

تعريف الجريمة المنظمة :

لغة : تعني جريمة لغة جرم – جريمة وأجرم وأجترم عليه ، أي أذنب ويقال جرم –جريمة : عظم جرمه ، جرمه ويجرم عليه : إتهمه بجرم وبذلك الجريمة : الجرم و الذنب.

فالجريمة لغة إذا: هي ذنب والخطأ والاتهام والتعدي وما يترتب عليه العقاب ، أما المنظمة فهي تدل على التنظيم وألة معدة لتنظيم حركة الجهاز[2]، بناء على ما سبق فإن التعريف اللفظي يؤكد على انها "مجموعة من الأشخاص لديهم تنظيم وتعاون في أنشطة غير مشروعة بغرض الحصول على الأموال والإثراء غير المشروع[3].

أما إصطلاحا : فهي تعني المخالفة القانونية التي يقرر لها القانون عقابا ماديا أو عقابا معنويا والجرم هو التعدي على العلاقات و الروابط الإنسانية بمعانيها المختلفة سواء منها القانونية او الإجتماعية اوالإنسانية ، وكلمة جريمة أصلها من جرم بمعنى كسر وقطع ، وكانت هذه الكلمة مستعملة منذ القديم للدلالة على كسب المكروه غير المستحسن [4].

ويعرف علم الإجتماع الجنائي الجريمة بأنها : ظاهرة إجتماعية طبيعية لا تعد شاذة ويتغير مفهومها من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر [5] وقد كان للشرطة الدولية تعريفها الخاص

1 – وفاء بوراس ، مرجع سابق ، ص 51.

2 – حسن حسن الإمام سيد الأهل، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار ، مصر: الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، ط1 ، 2014 ، ص 71.

3 – نبيل صقر ، قمرواي عز الدين ، الجريمة المنظمة التهريب والمخدرات وتبييض الأموال في التشريع الجزائري ، الجزائر دار الهدى ، موسوعة الفكر القانوني ، بدون طبعة ، 2008، ص 04.

4 – نبيل صقر ، مرجع سابق، ص 06.

5 – علاء الدين شحاتة ، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة ، القاهرة : أيتراك للنشر والتوزويع ، ط1 ،2000 ، ص 21.

للجريمة المنظمة على أنها : كل جمعية أو تجمع لأشخاص يتعاطون عمل غير مشروع ومتواصل هدفها الأول الحقيق أرباح وفوائد دون أي إلتفات للحدود الوطنية .

كما عرفتها الأمم المتحدة بانها :" جماعات ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاث أشخاص فأكثر ، موجودة لفترة من الزمن ويعمل بصورة متضافرة بهدف إرتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة ، من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية او منفعة مادية أخرى"[1].

كما يدخل في نشاطاتها المعروفة غسيل الأموال وتهريب المخدرات وتهريب الأسلحة وتهريب المعادن الثمينة وتهريب التحف الأثرية وحتى بعض الحيوانات النادرة والسيارات وبطاقات الإئتمان ، إضافة إلي تهريب البشر والتجارة في الأعضاء البشرية وتجارة الرقيق والسياحة الجنسية ، والإتجار في النفايات النووية ....إلي غيرها من الجرائم ذات الصبغة غير الشرعية والتي لا حصر لها.

كما تعرف الجريمة أيضا :" بأنها كل عمل أو إمتناع عن القيام بعمل غير مشروع يمنعه القانون ويقرر له جزاء في صورة عقوبة أو تدبير عقابي مما ينص عليه قانون العقوبات".

وحاولت الأجهزة الأمنيية مثل الأنتربولInterpol ومكتب التحقيقات الفريدالية FBI ان تقدم مفهوما علميا للجريمة المنظمة ، عن طريق وصفها بقائمة من المعايير والدلائل التي تشكل خطورة على الأمن ، وقد عقد مؤتمر الأنتربول حول الإجرام المنظم بفرنسا في شهر ماي 1988 وإنتهى إلي تعريف الجريمة المنظمة بأنها :" جماعة من الأشخاص تقوم بإرتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة ، وتهدف إلي تحقيق الربح بصفة أساسية دون التقيد بالحدود الوطنية".

1 – محسن عبد الحميد احمد ، التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية ، الرياض ، مركز الدرسات والبحوث ، 1999، ص 55.

كما عرفتها بأنها :" جماعة من الأشخاص تتمتع بهيكل تنظيمي وتهدف إلي تحقيق الربح عن طريق إرتكاب أنشطة غير مشروعة ، مستخدمة التخويف والرشوة[1]".

وفي إطار التوفيق بين الدول لإيجاد تعريف موحد للجريمة المنظمة يسهل مكافحتها والقضاء عليها عقدت عدة مؤتمرات عالمية وإقليمية لتقريب وجهات النظر في سبيل ذلك وبعد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقدة في جنينيف سنة 1975 او مؤتمر دولي يتطرق لموضوع الجريمة المنظمة الذي عرفها ما يلي :" يقصد بالجريمة المنظمة التي تتضمن نشاطا إجراميا معقدا يرتكب على نطاق واسع وتنفذ مجموعات منن الأشخاص على درجة كبيرة من التنظيم بهدف تحقيق ثراء للمشتركين في هذه النشاط على حساب المجتمع وأفراده وهي غالبا ما ترتكب أفعالا مخالفة للقانون منها جرائم ضد الأشخاص والأموال ترتبط في معظم الأحيان بالفساد السياسي "[2].

2 – خصائص الجريمة المنظمة :

تمتاز الجريمة المنظمة بعدة خصائص تجعلها تختلف عن الجرائم العادية وهذه الخصائص او السمات تتجسد فيما يلي :

أ – التخطيط : يعتبر العامل الأهم في الجريمة المنظمة ، فهو يكفل لها النجاح و الإستمرار ، ويتطلب أفراد مؤهلين ذوي خبرة عالية .

ب – الإحتراف : وهو شرط من شروط الجريمة المنظمة لأن الهدف منها هو الكسب المالي السريع في وقت قصير.

ج – التعقيد : وبعتبر شرطا من شروط التنظيم فالأمر البسيط لا يحتاج إلي التنظيم وهو سرعان ما ينكشف أمره بوضوح أسبابه.

1 – raymond kendall , Interpolt lutte contre la criminalité organisée transnationale , in " La criminalité organisée " sous la direction de marcel lecterc , la documentation Français (H.H.E.S.1°) ,1996, p 234.

2 – أحمد فاروق زاهر ، العلاقة بين جرائم الإحتيال والإجرام المنظم ، ندوة علمية ، مصر : المنصورة ،مركز الدراسات والبحوث ، قسم الندوات العلمية ، 2008 ، ص 21.

د – القدرة على التوظيف والإبتزاز : الإجرام المنظم ذكي في إختيار الأشخاص الذين يتعاملون معه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وله القدرة على شراء ضمائر الأشخاص او تخويفهم والضغط عليهم.

هـ – الخطورة على المجتمع : لا يستطيع القضاء أن يثبت الجريمة المنظمة في كثير من الأحيان لعدم توفر الأدلة لأن الأشخاص الذي يقومون بالجريمة أصحاب خبرة يعتمدون على التخطيط والتنظيم أساس عملهم ، وتأتي خطورتهم من كونهم موجودون ويمارسون الإجرام ولكن لا عقوبة ضدهم.

م – الهدف : تهدف الجريمة المنظمة إلي كسب المادي السريع.

ن – التأثير على المجتمع : تؤدي نتائجها إلي تعطيل التنمية والفساد في الدولة .

ي – التركيز على التحالفات الإستراتيجية : أي أن تعقد تحالفات مع غير من المنظمات الإجرامية المحلية وعبر الدول وهذا لتفادي التناحر والتصادم بين هذه المنصات الإجرامية .

و – الطابع الدولي : تتصف أنشطة الجريمة عبر الدول بأنها لا تختصر على القيام الدولة الواحدة فحسب بل تتعداه إلي أقاليم الدول الأخرى[1].

3 – واقع الجريمة المنظمة في المتوسط :تعتبر الجريمة المنظمة كتهديد آخر عابر الحدود ، امتدت شباكه إلي منطقة المتوسط لتمثل مشكلا حقيقيا لدول المنطقة ، بعد أن أصبحت جميع المؤشرات تدل على تنامي هذه الظاهرة التي تتحرك خارج سلطات الدولة ، ويخشون المحللون والخبراء في إمكانية وجود تنسيق وتحالف ضمني بين هذه التهديدات في ظل غياب المبادرات الإقليمية والعمل الجماعي وميل الدول للتصرف الأحادي رغم قلة الإمكانيات وهشاشة المؤسسات التي تضمن الأمن في معظمها.

وتتشكل البيئة الإستراتيجية في منطقة المتوسط بصورة متزايدة من خلال قوى منبثقة من خارج المنطقة، وتعتبر الجريمة المنظمة خطرا على الامن الدول المتوسط فكثير من ما يقوود سوء إدارة الشؤون العامة والنزاعات المسلحة وتهريب الأسلحة الخفية والمخدرات إلي إضعاف البنى التحتية للدول والمجتمعات ، فالأوضاع السائدة في الصومال وليبيريا وأفغانستان نماذج

1 – أمير فرج يوسف ، الجريمة المنظمة وعلاقاتها بالإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين والجهود الدولية والمحلية لمكافحتها ، مرجع سابق،ص ص 9–10.

حديثة تجسد إنهيار مؤسسات الدولة بسبب تراكم عناصر المؤسسات التحتية ، وهذا ما يؤدي إلي إنتشار الجريمة المنظمة نظرا لتلاشي دور الدولة وهو ما يؤثر بشكل مباشر على أمن الضفة الشمالية للمتوسط[1].

وتشمل الجريمة المنظمة تهديدا مباشرا للأمن والإستقرار على الصعيدين الوطني والدولي ويمثل هجوما مباشرا على السلطة السياسية والتشريعية ،بل تتحدى سلطة الدولة نفسها وهي تهدم المؤسسات الإجتماعية والإقتصادية وتضعفها مسببة فقدان للثقة في العمليات الديمقراطية وهي تخل بالتنمية ، وتحرف مكاسبها عن اتجاهها الصحيح ، ولقد ساعدت الظروف والمتغيرات الدولية على زيادة حجم التنظيمات التنظيمات الإجرامية عبر الدول منطقة المتوسط وخاصة في ظل العولمة الإقتصادية وثورة الغتصالات والمواصلات وإنعكس ذلك على زيادة انواع الأنشطة التي تمارسها العصابات الإجرامية عبر الدول .

تشمل النشاطات الإجرامية المنظمة في السنوات الأخيرة في منطقة المتوسط عدة مجالات من أهمها غسيل الأموال ذات مصدر غير مشروع والجرائم الإلكتروني ، قرصنة إختاق غير مشروع لأنظمة الغير وبرامجهم ، والإتجار بالبشر والأشخاص والنشاطات الإرهابية ، الإتجار بالأسلحة وغير ذلك من الجرائم التي ترتكبها الجماعات الإجرامية.

تعدد صور ومظاهر الجريمة المنظمة في المنطقة المتوسطية بحيث لا يمكن حصرها ، وقد تضمنت عدة مواد من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لعام 2000 ، صورا لبعض الجرائم المنظمة على سبيل المثال لا الحصر نجد الجريمة غسيل الأموال او تبييض الأموال ، كما ألحق بالإتفاقية بروتوكولين، حيث إختص الأول بجريمة الإتجار بالبشر ، أما الثاني فقد تناول جريمة الإتجالر غير المشروع بالأسلحة والمتفجرات[2]وهناك صور أخرى للجريمة المنظمة وهي :

الإتجار الغير المشروع بالمخدرات : وتشكل ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد المجتمع الإنساني من آثارها، كما أن تكاليف الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة إنتشار المخدرا والتوعية بأضرارها وعلاج المدمنين سنويا تقدر سنويا : 120 مليار دولار فتجارة

1 – خاطر مايا ، الجريمة المنظمة ، الجريمة المنظمة عابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها ، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية ، المجلد 27 العدد 03 ، 2011.

2 – وفاء بوراس ، مرجع سابق ، ص ص 163– 165.

المخدرات تشمل نسبة 8% من مجموع التجارة العالمية ، حسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2000.

الإتجار بالبشر : اضحت مشكلة الإتجار في الأشخاص أحد التحديات الكبرى التي تهدد أمن وكيان المجتمع ولابشرية وإستقرارها ، كما أصبحت جرائمها تحتل المركز الثالث في التاريخ بعد تجارة السلاح والمخدرات فضلا على انها أصبحت أكثر نمو وإتساعا حتى أصبحت مشكلة عالمية تحظى جميع دول العالم سواء كانت تلك الدول نقاط تجمع أو محطات عبور او وجهة نهائية لتلك التجارة ، وتعد جرائمها من الجرائم الدولية المنظمة عابرة للدول أو ما يسمى عبر الوطنية.

غسيل الأموال : إن مصطلح غسيل الأموال يتضمن العديد من التعريفات إلا أنها مثقفة في المضمون حيث عرفته اللجنة الأوروبية لغسيل الأموال عبر دليلها أنه :" عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة إجرامية بهدف إختفاء وإنكار المصدر الغير الشرعي والمحظورة لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص إرتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الإحتفاظ بمتحصلات هذا الهجوم "[1].

إن تصاعد خطورة هذه الجرائم قد انعكس سلبا على دول المنطقة المتوسطية مما أدى إلي عجزها بحيث لم تعد قادرة على مواجهتها بمفردها ، بحيث برزت الجريمة المنظمة وإنتقلت في ممارسة نشاطاتها الإجرامية من النطاق الداخلي إلي النطاق الدولي مستغلة في ذلك عدم جود التنسيق الكافي بين الدول في مختلف المجالات خاصة في المجال القانوني والقضائي والمجال الأمني ،وهذا يوضح لنا أنه لا يمكن إيجاد حلول لمكافحة هذه الظاهرة في نطاق الداخلي للدولة فالجريمة المنظمة بأنشطتها المتعددة والمختلفة تسعى للتأثير على تماسك المجتمعات وإستقلال الدول وبالتالي التأثير على المؤسسات الإقتصادية والسياسية الدولية وهذا ما دفع المجتمع الدولي بالإهتمام بهذه الظاهرة وذلك بتنسيق الجهود الدولية[2].

وهكذا تعتبر الجريمة المنظمة العابرة للحدود واحدة من أخطر الظواهر الإجرامية الحديثة ، تشكل تحديا بارزا لدول المنطقة المتوسطية والمجتمع الدولي ككل بفعل ما تنطوي عليه من

1 – أمير فرج يوسف ، مرجع سابق ،ص ص 10 –13.

2 – محمد فوزي صالح ، الجريمة المنظمة وأثرها على حقوق الإنسان ، مذكرة ماجستير ، الجزائر ، جامعة المدية ، كلية الحقوق، 2009 ، ص 09.

تهديد صارخ للأمن والإستقرار على المستويين الدولي والوطني ناتج عن خصوصية هذه الجريمة وتميزها عن باقي النظم الإجرامية الأخرى ، خاصة من حيث إمكانية تدويل الأنشطة الإجرامية المرتكبة في سياقها عبر الدول والقارات [1].

المطلب الثاني : الإستراتيجية المتوسطية في مواجهة التهديدات الجديدة في الموتسط .

الفرع الاول : الإستراتيجة حلف الأطلسي في مكافحة الهجرة الغير الشرعية في منطقة المتوسط

تعد الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط من أخطر الظواهر التي تشهدها المنطقة حاليا نظرا لتوسعها في العديد من الدول ، وإرتباطها بجرائم أخرى كالإتجار بالبشر والإرهاب وغيرها ، فضلا عن نتائجها السلبية على الدول المستقبلة خاصة على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي والصحي ، فضلا عن الخسائر الناتجة عن غرق السفت المهاجرين ، وقد أخذت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة منحنى خطير جدا على الساحة الدولية بسبب إنعكساتها الخطيرة على التطور الإقتصادي والإستقرار الإجتماعي والأمني للدول المتوسطية هذا ما جعل حلف الشمال الأطلسي يفكر في وضع إستراتيجية لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة والحد من تفاقمها.

– أصبحت قضية الهجرة غير الشرعية في أغلب الدول الأعضاء في حلف الشمال الأطلسي تصنف من أهم القضايا الأمنية خاصة بالنظر إلي العلاقة بين الإرهاب والمهاجرين وتحوم الشبهات حول المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية للمنطقة المتوسطية ، وقد ركز الإهتمام من طرفها على ضرورة وقف التوافد المهاجرين غير الشرعيين إلي الشواطئ الأوروبية بأليات أمنية ، وذلك بغية مواجهة هذه الظاهرة التي أصبحت تشكل تهديدا على الأمن الأورومتوسطي.

1 – وفاء بوراس ، مرجع سابق ، ص 171.

وتعتبر هذه الظاهرة احد أهم القضايا الأساسية التي يركز على حلف الشمال الأطلسي لإيجاد حلول لها ، وذلك بالتعاون مع الدول الشريكة في "الحوار الأطلسي"، كما أن الظاهرتهم أكثر دول جنوب أوروبا والمشاطئة للبحر الأبيض المتوسط أكثر من أي دولة أخرى من دول حلف الشمال الأطلسي ، لقربها من دول جنوب المتوسط وهذا ما يجعلها المتضررة الأولى من النتائج السلبية لحركات الهجرة السرية نحو أوروبا ، ودول الجنوب اوروبا هي التي ألحت وأجبرت الحلف الأطلسي على الإهتمام بهذه الظاهرة التي تعتبر إحدى التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، والتي يواجهها حلف الشمال الأطلسي بعد الحرب الباردة[1].

– لقد ساهم حلف شمال الأطلسي في إطار نطاق محدود في الجهود الدولية الرامية إلي معالجة الأزمة ومكافحة الهجرة غير الشرعية ، ففي فيفري 2016 كلف الحلف المجموعة البحرية الثانية الدائمة التابعة لحلف الشمال الأطلسي SNM G2 ، بإجراء عمليات إستطلاع ومراقبة المعابر غير القانونية لبحر إيجه ، وذلك بالتعاون مع السلطات الوطنية التركية واليونانية ، وكذلك وكالة فرونتكس التابعة للإتحاد الأوروبي ، ودعم جهودها لمكافحة التهريب غير الشرعي للمهاجرين واللاجئين ، وفي جويلية 2016 تم اطلاق عملية "الجارديان البحرية" في عرض البحر المتوسط بهدف الثلاثي يتمثل في دعم الوعي أهمية الأمن البحري من خلال تبادل المعلومات ، تعزيز جهود مكافحة الهجرة والإرهاب البحري ، والمساهمة في بناء القدرات البحرية ، وكجزء من ولايتها ، ساهمت في عملية صوفيا التي تركز على الهجرة في الإتحاد الأوروبي من خلال زيادة الوعي من خلال تعزيز تبادل المعلومات وتوفير الدعم الوجسيتي[2].

كما أن الإتحاد الأوروبي يقوم بدوره لأنه شركات في المنطقة وذلك من أجل ترسيخ الإستقرار في جنوب منطقة المتوسط ، فبوسعه أن يقدم فرصة ذهبية للتعاون الوثيق مع المنطقة حلف شمال الأطلسي ، فقدم دعمه لعملية "غارديان" لعملية صوفيا ، ويتطلع الحلف والإتحاد أأوروبي إلي التعاون الوثيق من أجل تجنب أي إزدواجية أو إهدار محتمل للجهود ، وفي سياق المجموعة المشتركة من المقترحات التي أيداها وزراء خارجية حلف شمال الأطلسي

1 – وفاء بوراس ، مرجع سابق ، ص 222.

2 – محمد مطلوع ، الإتحاد الأورويب وقضايا الهجرة ، الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات ، بيروت: مجلة المستقبل العربي ، د.ع.، د.س.ن ، ص 24.

في بيان الذي أدلوا به بشأن تنفيذ الإعلان المشترك بين حلف الأطلسي والإتحاد الأوروبي الموقع في ورسو في عام 2016 ، على سبيل المثال أختيرت تونس كبلد رائد في المنطقة ، وكان الهدف هو استكشاف زيادة التعاون بين المنظمتين في المجالات التي بدأ فيها العمل ذي صلة وكان التنسيق بين الموظفين وتبادل المعلومات متكررا ومفتوحا ومفيدا والتضامن عبر الأطلسي . وفي ظل هذا التعاوون تفاقمت مشكلة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط من الجنوب نحو الشمال ، وخاصة في منطقة شمال إفريقيا ودول ساحل الإفريقي الفقيرة .

وفي مؤتمر بعنوان :" حوار حول الهجرة العبور عبر المتوسط : تدفقات الهجرة والإتجاهات في المتوسط ، تحديات لأنظمة إدارة الهجرة " ، والذي تم إنعقاده في مدينة بردو بسلوفينيا من طرف المركز الدولي لتطوير سياسية الهجرة ، شاركت فيه 14 دولة عضو في حلف الشمال الأطلسي وثلاث دول من الشركاء في الحوار الأطلسي ، أكد المشاركون في هذا المؤتمر على أن تقديم مساعدات تنموية للدول المصدرة للهجرة غير الشرعية هي عامل حاسم في التقليل من تدفقات الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط ،وعبروا عن رغبتهم في تحويل هذه التصريحات إلي نشاطات فعلية على أرض الواقع .

وتسعى الدول الأوروبية المتوسطية إلي إشراك باقي الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي في هاجسها الأمني المتمثل في الهجرة غير الشرعية والإستفادة أكثر من خبرة الحلف لمواجهة التهديدات وربطها بالمخاطر التي يركز عليها الحلف كثيرا في المفهومالإستراتيجي الجديد كالإرهاب وإنتشار أسلحة الدمار الشامل ، وبناء على هذا إتخذ حلف شمال الأطلسي إستراتيجية جديدة لإحتواء الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط وذلك في مؤتمر بروكسل في ديسمبر 2004 وتنص على مواجهة موجات الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطية بإعتبارها تهديدا لأمن دول البحر الأبيض المتوسط .

وإعتمد حلف شمال الاطلسي بالتنسيق والتعاون مع الإتحاد الأوروبي مجموعة من التدابير لإقناع بلدان العبور والمغادرة للتعاون مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، حيث قالت Binita Ferrero-waldner مفوضة العلاقات الخارجية وسياسية الجوار الأوروبية :" هذه الإجراءات الجديدة مصممة لمنع الحوادث المأسوية في البحر التي أودت بحياة أعداد كبيرة من الناس ، إن مسألة الهجرة هي أولية في علاقاتنا مع الدول المجاورة ، وهذه المجموعة من

التدابير مثال جيد لدعمنا في جميع أنحاء المنطقة لمساعدة جرانيناعلى تحسين إدارة حدودها ورعاية المهاجرين".

ويركز الإتحاد الاوروبي على التعاون مع الدول الضفة الجنوبية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك بالتوقيع على العديد من الإتفاقيات الثنائية بخصوص هذه المسألة ، ولمواجهة هذه الظاهرة عقدت العديد من المؤتمرات بين الجانبين الأوروبي (دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي) والمغاربي على غرار مؤتمر الرباط جوان 2006 ، طرابلس نوفمبر 2006 ، كما تؤيد الجزائر النهج الإفريقي الذي يربط حل مشكلة الهجرة بمسألة التنمية في جميع المجالات ، ففي أفريل 2006 ، إستضافت الجزائر إجتماعا لخبراء أفارقة دعو إلي "نهج شامل ومتكامل ومتوازن ومتماسك لظاهرة الهجرة غير الشرعية ، لكن الأوضاع التي شهدتها ليبيا ما بعد القذافي جعل منها ممرا مفتوحا للمهاجرين غير الشرعيين نحو الضفة الأوروبية ، اما بالنسبة لموريطانيا فوقعت في جوان 2003 و في 2006 إتفاقيات بشأن الهجرة غير الشرعية مع إسبانيا [1].

- إجراءات حلف شمال الأطلسي لمواجهة خطر الهجرة غير الشرعية

إن التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه المنطقة المتوسطية تستدعي التوفر على قوات مجهزة تجهيزا منظما حتى يتسنى لها التصدي لهذه التهديدات في المنطقة المتوسط ، ففي أوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي كان حلف شمال الأطلسي قد بدأ في إعادة النظر في قواته العسكرية وذلك بهدف الخروج من المشكلات التي إتسمت بها فترة الحرب الباردة ، وقد ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 بشكل كبير في تسريع هذه العملية ، وخلال مؤتمر القمة المنعقد في عام 2002 في براغ إستعرض قادة الحلف إصلاح وإستراتيجيات أساسية من شانها إعادة بناء الهياكل العسكرية للحلف حيث حددوا مجموعة من المجاالات تتطلب التطوير والتحسين ، وإتفقوا على إنشاء قوة الرد السريع وبسطوا الهياكل القيادية العسكرية وذلك في محاولة منهم ليكون الحلف اكثر قدرة على الإستجابة لمختلف التهديدات الامنية خاصة الهجرة شرعية سواء داخل أو خارج المتوسطية .

1 – وفاء بوراس ، مرجع سابق ، ص ص 223– 226.

وقد تبنى حلف شمال الأطلسي قدرات جديدة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المتوسط ومن بينها :

* تحديث القدرات العسكرية للحلف :

تم خلال قمة براغ تحديد ثمانية مجالات بإعتبارها مجالات تشوبها العديد من النقائص تحتاج إلي المعالجة ، وتشمل النقل الجوي والبحري الإستراتيجي ، الدفاع الكيماوي والبيولوجي والإشعاعي والنووي ، والمراقبة أجواء أرضية ، وقد أبدى الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي إلتزامهم بإكتساب هذه القدرات التي تعد أساسية لتمكينهم من الرد على التهديدات الجديدة ، وإنكب حلف شمال الأطلسي على إستكشاف مجالات أخرى تحتاج إلي التحديث ، لاسيما في مجال التحكيم في الرقابة البحرية ورصد شبكات الهجرة غير الشرعية وتفكيك علاقاتها مع شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

* **قوة الرد السريعة التابعة للحلف** : يتمثل الهدف من إنشاء قوة الرد السريع التابعة لحلف شمال الأطلسي المعروفة ب :" إن .أر إف" في إكتساب القدرة على الإستجابة بالسرعة المطلوبة على أنواع مختلفة من حالات الأزمات والتهديدات المختلفة في جميع انحاءالعالم وخاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، بوصفها قوات متقدمة يمكن أن تعزز قوات إضافية في مرحلة لاحقة .

وتستند قوة الرد السريع إلي قوات أساسية يمكن تعزيز ها عند الإقتضاء ، كما أنها قوة متعددة الجنسيات تتألف من وحدات برية وجوية وبحرية وقوات خاصة بمقدورها الإنتشار في خمسة أيام من تاريخ الإشعار والإستمرار ف تنفيذ العمليات لمة 20 يوما .أو لفترة أطول إذا تم إعادة تزويدها بحاجياتها بالإضافة إلي سرعة إنتشارها وإستعدادها القتالي تعتبر قوة الرد السريع رأس حربة الجهود الذي يبذلها الحلف لتغيير منهجية في التعامل مع التهديدات المختلفة وخاصة الهجرة غير الشرعية .

حيث يعمل الحلف على التدريب طاقم موظفيه على العمل في بيئة صعبة وعلى إستخدام التكنولوجيا الحديثة ضمن سياق تتعدد فيه جنسيات الطواقم العاملة ،ويشار إلي نوعية التدريب تعتبر تجربة يكتسبها كل واحد من المشاركين .

* **ترشيد الهياكل القيادية :** قام حلف شمال الأطلسي بإعادة النظر في هياكل قيادية العسكرية في سبيل دعم قوات تكون أصغر حجما وأكثر مرونة وأسرع حركة في حوض الأبيض المتوسط الفعالة في رصد تحركات شبكات الهجرة غير الشرعية ، حيث أقدم الحلف على تخفيض جذري لعدد من القيادات العسكرية ، وأسند دور قيادة الجهود الرامية إلي تعبير أساليب عمل حلف شمال الأطلسي إلي القيادة الإستراتيجية ومقرها في الولايات المتحدة التي تعرف ب "قيادة حلف الناتو لشؤون التحول" ، وتولت القيادة الإستراتيجية في أوروبا مسؤولية عمليات الحلف كافة ، وباتت تعرف اليوم بإسم قيادة عمليات الحلف ، ويمثل تبسيط الهياكل القيادية العسكرية عملية مستمرة يهتم الحلف بمراجعتها والنظر فيها بشكل منتظم[1].

وفي هذا الإطار أعلن قائد القوات الناتو في أروبا الجرنال فليب بريدلاف ، أن الحلف إستكمل إستعدادته العسكرية ، عقب القرار الذي إتخذه ، مؤخر لمحاربة ، وقال إن الحلف تحرك بشكل سريع عقب إتخاذ قراره ف إجتماع وزراء دفاع الدول الأعضاء ، وأكمل إستعدادته لمحاربة الهجرة غير الشرعية، وإن السفن وصلت يوم 12 فبراير 2016 إلي بحر إيجه وأرسل الحلف "المجموعة البحرية الدائمة 2" إلي بحر إيجه فيما يقوم خمسة سفن بينها سفينة دعم كمرحلة أولى بعملية إستطلاع ورصد في حوض المتوسط ، وصرح ستولتنبيرغ" الأمين العام لحلف الناتو بأنه من المقرر أن يتم إعادة توجيه مهمة الناتو البحرية في البحر المتوسط ليتم نقلها إلي المياه الواقعة بين تركيا واليونان بدون تأخير وقال "ستولتنبيرغ" في أعقاب القرار الذي إتخذه وزراء دفاع الحلف ، إن الناتو سيساهم بالمعلومات المهمة و المراقبة للمساهمة في مكافحة الهجرة غير الشرعية والشبكات الإجرامية المختلفة ، ومن المقر أن يعمل التحالف العسكري بشكل وثيق مع السلطات اليونانية والتركية بالإضافة إلي قوة حراسة الحدود[2].

– **برنامج 5 +5 نظام الأمن الأورو الأطلسي لمجابهة الهجرة غير الشرعية :** لقد تم ادراج ملف الهجرة غير الشرعية لأول مرة باهتمام كبير في قمة تونس التي انعقدت بتاريخ 16 و 17 اكتوبر 2002 التي خصصت لدراسة الهجرة غير الشرعية في الحوض المتوسطي، ثم في اجتماع الرباط الذي عقد في 22 و 23 اكتوبر 2003، وكذلك لقاء وهران في سبتمبر 2004،

1 – منظمة حلف شمال الأطلسي ، معا من اجل ألأمن لفهم مدخل منظمة حلف شمال الأطلسي بروكسل ، بلجيكا ، : قسم الدبلوماسية العامة ، مرجع سابق .

2 – وفاء بوراس ، مرجع سابق ، ص ص 226 – 229.

الذي ضم وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنتدى بما فيهم دول اعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، واعتبرت قضية الهجرة غير الشرعية من بين الملفات الحساسة التي ينبغي معالجتها مثلها مثل باقي التهديدات الأمنية الأخرى في المنطقة المتوسطية وتشكل تهديدا للأمن والاستقرار في المنطقة، واتضح من اللقاء تباين في وجهات النظر بين الطرفين حول كيفية معالجة هذه القضايا خاصة قضية الهجرة غير الشرعية، حيث تسعى الدول الاوروبية التخلص من المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون شواطئها قادمين من الضفة الجنوبية للمتوسط، وذلك بإقامة مراكز عبور في بلدان الضفة الجنوبية لاستقبال المهاجرين غير الشرعيين المطرودون من اوروبا، الأمر الذي ترفضه دول جنوب المتوسط.

في اطار هذا المنتدى، في 13 جويلية 2006 طلبت ازيد من 60 دولة افريقية واوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطية، وقد صدر البيان وتمت المصادقة عليه واتفق المجتمعون على التعاون والمسؤولية المشتركة في معالجة الظاهرة وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة، مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين غير الشرعيين وتوفير الحماية الدولية تماشيا مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة في المنتدى.

إن مبادرة 5+5 التي تم إطلاقها في عام 1990 هي أقدم إطار أمني إقليمي في المنطقة المتوسطية، حيث بعد توقيف نشاطها في عام 1992 بسبب قضية لوكاربي الليبية، أعيد إطلاق عمل هذا المنتدى في عام 2001، بمشاركة ليبيا. والتي عقدت أول قمة لها في تونس بمناسبة اعادة إطلاق عملها. اذ تعتبر من اوائل المبادرات في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تشهد مثل هذا النوع من المبادرات من قبل. وقد عقدت المبادرة قمتها الثانية في أكتوبر 2012 في مالطا، في سياق خاص وغير مسبوق، وهو سياق ثورات الربيع العربي. وقد جاء في قمة مالطا بعدين أساسيين، تمثل الأول في: افتتاح اجتماع وزراء الخارجية لممثلي المجتمع المدني حيث قبل المجلس الأوروبي بالتزام الاتحاد الأوروبي بتوفير بعد برلماني للحوار، وقد اتخذت هذه المجموعة اتجاها آمنة للغاية باعتماد وزراء الدفاع في باريس في ديسمبر 2004، بناء على اقتراح فرنسي، المبادرة الدفاع 5+5". أما البعد الثاني الذي جاء في بيان النوايا" الذي تمت الموافقة عليه في هذه المناسبة، فقد أعرب زعماء حلف شمال الأطلسي

في هذا البيان عن "فهم مشترك للقضايا الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط" في سياق يتسم بمكافحة التهديدات الجديدة، والتصدي خاصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط.

إن "مبادرة الدفاع في البحر الأبيض المتوسط"، وهي الوثيقة التي تم تبنيها في اجتماع باريس، تهدف إلى تحسين التعاون بين القوات المسلحة في البلدان الشريكة. وبالتالي زيادة التعاون والتنسيق في إطار غير رسمي وغير ملزم، يقوم على أساس كل شريك أن يتعاون وفقا الاحتياجاته وقدراته وسرعة استجابته. ومنذ اعتماد هذه المبادرة تجتمع مرة واحدة في السنة في دورة عادية، يتناوب الدول الأعضاء رئاسة المبادرة.

تعمل "مبادرة الدفاع 5+5" على تطوير مشاريع تعاونية في المناطق التي تعتبر ذات أولوية: الأمن البحري، سلامة الطيران، مساهمة القوات المسلحة في الحماية المدنية ومجابهة التهديدات الأمنية التي تواجه المنطقة المتوسطية وخاصة الهجرة غير الشرعية، ومن اجل تنفيذها، يتم اعتماد خطط عمل سنوية تشمل مجموعة من الانشطة التي تتفق عليها الدول الأعضاء في المبادرة.

و تضمنت المبادرة إعطاء دفعة لمجموعة من الوسائل للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية و محاربتها ، و تتمثل في :

– تدعيم الإمكانيات المالية و اللوجيستية و التقنية و المادية و البشرية من أجل التحكم في تدقيق الهجرة و الذي من شأنه أن يسمح لدول المنطقة المتوسطية تكييف إمكانياتها مع حجم و خطر الهجرة غير الشرعية .

– التعاون العملياتي (التعاون بين الشرطة ، تبادل المعلومات ، تبادل التعاون القضائي) بين جميع الدول المعنية بمكافحة الهجرة غير الشرعية ، و الإتجار بالأشخاص و الجريمة المنظمة في المنطقة المتوسطية .

– مراقبة الإقليم و الحدود مع احترام السياسة الوطنية و انطلاقا من مسؤولية الدول هذه الرقابة ضرورية لحل الشبكات و اكتشاف دروب الهجرة غير الشرعية و الاتجار بالأعضاء البشرية و الجريمة المنظمة (الدعم التقني و التكوين المتواصل) .

– التعاون حول إعادة المهاجرين الموجودين في وضعية غير قانونية إلى بلدانهم الأصلية مع احترام حقوق الإنسان و كرامته ، (اتفاقيات إعادة القبول) مع جميع الدول المعنية في المنطقة المتوسطية .

– تطبيق أعمال فعالة ضد هيئات الاستقبال التي تشجع العمل غير المصرح به و الذي يجب أن يتجسد في تبني سياسات طوعية و مناسبة للوقاية و محاربة العمل غير الشرعي ، و شبكات الاتجار بالأشخاص و هو عامل مؤدي لتدفق الهجرة غير الشرعية اتجاه الدول الأوروبية .[1]

– آليات المبادرة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية :

لقد جاء منتدى 5+5 كآلية مشتركة للتصدي للظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط و ذلك من خلال :

– تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات و المعطيات ، لتفكيك الشبكات السرية العاملة في هذا الإطار ، و تم عام 1992 احداث مركز للمعلومات و التفكير و التبادل بهدف تنمية التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية و تنظيم الانتقال عبر الحدود.

– العمل المشترك بين الدول المحيطة بالضفة الغربية للبحر الأبيض المتوسط لمراقبة الحدود البحرية .

– إحداث مجموعة تريغي (TREVI) ، التي تضم وزراء العدل و الداخلية ، و تستهدف اتخاذ إجراءات بين مختلف الدول المتوسطية لمراقبة الحدود و تحديث المنظومة القانونية لردع المهاجرين غير الشرعيين ، و كذلك الشبكات المختلفة العاملة في هذا المجال و الناقلين سواء منهم البريين أو البحريين أو الجويين الذين أصبحوا مدعويين إلى الالتزام باليقظة في مراقبة الأشخاص الذين يتم نقلهم بين الدول .

و في مجال التبادل الخبرات و التعاون مكن أجل مراقبة الحدود من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية و خصوصا بين الجهات الأمنية المختصة بذلك ، بادرت الدول الأوروبية بالدعوة إلى إنشاء مدرسة مشتركة تقوم بإعداد و تدريب ضباط مختصين بمراقبة الحدود

1– وفاء بوراس ، مرجع السابق ، ص 230–232 .

(فرونتاكس)، ثم دعت إلى وجوب تبادل المعلومات فيما بينها في قراراها رقم 2005/267 و قامت لتشكيل شبكة خبراء في 19 فيفري 2004 مهمتها دراسة و تبادل المعلومات الميدانية حول الهجرة غير الشرعية و ضباط التنسيق المختصين بها و مع دول المنطقة المتوسطية المعنية بهذه الظاهرة من خلال أجهزتها المختصة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية [1].

- **ميكانيزمات مكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار الحوار الأطلسي المتوسطي** :إن المتتبع لمسار الحوار الأطلسي يرى أن جل العمليات التي قام بها حلف شمال الأطلسي مع شركائه المتوسطين في إطار هذه المبادرة ، كانت بهدف مواجهة الإرهاب الدولي في حوض البحر الأبيض المتوسط و تضيق الخناق على الجماعات الإهاربية التي تنشط في هذه المنطقة من العالم ، غير أنه بعد عام 2001 و بعد التأكد من ارتباط هذه الظاهرة بالهجرة المتجهة من جنوب حوض البحر المتوسط و الدول المغاربية خاصة نحو الشمال أي أوروبا تم إدخال مكافحة الهجرة غير الشرعية كأحد الأهداف الأساسية الجديدة .

إن من أسباب إدراج قضية الهجرة غير الشرعية ضمن برامج عمل حلف شمال الأطلسي ، و هو كون الهجرة غرب المتوسط وراء مقتل 22 ألف مهاجر غير شرعي منذ عام 2000 حسب إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة غير الشرعية [2] و وفقا لما يحصل في حوض الأبيض المتوسط ، حاول حلف شمال الأطلسي أن يدرج ضمن حواره مع دول الضفة الجنوبية ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأحد المواضيع الأساسية للعمل عليها ، و التي تتطلب حلولا فعالة و مستعجلة حيث يرى ألين سينز أن :" الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمكن معالجتها بصورة أفضل من خلال المراقبة و إتباع سياسة اجتماعية أفضل داخل الدول المعنية أو خارجها [3].

1- علي الحوات ، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر البلدان المغرب العربي أسبابها و نتائجها و بعض الحلول للتعامل معها ، مجلة دراسات ، (طرابلس : مركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر ، السنة الثامنة ، العدد 28 ، 2007، ص 130.

2- أخبار اليوم ، الهجرة السرية في المتوسط ... واقع مؤلم و مستقبل مرعب ، يومية اخبار ، الجزائر 2015/01/03.

3-ألين سينز ، قمة ريغا و ما بعدها : تحول السياسي لحلف الناتو ، مجلة حلف شمال الأطلسي ، ع 12 ، 2005، ص ص 236-237.

و ليصبح حلف شمال الأطلسي أكثر فعالية في التواصل مع الدول الأخرى من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية ، فقد استعمل الحلف ميكانيزمات جد مهمة لمواجهتها و هذه الميكانيزمات استعملها ضمن حواره المتوسطي و تبرز خاصة مع عملية " المسعى النشط التي أطلقها في 26 أكتوبر 2001، و هذه العملية هي مهمة بحرية يقوم بها الحلف من أجل كشف و تدمير وردع النشاط الإرهابي في البحر الأبيض المتوسط ، و في أفريل 2003 قام بتوسيع العملية لتشمل مهمة مراقبة السفن بما في ذلك قوارب سفن المهاجرين غير الشرعيين ، و بما أن المهمة نجحت في شرق المتوسط قام الحلف بتوسيع نطاقها لتشمل كافة البحر الأبيض المتوسط ، حيث جدد الحلفاء في قمة ريغا 2006 التزامهم بهذه العملية البحرية .

– **مبادرة المسعى النشط** :وقد أكد دي هوب شيغر " الأمين العام للحلف دور هذه المبادرة قائلا : " إن مبادرة المسعى النشط قد ساهمت بشكل ملحوظ في أمن و استقرار المتوسط ، فقد ساهمت العملية في إنقاذ حوالي 250 لاجئ في سنة 2002 حيث أصبحت هذه المبادرة الوسيلة الهامة لتطوير تعاون عملياتي و تبادل الخبرات بين أعضاء حلف شمال الأطلسي و الشركاء المتوسطيين ليتم تعميقها لتشمل شركاء في قمة اسطنبول عام 2004".[1]

و قد أطلق رسميا على العملية اسم " المسعى النشط " في 26 أكتوبر و هي عملية بحرية يقوم بها الحلف من أجل كشف و ردع و تدمير النشاط الإرهابي في البحر الأبيض المتوسط ، و في أفريل 2003 قام الحلف بتوسيع المهمة لتشمل مراقبة السفن المشبوهة بما في ذلك قوارب و سفن المهاجرين غير الشرعيين ، و في مارس 2004 و نتيجة لنجاح هذه المبادرة في منطقة المتوسط ، قام حلف شمال الأطلسي بتوسيع نطاقها لتشمل كل منطقة البحر الأبيض المتوسط ، و في قمة ريغا في نوفمبر 2006، جدد الحلفاء في حلف الشمال الأطلسي التزامهم بهذه العملية البحرية كما رحبوا بأي دعم إضافي من طرف الشركاء .

كما قرر حلف شمال الأطلسي إنشاء مركز عمليات في نابولي لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، و قد أنشأ الحلف مركز جديد لمكافحتها و التسلل جنوب منطقة المتوسط و ذلك بالقرب من ميناء نابولي بإيطاليا ، حيث تم تحوله جزئيا إلى مركز عسكري جديد للعمليات البحرية للحلف و هي الفكرة التي اقترحها أعضاء و قادة حلف الأطلسي في 2017 ، و يرى

1– وفاء بوراس ، مرجع السابق ، ص ص 236–237 .

الأمين العام للحلف أن المركز الجديد في نابولي سيتكامل عمليا مع مركز القيادة و التحكم التابع للحلف في جزيرة سيشل و هو المركز الذي يتولى إدارة عمليات طائرات الاستطلاع التابعة للحلف ذات المهام الاستطلاعية لمكافحة الهجرة غير الشرعية .

و من الأسباب التي دفعت دول الحوار الأطلسي الانضمام إلى هذه المبادرة ، فبالإضافة إلى القوات التي يتمتع بها حلف الأطلسي ، و التي يمكن للشركاء الاستفادة منها ، فإن أكثر ما تخشاه هو تراجع الأهمية الإستراتيجية الإقليمية ، و من المفارقة أن هذا الإحساس بالعزلة كان أحد العوامل المفسرة لالتزام المغرب ، الجزائر و إسرائيل بمبادرة المسعى نشط [1].

- خطط حلف شمال الأطلسي في بحر إيجه :

قرر وراء دفاع حلف شمال الأطلسي المجتمعون في بروكسل إشراك حلف الأطلسي في بحر إيجه لمواجهة تهديد الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط حيث كانت ألمانيا و تركيا اقترحتا للمرة الأولى تواجد حلف شمال الأطلسي في بحر ايجه ، و ذلك بمناسبة زيارة قامت بها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إلى أنقرة و سرعان ما أعربت اليونان عن تأييدها لهذا التواجد جنبا إلى جنب مع البلدان الأخرى الأطراف في منظمة حلف شمال الأطلسي ، فهناك مجموعة من سفن حلف شمال الأطلسي موجودة بالفعل شرق البحر الأبيض المتوسط و المجموعة الثانية الدائمة التابعة للحلف تحت القيادة الألمانية بالتركيبة الألمانية فموجودة في المنطقة و تألف التعزيز الجديد من سفينة ألمانية و كندية و تركية ثم عززتها الدانمارك و إيطاليا فيما بعد ، كما قدمت المستشارة المساعدة من الوكالة الاتحادية لتقديم المساعدة التقنية إلى تركيا في مجال مساعدة اللاجئين و استقبالهم .و قد أشار الأمين العام لحلف شمال الأطلسي أن " مجموعة المهمات البحرية الدائمة 2 للناتو ستجري عمليات الاستطلاع و المراقبة في المياه الإقليمية لليونان و تركيا في بحر إيجه و تقدم المعلومات للسلطات في البلدان ، و ستكون في حالة تنسيق مع وحدات خفر سواحل اليونانية و التركية " ،مبينا أن هذه الإجراءات ستساهم في تعقب شبكات تهريب البشر و ستنسق عملياتها بشكل مباشر مع وكالة الإتحاد الأوروبي لإدارة الحدود الخارجية " فرونتيكس " و أوضح ستولتنيرغ أن القوات التركية أو اليونانية لن تجري عمليات بحرية في مياه الإقليمية للبلد الآخر ، و أضاف أن " إنقاذ البشر في حال واجهوا

1- وفاء بوراس ، مرجع السابق ، ص ص 238-239 .

أوضاعا إنسانية خطيرة مسؤولية تقوم بها كافة السفن ، و إن واجهت سفن الناتو مثل هذه الحالات فإنها ستؤدي ما يمليه عليها واجبها ، فإن كانت سفن اللاجئين قادمة من تركيا سيتم إعادتها إليها " و لفت أمين عام الناتو أن أزمة اللاجئين و الهجرة هي مأساة إنسانية معقدة " ، يجب مشاركة الجميع في حلها قائلا أن حلف الناتو يؤدي ما عليه من واجب " ، و كان حلف شمال الأطلسي " الناتو" قرر قبل أسبوعين في اجتماع وزراء دفاع الحلف ، تقديم المساعدة في مكافحة الهجرة غير الشرعية و تهريب اللاجئين بناءا على طلب تقدمت به كل من تركيا و ألمانيا و اليونان ، فيما يخص مراقبة الهجرة في بحر إيجه ، تهدف البعثة إلى كبح ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط من خلال ، أولا رصد السواحل التركية و اليونانية من أجل تأمين الطريق في البحر خاصة السفن التي تتوجه نحو اليونان ، ثانيا تقديم المساعدة للمهاجرين غير الشرعيين المعرضين للخطر ، ثالثا : من خطر السيطرة على السواحل و حركة المرور البحرية من خلال اعتراض ووقف المهربين و الاتجار بالبشر ، مما يساعد على عرقلة طرق الهجرة غير الشرعية ، و أخيرا ، سوف يضطلع حلف شمال الأطلسي أيضا بمهمة مساعدة " فرونتكس " في انشطتها في منطقة و مساعدة السلطات الوطنية و الخاصة اليوناينية و التركية ، و النتيجة المتوقعة من كل هذا هي خفض تدفق المهاجرين غير الشرعيين و خاصة بمساعدة اليونان على رصد و كبح شبكات المهاجرين غير الشرعيين القادمين من تركيا.

وقد بدأ نشاط عملية بحر إيجه الذي يقوده حلف شمال الأطلسي في مارس 2016 بهدف دعم " فرونتكس" و اليونان و تركيا لكسر خطوط الاتجار بالبشر و العبور غير القانوني بين تركيا و أوروبا ، فقد شاركت سبع سفن تابعة للمجموعة البحرية الثانية التابعة للحلف و التي تتولى المراقبة و الاستطلاع في المياه الدولية و الإقليمية لليونان و تركيا ، و لقد سمحت ترتيبات الاتصال المعلومات و التنسيق في مجال كبح ظاهرة الهجرة غير الشرعية لصالح المنظمتين [1].

– **تعزيز التعاون مع الشركاء المتوسطيين** : في ظل موجات ما يعرف بثورات الربيع العربي ، و لتداعيات على منطقة البحر الأبيض المتوسط ، عاد الكلام ليتعزز عن موضوع الشراكة

1– وفاء بوراس ، مرجع السابق ، ص ص 240–244 .

الأوروبية الأطلسية ، حيث سعت أوروبا إلى إعادة تفعيل دورها في منطقة ، لوجود مصلحة مشتركة سياسية و أمنية بين البلدان المتوسطية و بلدان الإتحاد الأوروبي لهدف تحقيق الأمن و القضاء على التهديدات الأمنية الجديدة ، مع التأكيد على ضرورة الاستقرار الداخلي و الخارجي للبلدان المتوسطية .

إن الشراكة الأورومتوسطية تضع المسألة الأمنية في سلمّ أولوياتها ، كما أن الشراكة الأمنية تندرج في سياق تحقيق " مفهوم الأمن الغربي الشامل " الذي تتصدره الولايات المتحدة الأمريكية ، لأن الشراكة الأمنية الغربية سابقة على الشراكة المتوسطية و متقدمة عليها .

لقد أصبح التركيز على تطوير تعاون أكثر عملية بين الشركاء المتوسطيين و الدول الأعضاء في حلف شمال لأطلسي ، حيث تمثلت الأهداف المحددة في :

– استكمال التنسيق المشترك للعمليات أي تحسين قدرة العسكرية في بلدان الحوار و كذا المساهمة في محاربة الإرهاب و القضاء على الهجرة غير الشرعية و التعاون في مجال الإصلاح الدفاعي .

لقد أصبحت التدريبات و المناورات بين دول الحلف شمال الأطلسي و الشركاء المتوسطي أحد أهم الميكانيزمات التي عمد إليها أعضاء الحوار الأطلسي لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، حيث تركز على أمن الحدود و مهمات الإنقاذ البحري في مجالات الهجرة غير الشرعية و تبادل المعلومات الاستخباراتية في ميدان و غيرها من الأهداف التي من شأنها أن تجعل منطقة المتوسط أكثر أمنا و استقرار .

الفرع الثاني : إستراتيجية حلف شمال الأطلسي في مواجهة الإرهاب في منطقة المتوسط

كان حلف شمال الأطلسي يعتبر التهديد الأمني ظاهرة ثانوية ذات تأثير محدود على الحلف ، حتى كانت هجمات 11 سبتمبر 2001 بمثابة تحول جذري في رؤية الحلف للظاهرة ، فقد أصبح الإرهاب فجأة يشكل أولوية أمنية قصوى . و كانت هذه المرة الأولى و الوحيدة في تاريخ الحلف التي استحضر فيها المادة الخامسة ، وقد كانت استجابة حلف شمال الأطلسي للإرهاب تتحدد إلى حد كبير بفعل هجومات 11 سبتمبر 2001، و التي دفعت الحلفاء الأعضاء في منطقة إلى شن عملية المسعى النشط"ACTIVE ENDIVON " ، و تبنى فكرة

المفهوم العسكري الدفاعي ضد الإرهاب ، و إطلاق العديد من التغيرات المؤسسية و تعزيز القدرات .

في البداية كان رد الفعل على أحداث الحادي عشر من سبتمبر عسكريا بحتا ، من خلال عقد مؤتمر قمة براغ لحلف شمال الأطلسي في عام 2002 الذي وافق على المفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب ، و توقع هذا المفهوم عدد من المبادرات الجديدة مثل تبادل المعلومات الإستخبراتية ، و تدابير بناء ثقة ، و إنشاء وحدة استخبارات التهديد الإرهابي ، و التخطيط للطوارئ المدنية .

و رغم هذا فإن كل هذه المبادرات المنفصلة كانت تفتقر إلى التنسيق و الرؤية الشاملة ، فقد وفر مفهوم الإستراتيجي الجديد العام 2010 هذه الرؤية و للمرة الأولى و ذكرت مسألة [1] الإرهاب صراحة باعتبارها تهديدا مباشرا لموطني بلدان حلف شمال الأطلسي، و للإستقرار الدولي ، و تهديدا مباشرا للأمن ، و أصبح يشكل تحديا استراتيجيا تستوجب تصميم رؤية شاملة بشأن كيفية شن حرب ضد الإرهاب .

وهناك العديد من نماذج التعاون العملياتي ، فمثلا بين المغرب و حلف شمال الأطلسي نجد :" قيام أربع سفن تابعة للحلف من 9 إلى 11 مارس 2007 بتدريبات للبحرية المغربية في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية ، حيث بعد وصولها إلى ميناء الدار البيضاء ، قامت بمناورات مشتركة مع البحرية المغربية ".

أما بالنسبة للجزائر ، فقد شكلت زيارة الأمين العام لحلف شمال الأطلسي " جاب دي هوب شيفر" إلى الجزائر في نوفمبر 2004 ، مرحلة نوعية جديدة في العلاقات بين الجزائر و حلف شمال الأطلسي ، و التي كان من بين أول نتائجها مشاركة وحدات من الجيش الجزائري لأول مرة في تاريخه في مناورات أطلسية قبالة السواحل الكرواتية بمشاركة 14 دولة عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي [2].

و قد أستقر ذلك عن وضع المبادئ التوجيهية للسياسة العامة بشأن مكافحة الإرهاب في عام 2012، مما يمثل خطوة هامة نحو الأمام ، و لأول مرة ، كان للحلف الأطلسي سياسة

1- وفاء بوراس ، مرجع السابق ، ص 176.

2- وفاء بوراس ، مرجع نفسه ، ص ص 245-246 .

متفق عليها عموما ، تحدد بوضوح أدوار مجالات و اختصاصات الحلف في مكافحة الإرهاب ، و كان التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية هي : الوعي ، القدرات و المشاركة .

و يشكل الإرهاب بجميع أشكاله تهديد مباشر لأمن مواطني حلف شمال الأطلسي و للاستقرار و الرخاء الدوليين في منطقة المتوسط و في مواجهة هذا التهديد العالمي المستمر الذي لا يعرف حدود أو جنسيات أو ديانات ، يجب أن يكون المجتمع الدولي متحدا ، حين تركز أنشطة حلف شمال الأطلسي في مجال مكافحة الإرهاب على تعزيز الوعي بالتهديد ، و التأهب ، و قدرات الاستجابة ، وزيادة التفاعل مع البلدان الشريكة و غيرها من الجهات الدولية الفاعلة .

و لتحقيق هذه الغاية يعتزم الحلفاء في حلف شمال الأطلسي البناء على نقاط القوة الشاملة المحددة التي تتمتع بها المنظمة و إبراز القيمة المضافة لمساهمة التحالف في الجهود الدولية الواسعة النطاق تحت رعاية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب .

– وقد وفرت المبادئ التوجيهية للساسة العامة في عام 2012، الإطار الاستراتيجي لنهج الحلف في مكافحة الإرهاب و الخطوة التالية هي تحويل هذه السياسة إلى المستوى التنفيذي ، وقد تم في مايو 2014، نشر حلف شمال الأطلسي خطة عمل مصنفة ، تحدد المهام ضمن الركائز الثلاث السابقة الذكر ، و تم التركيز على تبادل المعلومات و الاستخبارات بين الدول الأعضاء و التعاون و التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى مثل الإتحاد الأوروبي ، الأمم المتحدة و منظمة الأمن و التعاون في أوروبا .

بين أن أكثر المبادرات الملموسة هي في مجال بناء القدرات ، و تحقيق لهذه الغاية بدأ برنامج الدفاع ضد الإرهاب ، و كان هذا البرنامج يتألف من برامج بحثية تهدف إلى توفير الحماية أفضل ضد الهجمات الأوروبية من خلال مبادرات بناء الثقة ، تطوير أنظمة تحديد الهوية ، اكتشاف و تدمير وإزالة الأجهزة المتفجرة ، و تعزيز الوعي الثقافي لدى القوات المنتشرة و في هذا المجال تم تخصيص دور مهم لمركز التفوق التابع لحلف شمال الأطلسي في مجال الدفاع عن الإرهاب في أنقرة .

" تتطلب الاستجابة الفعالة لمكافحة الإرهاب نهجا شاملا متعدد الجوانب يشمل طائفة واسعة من الجهات الفاعلة "[1].

– **مبادرات تعزيز الجدل المتوسطي لمواجهة ظاهرة الإرهاب** : إن قرار حلف شمال الأطلسي بتطوير الحوار المتوسطي خاصة في قضايا الأمن المشتركة بما فيها تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، جاء على واقع أحداث 11 سبتمبر 2001 ، فقد واصل حلف شمال الأطلسي من جهته تحسين التعاون في مجال مكافحة الإرهاب من خلال حواره المتوسطي الذي يشمل سبعة بلدان وهي : الجزائر ، مصر ، إسرائيل ، الأردن ، موريتانيا ، المغرب و تونس ، ضمن سياق هذا المنتدى وضع المسؤولون في الحلف خطط عمل فورية مع كل شريك ، مشتملة غالبا على نشاطات تعاونية دعما للأهداف مكافحة الإرهاب ، فعلى سبيل المثال شدد الأمين العام للحلف " جينز ستولتنيبرج " Jens stoltenberg " على عمل المنظمة مع الاستخبارات و القوات الخاصة التونسية لمكافحة الإرهاب ، كانت أيضا مبادرة اسطنبول للتعاون التابعة للحلف " Nato's Istanbul coopération Initiative" و التي تشمل البحرين و قطر و الكويت و الإمارات العربية المتحدة منتدى للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب [2].

– **قدرات حلف شمال الأطلسي للتصدي للإرهاب** : نحن رؤساء دول و حكومات دول منظمة حلف شمال الأطلسي ، عازمون على استمرار الحلف القيام بدوره الفريد و الجوهري الكامن في ضمان الدفاع و الأمن المشترك ، إن مفهوم الإستراتيجي هذا سوف يقودنا اتجاه مرحلة جديدة من التطور في حلف شمال الأطلسي (الناتو) كي يظل فاعلا في عالم متغير و ضد التهديدات المتجددة في منطقة المتوسط مع قدرات و شركاء جديدين "

– إن منظمة حلف شمال الأطلسي تعمل جاهدة لتضمن أن تتوفر لدى الحلف القدرات الكافية لمنع التهديدات الإرهابية و التصدي لها و حماسة منطقة البحر الأبيض المتوسط ، حيث تشكل تنمية القدرات و تطوير التكنولوجيات الإبداعية جزء لا يتجزء من الأعمال التجارية

1– وفاء بوراس ، مرجع السابق ، ص ص 176–179 .

2– مايكل كابيري ، وجياكوموبيرسي و آخرون ، تحديات متعددة الجوانب و تداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط ، رؤى الخبراء بشأن قضايا السياسات الأمنية ، منظور تحليلي ، د.س.ن، ص 13–14.

الأساسية لحلف شمال الأطلسي ، و تشكل أساليب التعامل مع التهديدات اللاتماثلية في منطقة المتوسط مثل الإرهاب أو استخدام الأسلحة غير التقليدية أهمية خاصة في هذا الصدد ، و الأداة الرئيسية في هذا المجال هي برنامج عمل الدفاع ضد الإرهاب (DAT POW) الذي يهدف إلى حماية القوات العسكرية و السكان المدنيين و البنية التحتية من الأعمال الإرهابية ، التفجيرات الانتحارية ، الهجمات الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية ، نيران الصواريخ التي تستهدف الطائرات أو الطائرة المروحية ، يستطيع الحلف مواصلة تطوير قدراته العسكرية من أجل مواكبة الأخطار و التهديدات الجديدة و يعتبر إنشاء قوة الاستجابة التابعة للحلف و تحديث هياكل و قدراته عبر تبني آليات التخطيط العسكرية و تطوير تقنياته الحديثة ، و لحلف شمال الأطلسي قدرات هائلة للتصدي لمثل هذه الظاهرة الخطيرة في المتوسط و من بين القدرات نجد :

* مكافحة التهديدات الكيميائية و البيولوجية و الإشعاعية و النووية .

* عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي و المتمثلة في عملية المسعى النشط في 2001 و انتهت في 2016 و تعويضها بعملية SEAGUAN DIAN.

* الأمن عبر الإدارة الأزمات مثل التدخل في ليبيا في 17 مارس 2011 و التي انتهت بالقض على القذافي و قتله في أكتوبر 2011 .

* حماية السكان و الهياكل الحيوية الأساسية من خلال منح المساعدة للبلدان و بما أن مكافحة الإرهاب على نطاق عاملي تتطلب نهجا شاملا و متكاملا فقد قرر الحلفاء تكثيف الاتصالات و التعاون مع البلدان الشريكة و الجهات الدولية الفاعلة .

" إن منظمة حلف شمال الأطلسي بحاجة لمزيد من التخطيط المنظم ضد التهديدات الأمنية الجديدة غير حكومية و التي لم يتضح مفهومها الاستراتيجي الجديد بشكل كاف ، مما يستدعي إعادة التفكير في المادة الخامسة من ميثاق الحلف ".

يركز برنامج عمل الحلف شمال الأطلسي لمكافحة الإرهاب على مجالات أو استراتيجيات تكنولوجية رئيسية و هي :

– الحد من تعرض الطائرات المدنية و العسكرية الضخة للصواريخ المحمولة .

– حماية الموانئ و السفن باستخدام تقنيات الاستشعار و أجهزة الكشف الكهروضوئية ، وقدرات الرد السريع ، و المركبات غير المأهولة تحت الماء .

– الحد من تعرض المروحيات لمدافع أر بي جي .

– التصدي للمتفجرات ، مثل السيارات المفخخة و القنابل الموضوعة على جانب الطريق ، عن طريق كشفها أو تحديدها [1].

الفرع الثالث : إستراتيجية حلف شمال الأطلسي في مكافحة الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط .

– إن مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من أهم ما يميز القرن الحالي بحيث تطورت الجريمة المنظمة على مستوى العالمي ، فالانتشار الواسع للجريمة المنظمة و تطور نشاطها و تشابكه ، و أصبحت تهديدا يضاف إلى التهديدات الأمنية الجديدة التي تهدد كيان العالم عامة و منطقة المتوسط بصفة خاصة . ففي منطقة المتوسط لم يتعامل حلف شمال الأطلسي في سابق مع الجريمة المنظمة بكل أشكالها ، باستثناء بعثته البحرية في بحر إيجه ، لأن هذه القضايا كانت تعتبر في الغالب قضايا داخلية يحكمها القانون الداخلي لكل دولة ، بحيث تكون الدولة مسؤولة في المقام الأول عن أمنها و قدرتها على الصمود و المواجهة من خلال أجهزة إنقاذ القانون و أجهزة الاستخبارات و الأجهزة القضائية الوطنية ، و نجد هناك أيضا عدة وكالات متخصصة عبر متابعة لحلف شمال الأطلسي في هذا المجال ، مثل الأنتربول و اليوروبول ، و التي تركز على التعاون الشرطي و منظمة يوروجيست التي تتعامل في مجال التعاون القضائي الجنائي ، ووكالة الإتحاد الأوروبي للتدريب ، التي تدرب المسؤولين عن إنفاذ القانون في الإتحاد الأوروبي .

– تعد مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط أحد التحديات أو التهديدات الجديدة للمجتمع الدولي ، و هي أكبر تهديد غير عسكري عامة و لتهديد الأمن البحري بصفة خاصة و الإستقرار الدولي منذ إنتهاء الحرب الباردة ، ووفقا لحلف شمال الأطلسي فإن : " عائدات الجريمة المنظمة قد وصلت إلى حوالي (50) مليون دولار

1– وفاء بوراس ، مرجع السابق ، ص ص 195–207 .

أمريكي و هي في غالبيتها ناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، غسيل الأموال ، التهريب و الاتجار بالبشر و السلاح و السيارات و السلع ".

و تشكل الجريمة المنظمة خرقا للسيادة الوطنية للدولة ، فهي تدخل و تتغلغل داخل حدود الدولة دون موافقتها و تفكك اقتصادها و تدمره ، و تستخدم أسواقها و تشكل تهديدا خطيرا لأمنها ، هذا النوع من الجريمة لا يتوقف عند حدود بلد معين و لكنه ينتشر في العديد من الدول و ينتقل من مكان لآخر وفقا لمصالحه ، فالتعاون الدولي يعتبر ضرورة لمكافحة الجريمة المنظمة و ذلك للطبيعة الخاصة لهذه الجريمة التي لا تقتصر أثارها على منطقة واحدة بل تصل لعدة مناطق يصعب أو يستحيل على بعض الدول مكافحتها لوحدها.

فقد حاولت حلف شمال الأطلسي جاهدا العمل من أجل التصدي لمثل هذه الظاهرة الخطيرة التي حلت بمنطقة البحر الأبيض المتوسط و هذا ما يظهر لنا أهمية التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة في المتوسط .

– بعد تبني الحلف شمال الأطلسي لسياسة مكافحة الشبكات الإجرامية ، كالإتجار بالبشر إحدى نتائج أعمال قمة اسطنبول للحلف في عام 2004، و يرى القبطان " كيت أوليرد" أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود تعتبر جريمة تستحق الإدانة الدولية .

ففي مارس 2004 وضع الحلف سياسة تم إقرارها في قمة اسطنبول بحيث تمنع قوات الحلفاء من التورط في أنشطة تسهل أو تدعم ممارسة الاتجار بالبشر و كل أنواع الجريمة المنظمة الأخرى ، و تتطلب هذه السياسة من الدول الأعضاء من اتخاذ إجراءات تقلص ممارسة الشبكات الإجرامية كالاتجار بالبشر خاصة ، و تتضمن مراجعة التشريعات الوطنية و التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للجدود و القبول ببنودها أو الموافقة عليها و على بروتوكولاتها الخاصة بمنع و حظر و معاقبة الاتجار بالبشر و خصوصا النساء و الأطفال ، كما تتضمن الإجراءات تدريب جميع الأفراد المشاركين في العمليات التي يقودها حلف شمال الأطلسي و إتخاذ الإجراءات التعاقدية التي تحظر على المقاولين المتعاقدين مع القوات المسلحة التورط أو العمل على تسهيل الاتجار بالبشر ، و التزام الدول الأعضاء بتقييم تنفيذ جهودها ضمن المراجعة المتابعة المتواصلة لهذا العمل التي ستقوم به السلطات المعنية .

– لقد غير عدد من العوامل طبيعية التهديد الذي يشكله انتشار أنواع الأسلحة في القرن الحادي و العشرين ، في هذا الإطار تواصل منظمة حلف شمال الأطلسي تكييف سياستها و أنشطتها مع البيئة الأمنية المتطورة ، و تكييف أنشطتها في هذا المجال ، و إطلاق العديد من المبادرات للحماية من إنتشار الأسلحة في منطقة المتوسط ، ففي 2002 أيدت حكومات الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي في قمة براغ ، تنفيذ المبادرات الخمس الدفاعية التالية ، سواء النووية أو البيولوجية أو الكيميائية و التي من شأنها تعزيز من قدرات الحلف الدفاعية ضد انتشار الأسلحة :

– نموذج تجريبي لعمل تحليل شبكة NBC قابل للنشر .

– فريق تقييم مشترك من شبكة NBC .

– مركز امتياز افتراضي للدفاع عن شبكة NBC.

– مخزون من الدفاعات البيولوجية و الكيميائية لدى منظمة حلف شمال الأطلسي .

– نظام مراقبة وبائية .

و في ماي 2006 أنشئ مركز منع انتشار الأسلحة ، و في 2007 افتتاح مركز ميشيلنس للدفاع المشترك في فيسكوب .

– جهود وسبل التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة المتوسط :

بعد نهاية الحرب الباردة ، و بروز التهديدات الأمنية الجديدة في حوض البحر الأبيض المتوسط ، جاء قرار حلف شمال الأطلسي بتطوير إستراتيجية لمواجهة هذه التهديدات الأمنية الجديدة ، و التي قد تهدد استقرار جنوبه ، و من هذا المنظور الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي ينص على الحفاظ على العلاقات سليمة و غير قائمة على مواجهة مع البلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط و الشرق الأوسط .

إن تصاعد خطورة هذه الجرائم انعكس سلبا على الدول مما أدى إلى عجزها بحيث لم تعد قادرة على مواجهتها بمفردها و هذا ما دفع المجتمع الدولي بالاهتمام بهذه الظاهرة و ذلك بتنسيق الجهود الدولية .

يقول مايكل ف. راسمواسن ، مدير المعهد الدانماركي للدراسات العسكرية بخصوص تطوير المنظمة لإستراتيجيتها لمواجهة خطر الجريمة المنظمة إنه :" لقد نجحت هذه المنظمة

في ضمان سلامة أعضاءها خلال الحرب الباردة ، و هي تعتمد لآن استراتيجيات في منطقة البحر الأبيض المتوسط لضمان نفس الهدف بالرجوع إلى مفهوم الخطر كتصور جديد للتهديد".

– و فيما يتصل بالجريمة المنظمة عبر الوطنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، فإن مساهمة حلف شمال الأطلسي كانت تتألف في الأساس من الجهود الرامية إلى مكافحة القرصنة في مياه حوض المتوسط و قبالة سواحل الصومال ، و التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة المنظمة [1].

1– وفاء بوراس ، مرجع سابق ، ص ص 208–209.

خلاصة الفصل

إن منطقة المتوسط تشكل منطقة ذات أهمية جغرافية و موقع استراتيجي أهم، حيث أصبحت تثير اهتمام الدول العالم ، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر وما نتج عنها من تهديدات أمنية جديدة في المنطقة و من أبرزها الإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية ، و هذه العناصر جعلت منطقة المتوسط على قدر كبير من الأهمية الإستراتيجية .

بما أن منطقة المتوسط تنقسم إلى منطقة شمال المتوسط و جنوب المتوسط فإن هذه التهديدات تؤثر على الجانبين ما فرض تعاون الجهتين للتصدي لهذه التهديدات بالاعتماد على استراتيجيات مختلفة ، و بما أن الدول الواقعة في شمال المنطقة المتوسطية تنتمي إلى حلف شمال الأطلسي ، فكان لهذا الحلف دورا كبير في مواجهة هذه التهديدات في منطقة جنوب المتوسط و ذلك بوضع استراتيجيات خاصة ، كما قامت باستحداث وسائل و آليات من خلالها و مع شركائه المتوسطين للتصدي للتهديدات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط و المتمثلة في الإرهاب ، و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية ، و كان من بين هذه الوسائل و العمليات تكثيف التدريبات العسكرية المشتركة في البحر الأبيض المتوسط ، إضافة إلى ما يسمى عملية " المسعى النشط" ، لقد وجدت هذه الوسائل لمواجهة تهديد الإرهاب في البداية ثم بعدها توسعت أهدافها و تطورت آلياتها لتشمل مكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة في منطقة المتوسط .

خاتمة

في ختام دراستنا توصلنا إلى أن منطقة البحر الابيض المتوسط تشكل أحد أهم الفضاءات الجغرافية التي أصبحت تثير اهتماما دوليا بالغا في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001،، وذلك لأن هذه المنطقة أصبحت تعاني من ظاهرة التهديدات الامنية الجديدة التي باتت تتحكم في سياسية القوى الكبرى، وخاصة مواجهة هذه التهديدات التي تتمثل في الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة التي برزت في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة.

في خصم الحرب الباردة ولد حلف شمال الأطلسي كحلف عسكري غربي بموجب معاهدة واشنطن المادة الخامسة (5) من المعاهدة كإطار يسعى لفرض الإستقرار والأمن في منطقة المتوسط، ومن ثم التوسع في كل المناطق التي يمكن أن تشكل تهديدا لأمنه .

وقد عمل حلف شمال الأطلسي على إعتماد ألياتها واستراتيجيتها في مكافحة التهديدات الامنية الجديدة في منطقة البحر الابيض المتوسط،وذلك عبر عدة سياسات وشراكات، من بينها الحوار الاطلسي المتوسطي. فالدور الجديد لحلف شمال الأطلسي أخذ أبعادا واسعة وذلك من خلال التواجد عبر أليات تم تسخيرها لتحقيق استراتيجيتها الجديدة.

من خلال دراستنا هذه قمنا بتحليل ومناقشة دور واستراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي في منطقة البحر الابيض المتوسط لمجابهة التهديدات الامنية الجديدة ، وقد توصلنا إلى عدة من النتائج من بينها :

- ومنذ نهاية الحرب الباردة قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بالسعي للحفاظ على بقائه رغم زوال سبب قيامه وهو إحتواءالمد الشيوعي ، وتجاوز أزمة الهوية التي عرفتها أعقاب هذه الفترة، حيث تعرض أمنها وخاصة الامن المتوسطي للتهديد، مما دفع بها إلى خلق مناخ جديد يتماشى ومتطلبات البيئة الامنية الجديدة، وقد انتقل الحلف من هوية الدفاع الجماعي إلى الأمن التعاوني وذلك عبر مجموعة من المفاهيم الإستراتيجية جاءت عقب

انتهاء الحرب الباردة، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، محاولة منها للتكيف من أجل ضمان البقاء والاستمرار في بيئة ما بعد الحرب الباردة.

– إن مرحلة ما بعد الحرب الباردة شهدت ظهور بيئة أمنية معقدة وذلك ببروز العديد من التهديدات والتحديات للبيئة الأمنية الجديدة ومن المتوقع أن يستمر هذا المشهد في القرن الحادي والعشرين. وهذا تنبأ المفهوم الاستراتيجي الذي صدر عن الحلف في عام 1999.

–عمل حلف شمال الأطلسي على تطوير المفهوم الاستراتيجي الجديد والذي الغرض منه هو حماية حرية وأمن أعضائها، والتزام أعضائه بالدفاع الجماعي المبين في المادة الخامسة من المعاهدته وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث كانت قبلها التهديدات الأمنية الجديدة تأتي من خارج أوروبا ولذلك إعتبر الحلف نفسه المسؤول الوحيد عن إدارة الأمن المتوسطي .

– إن حلف الشمال الأطلسي لديه مصلحة في ضمان إستقرار البلدان الشريكة في المنطقة في تعزيز مؤسساته الدفاعية وقدراته على الصمود ، وقد أحرز الحلف تقدما من خلال إسهامه في مكافحة الإرهاب ، بوجوده البحري وأطر شراكة فعالة ، ومع إستمرار تطور البيئة الأمنية سيواصل الحلف مواكبة التهديدات والتحديات .

– منذ هجومات الحادي عشر سبتمبر عمل حلف شمال الأطلسي على إعادة تركيز جهوده في منطقة المتوسط للتكيف مع ظاهرة التهديدات الجديدة ، حيث أصبح يقوم بتوسيع نطاق شراكاته، وتحديث قواته، وتقديم المساعدة في المناطق التي تشهد أزمات، تسريع عملية التحول من أجل صياغة وتفعيل علاقات سياسية جديدة من أجل التأقلم مع عالم يعيش موجة من التهديدات الجديدة، وذلك لتأمين الدفاع عن الدول الأعضاء وسلامتها وأمنها.

إن فكرة الحوار الأورو المتوسطي كمبادرة استراتيجية أوروبية له علاقة بالتهديدات الأمنية الجديدة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة باعتبار منطقة البحر الأبيض المتوسط

فضاء استراتيجي هام بالنسبة لحلف شمال الأطلسي،وذلك بتبني سياسة أمنية مستقلة، فهذا الحوار الذي قام به حلف وعقده مع دول جنوب المتوسط، كان لتبديد سوء التفاهم بين الطرفين الأوروبي والعربي– الإسلامي لحوض المتوسط، وآلية لتفعيل التعاون بين الضفتين ومواجهة أخطار وتهديدات مشتركة، وذلك بجعل منطقة المتوسط منطقة مستقرة وهذا يضمن الأمن الأوروبي، وذلك لأن الاتحاد الأوروبي يرى أن أمنه مربوط بتحقيق الأمن المتوسطي، والقضاء على عدم الاستقرار في دول جنوب المتوسط.

إن حلف شمال الأطلسي يستطيع أن تفعيل المزيد من الإستراتيجيات وإتخاذ التدابير والإجراءات في مواجهة التهديدات الأمنية في المتوسط ولكن لا يستطيع أن تفعل كل شيءمنفردا، لأنه يمتلك وسائل وموارد محدودة، ويجب عليه تكييف استراتيجياته مع البيئة الأمنية الجديدة، لكي يظل أكثر فاعلية. ويجب على الشركاء والحلفاء أن يتخذوا القرارات والإجراءات والاسراع في عملية البحث عن طرق لتحسين الربط بين الأبعاد الداخلية والخارجية للأمن في المتوسط، وكذا تطوير استراتيجيتها لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

في هذا الاطار طرأت البيئة الأمنية وآليات التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة، ولهذا ازدادت أهمية المنطقة بالنسبة المنظمة حلف شمال الأطلسي حيث، تزايد عدد القضايا الأمنية في منطقة ولهذا أنشأ الحلف آليات تعاون جديدة استجابة للبيئة الأمنية المتغيرة.

قائمة المراجع

القرآن الكريم

أولا : المؤلفات

1. إبراهيم أحمد العدوي، الأمويون البزنطيين : البحر المتوسط بحيرة السلامية ، القاهرة : الدار القومية للطباعة و النشر ، د.ن.ن ، ص 81.
2. أبو الخير السييد مصطفى أحمد ، النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي العام ، الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010
3. أحمد صدقي الدجاني ، أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط و الإتحاد الأوروبي، رؤية لمستقبل العلاقات الثقافية و التعاون بين أرجاء المتوسط ، مطبوعة سلسلة الدورات أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط و الإتحاد الأوروبي ، الدورة الأولى ، 1995، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة
4. أحمد فاروق زاهر ، العلاقة بين جرائم الإحتيال والإجرام المنظم ، ندوة علمية ، مصر : المنصورة ،مركز الدراسات والبحوث ، قسم الندوات العلمية ، 2008
5. احمد كاتب ، خلفيات الشراكة المتوسطية ، لبنان : دار الروافد الثقافية ناشرون ، الطبعة الأولى، 2013
6. ألين سينز ، قمة ريغا و ما بعدها : تحول السياسي لحلف الناتو ، مجلة حلف شمال الأطلسي ، ع 12 ، 2005.
7. أمير فرج يوسف، الجريمة المنظمة وعلاقتها بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين والجهود الدولية والمحلية لمكافحتها ، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية الطبعة الأولى ، 2015
8. أحمد حسين سويدان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية ، تقديم: محمد المجدوب ، د أحمد سرحال، لبنان منشورات حلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، 2009.

9. بطرس بطرس غالي ، الإستراتيجية والسياسية الدولية ، القاهرة، مكتب الأنجلو المصرية ، ط1 ، 1978.

10. – عامر مصباح معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، الطبعة الأولى ، 2005.

11. –عبد القادر محمد فهمي ، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية ، الأردن ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الإصدار الثاني ، 2010–2011 ،.

12. – عماد جاد ، الحلف الأطلنطي ، مهام جديدة في بيئة مغايرة ، القاهرة ، مكتب الدراسات السياسيات الإستراتيجية ، ط1 ، 1988 .

13. ثائر محمد ، الأمن القومي الأمريكي و التغيير في المنطقة العربية ، الأردن ، دار حامد للنشر و التوزيع ، طبعة الأولى ، 1437 م ، 2016

14. جلال حدادي ، الأمن الجزائري في إطار إستراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م ، مذكرة ماجستير ، الجزائر : جامعة تيزي وزو ، قسم العلوم السياسية ، 2015

15. حرز الله أمحمد ، بوزيدي محمد الأمين ، السياسية الدفاع الأوروبي بين حلف شمال الأطلسي ونزعة الإستقلالية .

16. حسن حسن الإمام سيد ال...، مكافحة الهشجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار ، الإسكندرية ، مصر: دار الفكر الجامعي ، ط1 ، 2014 .

17. جمال زايد هلال أبو عين، الإرهاب وأحكام القانون الدولي، سلسلة إصدارات منتدى الشمال للفكر والثقافة ومركز القرار المسؤول للتنمية، عمان، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ، الطبعة 1، 2009،

18. روبيرتو ألبيوني ، البحر الأبيض المتوسط ككيان مفهوم خاص ، ترجمة سلوى حبيب ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، العدد 188، 1994 ،

19. سمعان بطرس فرج الله ، مصر و الدائرة المتوسطية الواقع و المستقبل حتى 2020 ، القاهرة ، دار الشروق ، 2002

20. سمير أمين، قضايا استرتيجية في المتوسط، ترجمة سنا أبو شقراء ، بيروت، دار الفرابي، 1992،ص 15.

21. سمير محمد عياد ، الهجرة في المجال المتوسطي العوامل واسيسات ، الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق ، الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي، ص 2008.

22. صابر عنتر محمد ، الأمن العربي والبحر المتوسط: تحييد البحر المتوسط: إضافة للأمن العربي؟، قضايا عربية، بغداد، العدد4، 1980

23. طارق بادي الطراونة ، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان (كوسوفو : دراسة حالة) 1989-2011

24. طارق محمد ذنون الطائي ، الأمن الدولي في القرن الواحد و العشرون (ماهية مقترباته الفكرية العالمية ، تحدياته غير التقليدية وأفاقه المستقبلية الأردن : شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1440 هـ – 2019 م

25. عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر و أوروبا و الحلف الأطلسي ، الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة و النشر ، 2005

26. عدنان السيد حسين ، قضايا دولية ، التوسيع الأطلسي، لبنان ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنش والتوزيع ت الطبعة الأولى ، 1430 -2009

27. علاء الدين شحاتة ، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة ، ، القاهرة : أيتراك للنشر والتوزويع ، ط1 ،2000 .

28. عباسة دربال صورية، الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي ، كتاب منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة ، تحرير : د، عربي محمد ، أسفيا فوكة، أ. مرنسي شتري، إعداد مجموعة من الباحثين ، الجزائر، ابن نديم للنشر والتوزيع، الط1، 2014

29. غربي محمد ، أ سفيان فوكة، أ مرسي مشري، إعداد مجموعة من الباحثين، الجزائر، ابن نديم للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص ص 49-50.

30. رياض مزيان، حلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسية الخارجية الأمريكية حالة حرب الخليج الثانية ، مذكرة ماجستير ، الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2004

31. رؤوف قيمني، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية ، دراسة تحليلية ضوء القانون الجنائي الدولي، الجزائر، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2016.

32. راشد المبارك ، التطرف خبر عالمي ، دمشق ، دار القلم ، 2006 .

33. فضيل دليو وآخرون، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، قسنيطنة، مؤسسة الزهراء للقانون المطبعية، 2003

34. ليلى نرسي ،د.أ أحمد وهبان ، حلف شمال الأطلنطي العلاقات الأمريكية الأوروبية التحالف و المصلحة 1945-2000، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2001

35. مايكل كابيري ، وجياكوموبيرسي و آخرون ، تحديات متعددة الجوانب و تداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط ، رؤى الخبراء بشأن قضايا السياسات الأمنية ، منظور تحليلي ، د.س.ن، ص

36. محسن عبد الحميد احمد ، التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية ، الرياض ن مركز الدرسات والبحوث ، 1999،

37. محمد المجدوب ، التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمختصصة، لبنان ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2005

38. محمد حمال ظلوم ، الأمن غير التقليدي ، الطبعة الأولى ، (الرياض أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2012

39. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوسياسية، بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، 1989

40. محمد هلال، أولى حروب القرن ، مصر، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط1، 1422هـ، 2002

41. مصطفى ناصف ، الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، يوليو ، 1978

42. نبيل صقر ، قمرواي عز الدين ، الجريمة المنظمة التهريب والمخدرات وتبييض الأموال في التشريع الجزائري ، الجزائر دار الهدى ، موسوعة الفكر القانون ، بدون طبعة ، 2008،

43. نيكولاي سانتيس ، الإتصال والتعاون بين حلف شمال أأطلسي والبلددان المتوسطية عبر الحوار المتوسطي ، الأردن : دار فضاءات للنشر والتوزيع ، 2010

44. نزارر حيالي ، دور حلف شمال الأطلسي بعد إنتهاء الحرب الباردة ، الإمارات العربية المتحدة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2003.

45. نسيم بهلول ، الجانب النظري لطبيعة الأمن العسكري الجزائري ، في عبد الحي وليد ، فهم الأمن القومي الجزائري / من مدخلي الأمن الوطني و الدفاع الوطني ، الطبعة الأولى ، عمان دار حامد للنشر و التوزيع ، 2015 .

46. هليل فالح السابل ، استراتيجية حلف شمال الاطلنطي اتجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ،ّ ألمانيا : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية و السياسية ، الطبعة الأولى ، 2021.

47. زهير بوعمامة ، أمن القارة الأوروبية في السياسية الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، الطبعة الأولى ، الجزائر : دار الوسام العربي للنشر والتوزيع ، 2011 ،

ثانيا : الرسائل والمذكرات العلمية

أ – رسائل دكتوراه

1. كنزة في منظمة حلف شمال الأطلسي ودورها في إدارة التهديدات الأمنية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة ، اطروحة دكتوراه ل م د الجزائر ، جامعة 08 ماي 1954 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ن قسم العلوم السياسية ، 1438 –1439 /2018–2017
2. وفاء بوراس ، استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث "ل م د" في العلوم السياسية تخصص الأمن و التعاون في العلاقات الدولية والدراسات المتوسطية ، الجزائر ، جامعة باتنة 1 ، 2020– 2021 ،
3. محمد مسعود بونقطة ، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائري تجاه المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2014 غير منشورة
4. خير الدين العايب ، المنافسة –الأوروبية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط و انعكاساتها الإستراتيجية على مستقبل الأمن الإقليمي العربي الأمريكية أطروحة دكتوراه ، الجزائر : بسكرة جامعة محمد خيضر : قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ،دون سنة
5. سليم بلحاج ، التهديدات الأمنية في المتوسط وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري ، مذكرة دكتوراه ، تخصص تنظيمات سياسية وادارية الجزائر ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2020 – 2021
6. هيشام صاغور ، أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية : دراسة في مقاربتي الأمن التقليدي و الأمن الإنساني ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بسكرة ، (القسم العلوم السياسية ، 2017–2018)

ب – رسائل ماجستير

1. طارق بادي الطراونة ، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان (كوسوفو : دراسة حالة) (1989–2011) ،رسالة ماجستر في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط : كلية الأداب و العلوم : قسم العلوم السياسية ، أيار – مايو2012
2. إبراهيم تيفمونين ، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة التوافق و التنافس الفرنسي ، الأمريكي أنموذجا ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية ، الجزائر : جامعة بن يوسف بن خدة : كلية العلوم السياسية و الإعلام : قسم العلوم السياسية ، 2005
3. تباني وهيبة ، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ، ظاهرة الإرهاب ، مذكرة لنيل شهادة الماجستر تخصص : دارسة متوسطية و مغاربية ، و الأمن و التعاون ، الجزائر ، تيزي وزو : جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2014.
4. شاكري قويدر ، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001–2010 ، رسالة ماجستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص : دراسات مغاربية ، جامعة الجزائري ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2014–2015.
5. خير الدين العايب ، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة ، مذكرة ماجستر في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 1995
6. دويب العيد، التهديدات الامنية لدول المغرب العربي 1990–2007، مذكرة ماجيستير، قسم البحوث والدراسات السياسية، جامعة الدول العربية، 2009.
7. فهد فيصل الحلواني ، مكافحة الجريمة المنظمة في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير ، جامعة حلوان ، 2007–2008
8. خالد معمري ، التنظر في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعدد 11 سبتمبر مذكرة ماجيستر في العلاقات الدولية ، الجزائر ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2009 ،

9. فريجه لدمية، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة: الهجرة غير شرعية نموذجا، مذكرة ماجيستير، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2009-2010، ص.30.
10. محمد فوزي صالح ، الجريمة المنظمة وأثرها على حقوق الإنسان ، مذكرة ماجستير ، الجزائر ، جامعة المدية ، كلية الحقوق 2009 ، ص 09.
11. يوسف كريم ، تحولات الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، حالة مغرب نموذجا ألمانيا : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الإقتصادية والسياسية ، الطبعة الأولى ، 2021

ج – مذكرات ماستر

1. – عسوس فتيحة ، التهديدات الأمنية في المتوسط وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري ، مذكرة ماستر ، تخصص دبلوماسية ، تعاون دولي ، الجزائر ، جامعة مستغانم ، جامعة عبد ابن باديس ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2015 – 2016
2. حرز الله أمحمد ، بوزيدي محمد الأمين ، السياسية الدفاع الأوروبي بين حلف شمال الأطلسي ونزعة الإستقلالية ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، الجزائر : الجلفة ، جامعة بن زيان عاضور ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 202/2019،
3. سليماني خديجة ، أثر الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي على سياسيات الدفاعية بمنطقة المغرب العربي ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية ، الجزائر ، جامعة مولاي طاهر ، سعيدة ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 1435-1436/2014-2015 .
4. شنخاب عبد الحق ، الحوار المتوسطي في ظل تحول الإستراتيجي الجديد لحلف الناتوا ، مذكرة ماستر ، تخصص دراسات مغاربية ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة قسم العلوم السياسية، 1436-1437 هـ ، 21014-2015 ، ص 148-152.
5. عمارة نبيهة ، حلف الناتو وإشكالية السلم والامن الدوليين 1991-2003، مذكرة ماستر ، الجزائر: جامعة بسكرة : جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2019-2020،

6. العلمي حفيظة ، الأدوار الجديدة الحلف الناتو بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص : دراسة دولية ،ى الجزائر : جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2014-2015
7. العلمي حفيظة ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، مذكرة ماستر ، الجزائر ، جامعة الجيلالي بو نعامة خميس مليانة ، قسم العلوم السياسية ، 2014-2015 .
8. العلمي حفيظة ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد الأحداث 11 سبتمبر 2001 ، رسالة ماستر في العلوم السياسية تخصص ، دراسات دولية ، الجزائر ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014-2015
9. كمال روابحي ، التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري ، مذكرة ماستر إستراتيجية دولية ، الجزائر المسيلة ، جامعة محمد بوضياف ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2017 -2018

ثالثا : المقالات

1. ادريس عطية ، الحاجة العالمية لتطبيق الهندسة الأمنية المستدامة : التوجه نحو ما بعد النظرية في الدراسات الأمنية الجديدة ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، المجلد 1 ، العدد 36 ، 2020
2. - عمر بعزوز، فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر في إطار العولمة ، مجلة الفكر البرلماني ، العدد 06 ، جويلية 2004.
3. محمد مطلوع ، الإتحاد الأورويب وقضايا الهجرة ، الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات ، بيروتو: مجلة المستقبل العربي ، د.ع.، د.س.ن .
4. خاطر مايا ، الجريمة المنظمة ، الجريمة المنظمة عابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها ، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية ، المجلد 27 العدد 03 ، 2011.
5. اشرف محمد كشك ، حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلي التدخل في الأزمات العربية السياسية الدولية ، العدد 185 ، 2011

6. علي الحوات ، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر البلدان المغرب العربي أسبابها و نتائجها و بعض الحلول للتعامل معها ، مجلة دراسات ، (طرابلس : مركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر ، السنة الثامنة ، العدد 28 ، 2007،
7. عبد اللطيف خالد ، مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 123،1996.
8. ملكية أية عميرات ، ضفتا المتوسط معالم جديدة للتعاون ، مجلة الجيش ، العدد 541، أوت 2008،
9. مشروع الاتحاد المتوسطي جدل مفتوح " مجلة العالم الاستراتيجي ، العدد 1 ، 2008،
10. محمد كمال التابعي ، التنمية البشرية المستدامة ..... المفهوم والمكونات ، مفاهيم ، العدد 14 ، فيفري 2006.
11. جرش عادل ، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة ، الجزائر : مجلة العلوم السياسية و القانون العدد الأول 2017 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية والإقتصادية ، ص ص ص5.6.
12. علي الحاج، سياسات الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
13. محمد الكتاني ، مستقبل الحوار الثقافي بين الشمال و الجنوب في حوض البحر الأبيض المتوسط ، مطبوعة سلسلة الدورات أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط و الاتحاد الأوروبي ، الدورة الأولى 1995، الرباط المطبعة المعارف الجديدة
14. غربي محمد ، الدفاع و الأمن : إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر إستراتيجية ، قسنطينة كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، أفريل 2008
15. محمد سعدي ، حول صراع الحضارات حوارات ومقالات مختارة لصامويل هنتغون المغرب ، دار إفريقيا الشرق ، 2006 .
16. محمد الميلي ، الأبعاد الثقافية والإجتماعية ، للأمن القومي العربي ، و التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية ، باريس ، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، 1996.

17. بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار، ترجمة: عبد الله جوزيف، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

رابعا : مؤتمرات

1. عاطف مصطفى ، جهود رابطة الجامعات الإسلامية في مواجهة الإرهاب ،مؤتمر دور الجامعات في التصدي للإرهاب، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، 2014

خامسا : المواقع الالكترونية

1. تقرير هيئة خبراء حلف الناتو تطور استراتيجية أطلسية جديدة ، التحليل والتوصيات حلف الناتو عام 2020: ضمان الأمن والمشاركة الفعالة 17 ماي 2010
2. أمين أميل ، (جاك بيرك ....قراءة رمضانية لضيف على الإسلام على الموقع الإلكتروني :
3. عبد النور بن عنتر ، تهديدات هجينة ، العربي ، الجديد ، 04 أكتوبر 2014 متوفر على الرابط التالي https://goo.g//6bdh74
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، عالم أكثر أمنا مسؤوليتنا المشتركة ، بيروت ، شركة كركي للنشر ، 2004

- Coyright @political encyclopedia DE : political- encyclopedia .org 03/07/2022

-dé claration de madrid sur la sécurité et la coopération euo-atlantiques » (11mars2007) en ligne : //http :www.nato.int.

- déclaration de Washington (11 mars 2007), en ligne : OTAN hhtp://www.nato.int.

-commission Européène , mouritanie : Nouvelles mesures pour lutter contre l'ennigration clamdestine vers l'UE, ip/967 ?10/07/2006 ? disponille à l'adiesse :http:/bit.ly/342FBJ6.

سادسا : المراجع بالغة الأجنبية

1. déclaration de sur la paix et la coopération , public par les chefs d' état et de gouvernement participant a la réunion de conseil de l'atlantique mord , 7 et 8 novembre1991 .Romasur la paix la cooperation (11mars2007) en ligne : OTAN.
2. –NATO," Partnership for Peace : invitation" , (January 1994)
3. F.STEPHE LARREBEE, AND OTH, NATOS MEDITERROHEAH INITIATIVE COPPORATION, POLICYISSUES AND DILEMMAS, RAND,1999.
4. Jono lesser, '' pohitiques Européenne et Américaine en Méditerranée : concurrence ou complémentaire , confluences internationales , instritut National d'Etudes de stratégie globale : alger,1/2009 .
5. DANA les –paul , economies of the eastern mediterranean legion Econnomic Miracles in the making (UK :warld scientific publishing , 2000.
6. -davidallen baldwin, security studies and the and of the cold war, worldpolitics , vol 01 , n 45 (october 1995) .

الملاحق

الترجمة العربية لإتفاقية حلف شمال الأطلسي

The north atlantic treaty articles

واشنطن 4 أفريل 1949 .

يؤكد أطراف هذه الاتفاقية ، من جديد ، إيمانهم بأهداف ومبادئ ، ميثاق الأمم المتحدة ورغبتهم في العيش مع كل الشعوب ، والحكومات في سلام ، وتؤكد الأطراف ، إصرارها على حماية الحرية، والتراث المشترك ، وحضارة شعوبهم ، التي تقوم على أسس ومبادئ الديمقراطية والحرية، الفردية، والنظام والقانون، وهم يسعون لترسيخ الإستقرار والرخاء ، في منطقة شمال الأطلسي ، مصممين على توحيد الجهود من أجل الدفاع الجماعي ، وحماية وصيانة السلام والأمن ، وبناء عليه ، فقد اتفقوا على هذه الإتفاقية وهي

المادة 01 :

يلتزم الأطراف بما جاء في ميثاق الأمم المتحدة ، بتسوية كل حالة نزاع دولي ، يكونون طرفا فيها بالطرق السلمية، وبالتالي لا يتعرض السلام والأمن الدوليان ، والعدالة للخطر ، كما يلتزم الأطراف أيضا ، بالتخلي عن أي تهديد بالقوة ، أو استخدامها، في علاقاتهم الدولية، بشكل يتنافى مع أهداف الأمم المتحدة .

المادة 02 :

سوف تساهم الأطراف ، في استمرار تطور علاقات السلم، والصداقة، الدولية في الوقت الذي يدعمون فيه مؤسساتهم الحرة، وتحقيق فهم أفضل للمبادئ والأسس التي تقوم عليها، هذه المؤسسات، كما ينشدون ويشجعون ، عوامل التضامن، والرخاء ، وهم يسعون في سياستهم الاقتصادية الدولية، إلى

تجنب الخلافات والمتناقضات ، وتشجيع ودعم التعاون الاقتصادي ، بين كل الأطراف فردية أو جماعية .

المادة 03 :

ولتحقيق أهداف هذه الاتفاقية، بشكل أفضل ، يعمل الأطراف ، فرادى ومجتمعين، من خلال الإعتماد الذاتي الفعال والدائم، والدعم المتبادل ، على تحقيق قوة مقاومة، وقناعة ذاتية ، ومشتركة ضد الهجمات ، والاعتداءات المسلحة ، والاستمرار في تطوير ذلك .

المادة 04 :

يتشاور الأطراف مع بعضهم البعض ، عند إحساس أي منهم، بأن سلام المنطقة ، أو الإستقلال السياسي ، وأمن احد الأطراف ، مهدد .

المادة 05 :

يتفق الأطراف ، على أن أي هجوم، أو عدوان مسلح ، ضد طرف منهم، أو عدة أطراف ، في أوروبا أو أمريكا الشمالية، يعتبر عدوانا عليهم جميعا، وبناء عليه، فإنهم متفقون على أنه، في حالة وقوع مثل هذا العدوان المسلح، فإن على كل طرف منهم، تنفيذا لما جاء في المادة " 51" من ميثاق الأمم المتحدة، عن حق الدفاع الذاتي عن أنفسهم ، بشكل فردي أو جماعي ، تقديم المساندة والعون للطرف ، أو الأطراف ، التي تتعرض للهجوم بإتخاذ الإجراءات الذاتية، بالتعاون مع الأطراف الأخرى، دون تأخير ، بما في ذلك إستخدام قوة السلاح، التي يرى أنها لازمة لإعادة الأمن ، إلى منطقة شمال الأطلسي ، وتأكيده، ويتم إبلاغ مجلس الأمن، دون تأخير ، بكل هجوم وعدوان مسلح، وكل الإجراءات المضادة المتخذة تجاهه، ويتم وقف الإجراءات ، بمجرد اتخاذ مجلس الأمن للخطوات الضرورية ، لإعادة، وإستقرار السلام والأمن الدوليين .

المادة 06 :

طبقا لمفهوم المادة " 05 " ، فإنه يعتبر أي عدوان، أو هجوم مسلح ، على طرف أو أكثر:

أ ـ كل عدوان أو هجوم مسلح، على أي منطقة، لأحد الأطراف ، في أوروبا وأمريكا الشمالية، أو القسم الجزائري من فرنسا، ومنطقة تركيا، أو إحدى الجزر الخاضعة لمنطقة سيادة أحد الأطراف، في منطقة شمال الأطلسي ، شمال مدار السرطان .

ب ـ العدوان أو الهجوم، على قوات مقاتلة أو سفن أو طائرات أحد الأطراف ، في هذه المناطق ، أو عبر مجاله الجوي ، أو مياهه الإقليمية، أو إحدى المناطق بأوروبا، أو في منطقة شمال الأطلسي، شمال مدار السرطان، حيث كانت قوات احتلال أحد الأطراف ، تتمركز لفترة ،كانت اتفاقية شمال الأطلسي فيها نفاذة ، أو سارية المفعول .

المادة 07 :

هذه الاتفاقية لا تمس ولا يمكن أن تفسر ، بأنها تؤثر على حقوق وواجبات الأطراف ، الأعضاء في الأمم المتحدة، المترتبة على ميثاقها، كما لا تمس في المقام الأول ، مسؤولية مجلس الأمن في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، ولا يمكن أن تفسر على مثل هذا المنوال .

المادة 08 :

يعلن كل طرف ، أنه لا توجد إلتزامات دولية حاليا بينه وبين أطراف أخرى، أو دولة ثالثة تتعارض مع لوائح وبنود هذه الإتفاقية، ويلتزم بعدم التعهد أو التورط ، في أي إلتزامات دولية تتناقض مع هذه الإتفاقية .

المادة 09 :

يقوم الأطراف ، بتشكيل وتكوين مجلس ، يتم فيه تمثيل كل منهم ، لبحث ودراسة قضايا تنفيذ هذه الإتفاقية، ويتم تشكيل وبناء هذا المجلس ، بحيث يمكن أن يجتمع في أي وقت ، وعلى وجه

السرعة، ويقوم المجلس ، بتكوين هيئات وأجهزة تابعة، طالما كان ذلك ضروريا ، وبصفة خاصة يقوم دون تأخير ، بتشكيل لجنة دفاعية، تتولى مهمة التوصية بالإجراءات الخاصة، بتنفيذ المادتين (3 – 5) .

المادة 10 :

يمكن للأطراف ، من خلال قرار جماعي ، أن يطلبوا من كل دولة أوروبية أخرى، يكون بإمكانها مساندة مبادئ هذه الإتفاقية، والمساهمة في تحقيق أمن منطقة شمال الأطلسي ، الإنضمام إلى الحلف ، وكل دولة يتم دعوتها، على هذا النحو السابق ، يمكنها من خلال إيداع مستندات إنضمامها لدى حكومة الولايات المتحدة ، أن تصبح عضوا في هذه الإتفاقية، وتقوم حكومة الولايات المتحدة بدورها بإحاطة كل طرف علما، بتقديم مثل هذا المستند لها، وإيداعه لديها ، (وثيقة ومستند الإنضمام).

المادة 11 :

يقوم الأطراف ، بالتصديق على الإتفاقية وإقرارها، بالأسلوب الذي يتمشى مع دستورهم ، ثم يقومون بتنفيذ بنودها ولوائحها، ويتم إيداع وثائق ومستندات التصديق ، بأسرع ما يمكن ، لدى الولايات المتحدة ، والتي بدورها تقوم بأحاطة كل الدول الأخرى ، الموقعة على الإتفاقية ، بكل عملية إيداع تتم ، لديها ، وتدخل الإتفاقية حيز التنفيذ، وتصبح سارية المفعول ، بين الدول المصدقة عليها بمجرد إيداع غالبية الدول الموقعة على الإتفاقية، وثائق التصديق ، بما في ذلك ، وثائق تصديق كل من : بلجيكا ، المملكة المتحدة، فرنسا، كندا ، لوكسمبرج ، هولندا، الولايات المتحدة ، أما بالنسبة لدول أخرى فتصبح سارية المفعول بالنسبة لهم في يوم إيداع وثائق تصديقهم على الإتفاقية لدى الولايات المتحدة .

المادة 12 :

بعد عشر سنوات من سريان المعاهدة،أو في أي وقت أخر ، سوف يقبل الأطراف ، بناء على طلب أحدهم، إجراء مشاورات ، بشأن إعادة مراجعة المعاهدة، ودراساتها، في ظل الظروف التي تؤثر فيما بعد ، على سلام وأمن منطقة شمال الأطلسي ، أو بناء على أي تطوير قد يطرأ على الإتفاقيات الدولية، والإقليمية، وذلك من أجل الحفاظ على ، السلام والأمن الدوليين ، في إطار ميثاق الأمم المتحدة .

المادة 13 :

بعد فترة سريان وتطبيق للمعاهدة، لمدة عشرين عاما، يحق لأي طرف الإنسحاب من الإتفاقية، وذلك بعد عام من تقديم إنذار ، أو إخطار بذلك لحكومة الولايات المتحدة، التي تقوم بإحاطة حكومات الأطراف الأخرى، علما، بإيداع كل ما يبلغها من إخطارات وإنذارات .

المادة 14 :

تودع الإتفاقية ، في سجلات ومحفوظات ، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تعتبر نصيها الإنجليزي والفرنسي ، صحيحين وبنفس الدرجة ، وسوف يتم إيداعها، في أرشيف حكومة الولايات المتحدة ، حيث تقوم بإرسال نسخ معتمدة ، من الإتفاقيات لحكومات الدول الأخرى الموقعة، على الإتفاقية .

شنخاب عبد الحق ، الحوار المتوسطي في ظل تحول الإستراتيجي الجديد لحلف الناتوا ، مذكرة ماستر ، تخصص دراسات مغاربية ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة قسم العلوم السياسية، 1436-1437 هـ ، 2015-21014 ، ص 148-152.

الفهرس

إهداء

شكر

قائمة المختصرات

مقدمة 1

الفصل الأول : إستراتيجية حلف الشمال الأطلسي 13

المبحث الأول : نشأة حلف الشمال الأطلسي 15

المطلب الأول : نشأة و أهداف حلف الشمال الأطلسي. 15

المطلب الثاني : البيئة العسكرية و السياسية لحلف الشمال الأطلسي. 23

المبحث الثاني : الإستراتيجيات المختلفة لحلف الشمال الأطلسي 28

المطلب الأول :استراتيجية حلفال الشمال الأطلسي أثناء الحرب البادرة.....28

المطلب الثاني : التطور الإستراتيجي حلف الشمال الأطلسي بعد الحرب البادرة .....
.....32

المبحث الثالث : تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر على الإستراتيجي حلف شمال الأطلسي 44

المطلب الأول : الأدوار الجديدة حلف الشمال الأطلسي 45

المطلب الثاني :المفاهيم الاستراتيجية لما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 51

الفصل الثاني : التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط واستراتيجية حلف الشمال الأطلسي في مواجهتها 66

المبحث الأول : الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط 68

المطلب الأول : جغرافيا منطقة المتوسط 71

المطلب الثاني : الأهمية الاستراتيجية و الاقتصادية لمنطقة المتوسط 77

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط. 85

المطلب الأول : ماهية الأمن وتهديدات الأمني 85

المطلب الثاني : عوامل و أسباب ظهور التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط 120

المبحث الثالث: واقع التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط ودور حلف الشمال الأطلسي في مواجهتها 125

المطلب الأول: واقع التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسطة 125

المطلب الثاني : الإستراتيجية حلف الشمال الأطلسي في مواجهة التهديدات الجديدة في منطقة المتوسط. 145

خاتمة 168

قائمة المراجع.....172

الملاحق.....185

مـلخص مذكرة الماستر

تبحث الدراسة في نشأة و تطور حلف الشمال الأطلسي منذ الحرب الباردة إلى أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 عبر مراحل مختلفة و استراتجيات عديدة ، بالإضافة إلى تطور دور حلف في منطقة البحر الأبيض المتوسط ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة ، بحيث أصبحت تعتبر محرك رئيسي لسياسات القوى الكبرى و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي ، كما أنها أصبحت تشكل مجالا جديد لإهتمام حلف الشمال الأطلسي لأنها تعيش العديد من التهديدات الأمنية الجديدة مثل الإرهاب و الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة ، و كيفية مع الوضع الدولي الراهن و مع هذه التهديدات، انطلاقا من الربط بين ما هو أمني و ما هو سياسي في منطقة ،حيث قام الحلف بترتيبات ومبادرات أمنية بهدف القضاء على مصادر هذه التهديدات ، وذلك من خلال إطلاقه لمبادرة الحوار الأطلسي المتوسط بهدف دعم الأمن و الإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط وذلك في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط مثل الإرهاب ، الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة .

كلمات مفتاحية:

1/ الإستراتيجية 2/. الحلف 3/ الحلف الأطلسي 4/ التهديد الأمني

5/ منطقة المتوسط

Abstract of The master thesis

The study urges the emergence and development of the North Atlantic Treaty Organization from the Cold War to the events of September 11, 2001 through various stages and many strategies, in addition to the evolution of the role of the Alliance in the Mediterranean region of great strategic importance, so that it has become a major driver of the policies of the major powers, especially The United States of America and the European Union, and it has become a new area of interest for the North Atlantic Treaty Organization because it is living with many new security threats such as terrorism, illegal immigration and organized crime, and how to deal with the current international situation and with these threats, based on the link between what It is security and what is political in a region, where the Alliance has made security arrangements and initiatives with the aim of eliminating the sources of these threats, through its launch of the Mediterranean Atlantic Dialogue initiative with the aim of supporting security and stability in the Mediterranean region in the face of security threats in the region Mediterranean countries such as terrorism, illegal immigration and organized crime..

Keywords:

1/ Strategy 2/Alliance 3/ NATO 4/ Security Threat

5/ Mediterranean Region